نموذج ترخيص

أنا الطالب : إقبال مرزوق أحمد مفلح أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات) في الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٦)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: إقبال مرزوق أحمد مفلح

التوقيع:

التاريخ: ٢٥ / ٨ / ٢٠١٦

أثر الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، عُمان، دولة الإمارات) في الفترة (2016-2011)

إعداد

إقبال مرزوق مفلح

المشرف

الأستاذ الدكتور هاني أخورشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، 2016

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (أثر الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، عمان، دولة الإمارات) في الفترة (2011-2016))

وأجيزت بتاريخ 2016/8/3

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــع
الأستاذ الدكتور هاني أخورشيدة، مشرفاً	....
الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة، عضواً	....
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي، عضواً	....
الأستاذ الدكتور محمد المقداد، عضواً خارجيا	....

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

أبي رحمه الله

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي

أمي

إخوتي وأسرتي جميعا

أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى صديقاتي وأصدقائي

إلى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

الشكر والتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر إلى الجامعة الأردنية، وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة. وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور هاني أخورشيدة لما قدمه لي من رعاية ونصح وإرشاد وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

وأثمن بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا مشكورين بقبول مناقشة دراستي وخصصوا الوقت لإعطاء النصح والإرشاد فجزاهم الله تعالى خير الجزاء ولهم مني كل الشكر والثناء.

فهرس المحتويات

أثر الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، عُمان، دولة الإمارات) في الفترة (2011-2016)

إعداد

إقبال مرزوق مفلح

المشرف

الأستاذ الدكتور: هاني أخورشيدة

الملخص

يتناول موضوع الدراسة اثر التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي لكل من دولة الامارات، المملكة العربية السعودية وعمان في ظل التحولات الاقليمية الراهنة في الدول العربية وخصوصا دول الربيع العربي وكذلك انخفاض اسعار النفط. بحيث كان هنالك تداعيات وانعكاسات على هذه الدول ونوقشت هذه الانعكاسات من خلال اثبات فرضية الدراسة بحيث تعرفنا بالبداية إلى القدرات الاقتصادية لدول المجلس ومن ثم بيان الانعكاسات الاقتصادية والسياسية كذلك الاجتماعية على الاستقرار السياسي للدول وذلك من خلال المناهج المعتمدة للدراسة والتي تطرقنا لها في الفصل الأول.

كما توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وذلك وفق اهداف الدراسة نجملها بنقطة واحدة بأن يكون هنالك بلورة ورؤية خليجية موحدة لإدارة الثروات النفطية بما يضمن استدامتها في المستقبل بالتزامن مع العمل على تنويع مصادر الدخل وتوقع قاعدة الاقتصاد لمواجهة مخاطر انخفاض اسعار النفط.

الفصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

تمهيد:

يعد الاستقرار السياسي الهدف الأساسي لمختلف النظم السياسية منذ الحرب العالمية الثانية، في ظل ما أعقبها من تحولات عالمية النطاق، لا سيما موجات تحرر الدول النامية من الاستعمار، وصعود نظم الحكم الشمولية الوطنية، والقومية، والاشتراكية، وتصاعد الانقلابات العسكرية في ظل نظام عالمي يغلب عليه الصراع بين قطبين متنافرين ايديولوجياً، وانقسام العالم بين المعسكرين، بينما صاحب نهاية الحرب الباردة تفجر الحروب الأهلية، وصعود الحركات الانفصالية التي أدت لتفكك دول، مثل الاتحاد السوفياتي (سابقاً) بانقسامه الى (15) جمهورية[1]، فضلاً عن أزمات التنمية، وعدم الاستقرار السياسي التي صاحبت التحول من نظم الاقتصاد المركزية والموجهة إلى النظام الليبرالي الرأسمالي، وهو ما يرتبط بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي لم تحقق الاستقرار السياسي، على نقيض الحتميات المفترضة حول نهاية التاريخ[2].

وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تتمتع بأهمية كبيرة نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث (أسيا – أفريقيا – أوروبا) فضلاً عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر – البحر المتوسط – الخليج العربي) بما يصبغها بأهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية، هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي، مما جعلتها نقطة تتشابك وتتقاطع عندها الكثير من دوائر النفوذ

1- تفكك الاتحاد السوفييتي إلى 15 دولة مستقلة في 19 أغسطس 1991 وهي:
- جمهوريات السلاف: روسيا البيضاء، روسيا، أوكرانيا
- جمهوريات البلطيق: إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا
- جمهوريات الأتراك: كازاخستان، قيرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان
- جمهوريات القوقاز: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا
- جمهوريات أخرى: مولدوفا (رومانية)، طاجيكستان

2- أنظر: هلال، علي الدين ومسعد نيفين، (2000) **النظم السياسية العربية"قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

See more Lane, Jan Erik, (2007) **Comparative politics: the principal agent perspective,** London, Routledge, p.68

والمصالح الاستراتيجية، ولا شك أنها تعتبر منطقة استراتيجية وحساسة لا يمكن أن يستغني عنها أي مشروع استراتيجي في العالم[1].

ومن هنا تتضح أهمية منطقة الخليج العربي بالأخص المملكة العربية السعودية، الإمارات وسلطنة عمان طبقاً للعناصر الجيوستراتيجية التي تشمل مقومات كل منهم على حدة ومن أهمها: الموقع الجغرافي، والموارد الاقتصادية، والسكان، والنظام السياسي، إذ يتم تفاعل هذه العناصر لتشكيل دورهم في المحيطين الإقليمي والدولي[2].

ومن خلال ذلك، فتعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل رئيسي على قطاع النفط، حيث يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والصادرات في هذه الدول، كما أنه مورد رئيسي لصناعات إستراتيجية مثل الصناعات البتروكيماوية، الأمر الذي يجعل هذه الدول أكثر تأثراً بأية تقلبات تحدث في أسعار النفط، وتوجد بعض المخاوف من تأثر هذه الدول من ظاهرة انهيار أسعار النفط، وتعزى الأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض الكبير إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مع ثبات كميات الانتاج وخاصة من دول منظمة اوبيك. علاوة على ذلك، فقد كان لقرار الولايات المتحدة الامريكية استخراج النفط من الصخر الزيتي أثراً في تراجع طلب الولايات المتحدة على النفط المنتج في دول منظمة الاوبيك وخاصة من السعودية، ومن المتوقع أن تدور أسعار النفط حول مستوى 20 - 30 دولار للبرميل في عام 2016[3].

وكان قد أدى انخفاض أسعار البترول منذ عام 2014 إلى الآن، إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول المصدرة للنفط، وانخفاض في حجم الإيرادات العامة للدولة وخصوصاً دول الخليج العربي، مما سينعكس بشكل مباشر على خطط التنمية في بعض الدول (السعودية، عمان، الإمارات) وبالتالي على الاستقرار السياسي في هذه الدول[4].

إذن، فثمة عوامل أساسية تاريخية وجغرافية واقتصادية إضافة إلى عوامل سياسية تؤثر في إعطاء منطقة الخليج العربي أهميتها الاستراتيجية؛ حيث تعد منطقة الخليج من أقدم المناطق

-1 أنظر: الغامدي، سعيد صالح، (2004) **مستقبل الخليج العربي وصراع الهوية في ظل الطائفية، العولمة.. والطريق الثالث**، الطبعة الثانية، الرياض: مكتبة العبيكان، ص 6.

2- الجميل، سيار كوكب، (2003) **المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيوستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ص: 15.

3- للمزيد من التفاصيل: أنظر: الشبشيري، محمد ، **توقعات أسعار النفط خلال 2016، ألفابيتا للمال والاقتصاد**، العدد 99626، 21 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط التالي:
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/99626

4 - سعود بن هاشم جليدان، **آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**، جريدة اليوم، السعودية، بتاريخ 5 أغسطس 2015، على الرابط التالي: http://www.alyaum.com/article/4081925

حضورًا في التاريخ البشري، كما أن الجغرافيا وضعت هذه المنطقة في ملتقى القارات الرئيسية الثلاث حيث خطوط وعقد المواصلات البرية والبحرية والجوية التي تربط العالم[1].

فالعامل الأكثر حيوية في الوقت الحاضر فهو العامل الاقتصادي الذي يعود إلى الثراء في الموارد الطبيعية تحت الأرض وفوقها، والتي تتصدرها منذ أكثر من ستة عقود موارد الطاقة من النفط والغاز؛ فهي المنطقة الأغنى في العالم من حيث الاحتياطات النفطية المكتشفة والمقدرة بثلثي الاحتياطات العالمية، وهي الأولى عالميًا من حيث الطاقة الإنتاجية، حيث تنتج ثلث الاستهلاك العالمي الذي يقدر بمائة مليون برميل يوميًا، كما أنها تمتلك للطاقة إمكانات لوجستية وتخزينية لما يعادل ثلث الاستهلاك العالمي وإمكانات لزيادة طاقة الإنتاج، وتعتمد غالبية الدول، خصوصًا الصناعية الكبرى منها، على نفط الخليج. الأمر الذي يجعل هذه الدول أكثر تأثراً بأية تقلبات تحدث في أسعار النفط، وتوجد بعض المخاوف من تأثر هذه الدول من ظاهرة انهيار أسعار النفط.

أما العامل السياسي فهو مرتبط بعوامل القيمة الاستراتيجية للمنطقة وعلاقتها الجغرافية المباشرة أو القريبة من مناطق الصراع في الإقليم والعالم، إلا أن الصراعات والحروب البينية الإقليمية التي أعقبت الثورة في إيران عام 1979 كان لها الأثر الكبير في إعادة تشكيل العلاقات، وبناء التحالفات واستنزفت الموارد وأعاقت الاقتصاديات مما خلق بيئة منتجة للعداء، وربط بعض دول المنطقة باتفاقيات ومعاهدات باهظة الثمن، وكان من آثارها المباشرة الغزو الأجنبي للمنطقة، وإقامة القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والأمنية مما جعل القوى العظمى وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية شريكًا أساسيًا في أمن المنطقة حفاظًا على مصالحها.[2]

لقد شهدت المنطقة تطورين هامين لهما تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة عامة وللدول الثلاثة موضوع الدراسة خاصة، الأول يتعلق بالملف النووي الإيراني وتداعياته على الدول الثلاث؛ حيث تحول هذا الملف إلى أداة مواجهة وصراع (بالأخص إيران والسعودية)، ووضع علاقات إيران مع دول الخليج في حالة أزمة إلى حدود الآن(باستثناء سلطنة عمان) بفعل تضارب المصالح السياسية والاقتصادية بين الفاعلين تم نزع فتيلها باتفاق يوليو 2015[3].

---

1 - للمزيد من التفاصيل انظر: راشد، سامح، (2008) الخليج في البيئة الإقليمية: التوجهات، تصلح الأسس التي يقوم عليها لاعتباره نظاماً إقليمياً، **السياسة الدولية**، السنة 44، العدد 171 كانون الثاني/يناير 2008.

2 -للمزيد من التفاصيل أنظر: شحاتة، محمد ناصر،(2015) **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي- الاستمرارية والتغيير**، الطبعة الأولى، دار العين للناشر.

3- أنظر: الطائي، تاج الدين جعفر، (2013) **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، دار مؤسسة رسلان، دمشق، الطبعة الأولى. أنظر أيضا: بدري، عيد محمد ، (2015) مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أكتوبر 2015.

أما العامل المستجد الآخر فهو الحراك العربي وأحداثه التي تسارعت وانتشرت منذ عام 2011 وأحدث تغييرات سياسية واقتصادية، وقد لعبت وما زالت دول الخليج أدوارًا فاعلة بحكم قدراتها الاقتصادية والسياسية وتداعيات ذلك على أوضاعها داخل النسق الداخلي والإقليمي[1].

ومن مجمل ذلك، تواجه دول الخليج العربي محور الدراسة (السعودية-الإمارات-سلطنة عمان) اليوم تحدّيات مختلفة، ربما أبرزها عدم الاستقرار السياسي الناتج عن صراعات إقليمية وبالحراك السياسي العربي. وفي الواقع، تتميّز أغلبيّة هذه التحدّيات بأنها ذات أساس اقتصادي.

أهمية الدراسة:

يمكن الحديث عن شكلين من الأهمية لهذه الدراسة، حيث يتمثل الشكل الأول في الناحية العملية إذ سيستفيد الباحثون منها لأنها ستسعى لتقديم إطار كامل عن الموضوع، وتقوم طبيعة الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها في ظل التطورات الدولية.

ومن الناحية النظرية لهذه الدراسة لتقديم بعد نظري عن مجتمعات لطالما كانت تعيش حياة مترفة أصبحت حالياً تعيد حساباتها الاقتصادية بسبب أزمات الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الاطلاع على المؤهلات الاقتصادية لكل من المملكة العربية السعودية، الإمارات وسلطنة عمان.
- تحليل الآثار الاقتصادية لما بعد التحولات التي عرفتها المنطقة العربية على اقتصاديات دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان) خلال الفترة (2011-2016).
- الوقوف على أهم التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي لبعض دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان) وكيف انعكست على الواقع السياسي لهذه الدول.
- بيان تأثير تداعيات الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الاستقرار السياسي في بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (2011-2016)، وخصوصاً في كل من (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان).
- ومحاولة التعرف على مستقبل النظام الاقتصادي الخليجي.

1- فرق الأزمات العربي- ACT، (2015) **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي،** مركز دراسات الشرق الأوسط –الأردن، العدد الثامن، آذار/ مارس، ص: 8.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تـأثير التحـولات الاقتصـادية الإقليميـة والدوليـة علـى استقرار منطقة الخليج العربي في ظل التغيرات التـي عرفتهـا البيئـة الداخليـة لكل مـن (السـعودية، الإمارات، سلطنـة عمان) وتداعياتها السياسية على المستوى الإقليمي والدولـي.

تساؤلات الدراسة:

يكمن التساؤل الرئيسي للدراسة حول كيف انعكست المتغيرات الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول الخليج العربي موضوع الدراسة (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان). ويتفرع مـن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما التحولات الاقتصادية التي عرفتها دول الخليج العربـي وعلـى رأسـها السـعودية، الإمـارات وسلطنة عمان في الفترة الممتدة ما بين 2011-2016؟
- هل هناك تأثير للتحـولات الاقتصـادية الدوليـة الراهنـة علـى الاسـتقرار السياسـي للـدول محـور الدراسة (السعودية- الإمارات-سلطنة عمان)؟
- ما مستوى تأثير الأوضاع الاقتصادية في السعودية-الإمارات-عمان علـى الاسـتقرار السياسـي خلال الفترة 2011-2016.
- هل هناك علاقة ارتباطيه بين الأحداث التي تصدرها دول الإقليم، العراق، سوريا، اليمن على الأوضاع الاقتصادية في السعودية، الإمارات وسلطنة عمان؟
- هل بإمكان بعض دول الخليج العربي الممثلة في السعودية، الإمارات وسلطنة عمان) فـي ظـل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة وفي ظل التحديات التي يواجهها-(السياسية، الاقتصـادية، التكامليـة) – وخصوصـا التطـورات التـي تشـهدها منطقـة الخليج والشـرق الأوسـط، أن تحقـق الاستمرارية والديمومة والاندماج السياسي فيما بينها ؟
- مـا هـي أبـرز السـيناريوهات المحتملـة للأوضـاع الاقتصـادية لـدول الخلـيج العربـي وبـالأخص السعودية، الإمارات، سلطنة عمان في ظل التحولات السياسية الإقليمية والدولية؟

فرضيات الدراسة:

بنيت الدراسة على فرضيـة مركزيـة مفادهـا أن: "هنـاك علاقـةٌ ارتباطيـه إيجابيـة أو سـلبية بين الأوضاع الاقتصادية نتيجة لما بعد الحراك العربي علـى الاسـتقرار السياسـي فـي دول الخلـيج العربي" محور الدراسة (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان).

وقد تفرعت عن هذه الفرضية الرئيسة عدة فرضيات:

- يوجد تأثير إيجابي للأوضاع الاقتصادية في السعودية، الإمارات وسلطنة عمان على الاستقرار السياسي خلال الفترة 2011-2016.
- يوجد تأثير سلبي للأوضاع الاقتصادية في السعودية، الإمارات وسلطنة عمان على الاستقرار السياسي خلال الفترة 2011-2016.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي من بينها:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: وهو المنهج الذي يقوم بوصف الظواهر والأحداث لتحليلها وفهمها، وذلك من خلال تحليل المعلومات المتوفرة من خلال الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الاقتصاديات الخليجية في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة منذ اندلاع الحركات الاحتجاجية في الإقليم العربي وصولا إلى الفترة الآنية (2011-2016)، مع تحليل تأثير الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.
- **منهج دارسة حالة[1]:** استعمالاته تهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة. سواء كانت فردا أو مؤسسة أو وحدة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دارسة المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة أو بارز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الظاهري أو الخارجي للموقف أو الوحدة كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب من المظاهر الحقيقة الكلية.

وسيستخدم هذا المنهج في دراسة الأوضاع الاقتصادية في الدول محور الدراسة (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان) عبر مراحل متعددة منذ عام 2011 إلى الفترة الآنية وإبراز العلاقة السببية بينها وبين مدى الاستقرار السياسي في هذه البلدان في ظل التغييرات التي عرفتها المنطقة العربية.

1 - يعتبر كل من "فيرتشايلد Fairchild "وكليفورد شو K.Shaw من رواد منهج دراسة الحالة.

- **المنهج المقارن** وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، وسيساعد استخدام المنهج بالمقارنة بين أوضاع الدول الاقتصادية في الفترات المتعاقبة لما بعد الحراك السياسي العربي.أضف إلى ذلك تبيان أوجه الشبه والاختلاف لتعامل دول الخليج العربي (السعودية-الإمارات-عمان) مع تأثيرات التحولات الاقتصادية على الاستقرار السياسي لهذه الدول.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** أبعاد المحددات والمتغيرات الاقتصادية لدول الخليج العربي (السعودية-الإمارات-عمان) المؤثرة على العامل السياسي ,وما ترتب على ذلك من نتائج.
- **الحد الزماني:** تمتد الدراسة في الفترة الواقعة بين عام 2011-2016، اي بعد اندلاع الحركات الاحتجاجية 2011، وما تبعها من أحداث ومتغيرات على المستوى الاقتصادي والسياسي حتى عام 2016.
- **الحد المكاني:** الدراسة اقتصرت على بعض دول الخليج العربي ممثلة بالسعودية-الإمارات-عمان

مصطلحات الدراسة:

- **مفهوم الاستقرار السياسي:**

يشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى: "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنة من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف"[1].

ويؤكد"Jan-Ericlane Svante" أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الاعتماد سواء على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة، حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:[2]

- **النظام (اللا فوضى)**، والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

1-lane, Jean Erik and Arson Svante, (1999) **politics and society in western Europe,** fourth edition London: Sage publications, p:294.

2 لمزيد من المعلومات التفصيلات عن موضوع الاستقرار السياسي، ارجع إلى: أديس أبابا أوطواكو تحديث، أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاستثمارية (نموذج جنوب السودان)، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2015.

- **الاستمرارية،** وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللا استمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.

أما" **ليجفارت** "فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر[1]:

1. الإبقاء على النظام،
2. النظام المدني،
3. المشروعية،
4. الفاعلية.

ونتاجا لهذا فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للاستقرار السياسي، واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوم معينا للاستقرار السياسي وهي:

1. **المدرسة السلوكية :**وفقا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف[2] .
2. **المدرسة البنائية الوظيفية :**ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.[3]

وقد تناول" **غابريال ألموند** "مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي يترع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحيها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته .[4]

---

1 - هنتغتون، صامويل (1993)، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، ترجمة :فلو عبود، الطبعة الأولى، بيروت :دار الساقي، ص: 60.

2 - حسن كريم،" مفهوم الحكم الصالح"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004، ص: 50-51.

3 - القمودي، سالم (2000)، **سيكولوجية السلطة**، ط 2، بيروت :مؤسسة الانتشار العربي، ص: 119.

4 - شلبي، محمد (2002)،" **الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند**، دراسة مقارنة"، مصر، ص: 250.

3. **المدرسة النظمية** :تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، وحسبه المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة [1].

ومن خلال آراء هذه المدارس الثلاث، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه" :عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام."

إذا يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه " :عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام ."[2]

ويتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام، ولذلك فإنّ هناك مؤشرات أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي.

أولا: المؤشرات الفكرية الثقافية

إنّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.[3]

---

1 - علي، خالد حنفي (يوليو2003)، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد153 ، ص: 29.

2 - علي، خالد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 30

3 - أبو شهيوة، مالك عبيد وخلق، محمود محمد (1993)، **الإيديولوجيا والسياسة**، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص: 75

ثانيا: المتطلبات السياسية:

من المتطلبات الأساسية أيضا لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة، أي وجود تخصص واستقلالا لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية إعلامية... تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى[1].

إذن ولغايات هذه الدراسة فيعرف الاستقرار السياسي على أنه قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الحفاظ على استقرار الدولة والحفاظ على كيان الدولة والاقتصاد الوطني من تأثير تداعيات انخفاض أسعار البترول على حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

ونقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية (الداخلية) أو الدولية على حد سواء.

وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع[2].

- **التغيير السياسي:**

يمكن تعريف التغيير السياسي وفق مجموعتين:

---

1 - شلبي، محمد (2002)، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، الطبعة الرابعة الجزائر: دار هومة، ص: 249.

2 - الخزرجي، ثامر كامل محمد (2004)، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط 1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص: 184.

أ. التغيير السياسي كأسلوب:

يعني الانتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات [1].

ب. التغيير السياسي كعملية:

تركز هذه المجموعة على الطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال أحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

وهو عملية محكومة من أعلى من خلال زيادة مساهمة الحريات المسموح بها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، وإجراء حرة نزيهة لبعض القيادات، وتتضمن تنازلات مختارة من قبل النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية لكن مع الإبقاء على السمات العامة للنظام السلطوي على حالها، كما أن الفئة الحاكمة تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته، وتعيد سيطرتها من جديد[2].

ويعرف **"معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغير السياسي"** على أنه: "تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج [3].

فيما تعرف **موسوعة العلوم السياسية** التغيير السياسي على أنه: "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول "[4].

---

1 - الجابري، محمد عابد (2000)، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز الوحدات العربية، ص: 197.

2 -Linz.Juan and Stepan,(August 1996(**Problem of democratic transition and consolidation: Southern Europe,South America and post – communist Europe**, PaperBak, P: 33.

3 -عبد الفتاح، إسماعيل(2008)، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص:. 92

4 -مقلد إسماعيل صبري، ربيع، محمد محمود (1999)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، ص:.47

- **المتغيرات الاقتصادية:** ويقصد بها المتغيرات المفاجئة التي تطرأ على ظاهرة أو أكثر من الظواهر الاقتصادية الجزئية، وتتميز هذه التغيرات بأنها تكون وقتية، وقد تستمر فترة ما حتى تتغير بعد فترة وجيزة، فهي ليست دائمة مستمرة كما هو الحال في التحول الاقتصادي، وإنما تحدث في فترات محددة بحيث يعود النظام الاقتصادي إلى ما كان عليه بانتهاء تلك الفترة، وقد يتكرر حدوثها في ظل ظروف معينة، ومن ثم تنتهي بزوال تلك الظروف، وضمن هذا الإطار تعتبر تقلبات الأسعار، وتقلبات الدخول، وفترة الرخاء والانتعاش الاقتصادي وكذلك فترة الكساد الاقتصادي، من أبرز صور التقلبات الاقتصادية، هي المتعلقة بأثرها على الاستقرار السياسي لدولة ما.[1]

أما المفهوم في الدراسة فيشير إلى طبيعة الظروف الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول الخليجية، ويشير الى تاثير تراجع اسعار البترول على اقتصاديات الدول الخليجية.

- **الحراك الشعبي العربي:** هو فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح أحوال الناس في وضعية متردية على جميع المستويات وعندما تتباعد المسافة ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييرًا جذريًا[2].

فإن موجة الاحتجاجات العربية هي احتجاجات (ثورية) وليست مجرد مطالب جزئية أو انتفاضات مؤقتة .إذ تنطلق تلك المقومات للحالة الثورية على كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، أما في الدول العربية الأخرى فهي اقرب إلى حالات احتجاج كما حصل في بعض بلدان الخليج العربي، وأقرب إلى الحراكات المطلبية الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة[3].

- **دول الخليج العربي:** وهي ست دول تقع في شبه الجزيرة العربية، وتطل على الخليج العربي، وتترتب أبجديا حسب الأسماء الرسمية كما يلي :دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت. تتميز اقتصادياتها بالترابط والتشابه وتعتمد في الأساس على الثروات النفطية، وتجتمع هذه الدول في تكتل إقليمي يعرف باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1- نبيل إبراهيم محمود (2011)، **تحليل المتغيرات الاقتصادية، دار البداية**، الطبعة الأولى، مصر.

2- أبراش، ابراهيم (2012)، **"الثورات في العالم العربي"**، مركز الدراسات المستقبلية، رام الله، فلسطين، ص:3.

3- راشد، سامح (شتاء 2011)، الثورات العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد148، ص: 26.

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن والمغرب دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة[1].

وقد مرت فكرة إنشاء المجلس بعدة مراحل:

1. مايو 1976 اقترح أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح خلال زيارته لدولة الإمارات على أخيه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي لسد النقص الذي خلفته المملكة المتحدة بعد خروجها من الخليج العربي[2].
2. نوفمبر 1980 جدد القادة دعوتهم لإنشاء المجلس على هامش أعمال قمة الجامعة العربية التي استضافتها الأردن حينها [3].
3. مايو 1981 توصل قادة الدول الاعضاء في اجتماع عقد في ابوظبي إلى صيغة تعاونية تتضمن الدول الست.
4. 1996 تبنى قادة المجلس خلال أعمال القمة السابعة عشرة في الدوحة، فكرة إنشاء مجلس شعبي استشاري يضم ثلاثين عضوا بمعدل خمسة أشخاص للدولة الواحدة[4].

ويهدف مجلس التعاون إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دَوِلِهٍ في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وإلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس[5].

1- عبيد، نايف علي (2007)، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص: 281.

2 - رجب، يحيى(1983)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية- دراسة قانونية-سياسية-اقتصادية**، الطبعة الثانية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ص: 63.

3 - الأسطل، كمال محمد (1999)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ص: 13.

4 - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2002)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد عشرون عاما من الإنجازات**، الرياض، السعودية، ص: 12.

5 - البسكتي، نصرة عبد الله (2003)، **أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص: 91.

الإطار النظري للدراسة

مثلما تصوغ التقاليد السياسية استخدام الدخل النفطي، فإن هذا الدخل نفسه شكل الاقتصاد السياسي للبلدان المصدرة للبترول، إن تدفقات الإيرادات من "الذهب الأسود" يمكن أن تمول الاستثمار المنتج المادي والاجتماعي، أو أن تشعل رواجاً استهلاكياً غير قابل للاستمرار، وتؤدي إلى الأزمات المالية في نهاية المطاف، ويمكن أن تحسن الرفاهية العامة من خلال آليات توزيع شفافة، ويقدم علم السياسة نظريات متعددة في أداء الدولة الذي له تداعياته على الإدارة الاقتصادية والمالية في البلدان المصدرة للنفط، ويوضح العمل على نظرية السلوك الساعي إلى الريع والتربح، كيف يعيد الريع توجيه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية، بعيداً عن الأنشطة الإنتاجية، وبصورة خاصة في البيئات غير الشفافة التي تتسم بحرية التصرف السياسي وعدم التحديد الواضح لحقوق الملكية، وتقدم هذه الدراسات وغيرها نظريات نفاذة يمكن أن تساعد في بناء إطار عملي تحليلي من أجل فهم أفضل لسياسات الإدارة المالية والاقتصادية وتحسينها في البلدان المصدرة للنفط.

ظهرت عدد من المدارس الفكرية التي حاولت تحليل ظاهرة الاستقرار السياسي وفق الرؤية التي ينطلق منها رواد هذه النظرية ومن أهمها ما يلي[1]:

1. **المدرسة السلوكية:** وفقاً لهذه المدرسة، فإن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تتم فيه عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف. وأهم ما يوجه إلى هذه المدرسة من انتقادات أنها جعلت الاستقرار مرادفاً لغياب العنف السياسي، وأنها ركزت على أحد جوانب الاستقرار/عدم الاستقرار السياسي وهو السلوك السياسي، وأغفلت الجوانب الأخرى، كالمؤسسات السياسية، والخلافات داخل النخبة السياسية[2].
2. **المدرسة النظمية (منهج تحليل النظم):** تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النظمي أو تحليل النسق، ووفقاً لهذا المنهج، فإن أحد الاهتمامات الرئيسية له يتمثل في تفسير كيفية محافظة النظام السياسي على وجوده عبر الزمن، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار، وكيفية مواجهة النظام السياسي للتهديدات والمطالب، والاستجابة لها بشكل يضمن استمراره

1- See: Kaplan A, Marton, (1968**) New Approaches To International Relations**.

2 - كريم، حسن،)2004(مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، ص 50-51.

ووجوده[1]، ومن ثم فإن بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، وبقدرته على التأقلم مع المتغيرات الفعلية والمتوقعة من البيئة. وفي تعريف إيستون للاستقرار السياسي، يربط ما بين الاستقرار السياسي ودرجة التغيير الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع من التغيير البطيء الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع والمفاجئ إلى ظهور صور من عدم الاستقرار السياسي[2].

3. **المدرسة البنائية الوظيفية:** إن جوهر التفسير الوظيفي يقوم على دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزمها النظام موضع البحث، والنظام السياسي باعتباره يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف معينة وضرورية لاستمراره، فإن الخلل أو الإخفاق في أداء هذه الوظائف يصيب النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، ومن ثم فإن استقرار النظام السياسي مرهون بقدرة المؤسسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.

وقد أشارت المدرسة الوظيفية، إلى وجود علاقة بين الاستقرار والتنشئة الاجتماعية والسياسية، عندما وجدت أن الاستقرار يشير إلى قدرة النظام الاجتماعي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى له إلا إذا اضطلعت أنساقه المختلفة بوظائفها على خير وجه ومن بينها التنشئة الاجتماعية، وتضيف تلك المدرسة أنه بقدر ما تؤدي التنشئة إلى الاستقرار السياسي بقدر ما يؤدي الانقطاع فيها إلى حالة من عدم الاستقرار، ويمكن أن يحدث ذلك في أي من الحالات الآتية[3]:

أ. التعارض بين أنماط التنشئة السائدة وبين الأبنية السياسية السائدة.

ب. اختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة.

ج. تباين أنماط التنشئة بين الأجيال.

4. **الاتجاه المؤسسي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأداء الحكومي ضروري في إيجابياته لإيجاد الاستقرار السياسي، وميَز أصحاب هذا الاتجاه الأداء الحكومي بخصائص عدة ومن أهمها:

1- Bertrand , Badie,)1998**(le développement Politique**, 5 édition, paris, p-43-49.

2- القمودي، سالم، (2004) **سيكولوجيا السلطة**، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، ص 117.

3- الفتلاوي، علي عبد الكاظم، (1996) **الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص 144.

أ. عدم تغيير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة.

ب.قدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ قوانين، أو تعهدات إيجابية.

ج. قدرة الحكومة على تخفيف العنف، لان من حقها إيقاع العقوبات وتنظيم الدفاع القومي.

د. قدرة الحكومة على استخدام العنف كرادع لسلوك المواطنين.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات، التي تناولت الموضوع ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها. وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها:

- **دراسة (مجموعة من الباحثين،2015)**[1]، **بعنوان "الثابت والمتحول 2015: الخليج والآخر"** من مركز الخليج لسياسات التنمية. كشف الإصدار، بأن الأوضاع في دول مجلس التعاون قد وصلت إلى مرحلة حرجة، بدأت تعتمد فيها الحكومات بشكل متصاعد على الخيارات الأمنية، في مواجهة مشاكل متصاعدة على الجانب السياسي، مقترنة بصعوبات اقتصادية تدل على عدم استدامة النمط التنموي الحالي.

وخلصت الدراسة على أنه بات صعباً أن تستمر دول المجلس على نفس النهج الحالي في نفقات الميزانية، واستهلاك النفط، والنمو السكاني، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في المصروفات الحكومية وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي حالة استمرار نفس معدلات النمو الحالية، فستتخطى أسعار برميل النفط المطلوبة لمعادلة ميزانيات دول المجلس حاجز 200 دولار أمريكي، وهذا أمر غير مستدام.

- **دراسة (عبد الغفار، فاروق عبد الغفار 2015)**[2]، بعنوان: " انخفاض اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" هدفت الدراسة الى بيان تراجع أسعار النفط العالمي بنحو أكثر من 40% خلال الثالث سنوات الماضية ، وفي الوقت الذي حذرت فيه مؤسسة "ستاندرد اند بورز" للتصنيف الائتماني من استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة وما يترتب عليه من تباطؤ اقتصاديات دول مجلس التعاون ، حيث تشكل العائدات

1- مجموعة من الباحثين، (2015)"**الثابت والمتحول 2015: الخليج والآخر"**، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية.

2- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، (2015) **انخفاض أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي،** مركز الخليج لسياسات التنمية.

النفطية في المتوسط حوالي 46% من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي في حين تشكل الصادرات النفطية ما يقرب من 75% من اجمالي الصادرات، وفي ظل هذه الأزمة تعالت أصوات الاقتصاديين بضرورة زيادة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة بصورة رئيسية في دخلها القومي على صادرات النفط ، ورغم ان جهود التنويع الاقتصادي المبذولة بدول المجلس قد حققت بعض التقدم في السنوات الماضية ، الا أنه يتعين على الحكومات القيام بالكثير في هذا المجال ، حيث يجب تعديل الحوافز المتاحة للعمال والشركات من أجل تشجيع الافراد على العمل في القطاع الخاص وحث الشركات على البحث عن فرص تصدير جديدة للأسواق العالمية.

- **دراسة (إبراهيم الدسوقي، 2015)**[1] بعنوان: **"معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"** يظل ملف الاستقرار السياسي الأكثر أهمية وتعقيدا في النظام الإقليمي الخليجي منذ إعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة في أواخر الستينيات من القرن المنصرم. فلا تزال الصراعات والأزمات هي القاعدة السائدة في منطقة الخليج، في حين" أن الأمن والاستقرار هما الاستثناء. ويبدو، كما يستنتج أحد الخبراء،" أن الحروب والأزمات" متأصلة في البنية السياسية لهذه المنطقة ومتجذرة في خلفيتها التاريخية فمنذ نشأة النظام الإقليمي الخليجي في أوائل السبعينيات من القرن المنصرم،شهدت المنطقة أربع حروب دولية، وصدامات مسلحة محدودة وصراعات سياسية بينية، وحروباً أهلية ومحاولات لقلب نظم الحكم، من دون الحديث عن الاضطرابات الداخلية والاحتجاجات.العمالية وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انشئ بالأساس لمواجهة زيادة عوامل ومعدلات عدم الاستقرار في المنطقة، لا يزال هذا الملف مهيمنا على سياساته وسياسات أعضائه، ولا تزال منطقة الخليج مضطربة من الناحية الأمنية.تتمثل مشكلة هذا البحث في تفسير معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي على المستويين الكلي والجزئي، ولذلك يعمد الباحث، أولاً إلى تحليل أهم التهديدات الداخلية والخارجية لاستقرار النظام. ثم يحاول عمل موازنة بين مصادر عدم الاستقرار وعوامل الاستقرار في النظام، ويختتم بمحاولة استشراف مستقبل الاستقرار في المنطقة.

1- الدسوقي، إبراهيم (2015) معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 434).

- **دراسة (فرج الخزاعي، 2015)**[1] بعنوان: "انخفاض أسعار النفط وتأثيره على اقتصاديات دول الخليج"تسعي الدراسة إلى تقديم تفسير علمي لظاهرة انخفاض أسعار النفط، وتحديد القنوات التي يمكن من خلالها تأثر اقتصاديات دول الخليج، واقتراح سيناريوهات لتعاطي حكومات دول الخليج مع هذه الظاهرة، وعرض العوامل المحددة لتأثر دول الخليج وتحديد أي الدول الأقل والأكثر تأثراً، ومحاولة وضع تصور مستقبلي لمسار أسعار النفط في الأجلين القصير والطويل المدى.
- **دراسة (توات عثمان،2014)**[2] **بعنوان: "أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية"**عادة ما يُستدل على ضعف مستوى التكامل بين الأقطار العربية بضعف تدفقات التجارة البنية الإقليمية التي تظل من أضعف النسب على مستوى العالم، خصوصاً عن مقارنتها بنظيراتها في أقاليم مختلفة. وهذا رغم إبلاء مدخل تحرير التجارة البينية الأولوية في جميع المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التكامل بين الأقطار العربية، وهي تمخضت عن عدة أشكال من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتشابكة العضوية، إلا أن الأثر في تطوير التجارة الخارجية والبينية للأقطار العربية يبدو محدوداً.
- **دراسة لمجموعة من الباحثين،(2014)**[3]، **بعنوان " الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة".** يركز هذا الكتاب على رصد وتحليل أوجه الخلل المزمنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما بين العام 2014/2013، إذ يظهر الكتاب في إبراز محور موضوعين رئيسين ومترابطين، وهما التطورات الاقتصادية والسياسية لدول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، الإمارات، وسلطنة عمان وباقي دول الخليج العربي، بالإضافة إلى دراسة انعكاسات الحراك العربي على النشاط الاقتصادي لدول الخليج العربي.

وأبرزت الدراسة أيضا أن المتتبع لشأن المنطقة يلاحظ تصاعد وتيرة هاتين الظاهرتين بوضوح. إذ أن السمة البارزة في لاقتصاديات دول المجلس هي ترابط الاقتصاد والسياسة. وهكذا بات التصادم على المستوى السياسي، يقابله تشابك المستوى الاقتصادي.

1- الخزاعي، فرج، (2015) انخفاض أسعار النفط وتأثيره على اقتصاديات دول الخليج،،وكالة عشتار الإخبارية، متوفر عبر الرابط التالي: http://ishtarnews.net/

2- توات، عثمان، (2014) أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية، **مجلة "المستقبل العربي"**، (العدد 428) تشرين الأول/ أكتوبر.

3 - مجموعة من الباحثين، (2014)" **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة"**، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت.

- **دراسة لمجموعة من الباحثين،(2013)**[1]**، بعنوان الخليج: " الثابت والمتحول 2013.** يركز هذا الكتاب على رصد وتحليل التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الخليج العربي مع تبيان أوجه الخلل التي تولدت عن هذه التطورات ما بين الأعوام 2011 إلى حدود 2013.

وانتهت الدراسة في شقها السياسي-الاقتصادي إلى إبراز ما مدى تأثير التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة وما أنتجه الحراك السياسي العربي على الجانب الاقتصادي حيث أكدت أن الثّابتُ هو دور الخليج باعتباره المصدر الرّئيس للنّفط العالمي، في مقابل تواصل الاعتماد على الرّيع من النّفط النّاضب واستمرار كونه العصب الرئيس للاقتصاد داخليّاً. أمّا المُتحوّل فهو بروز ضغوطات سياسية نتيجة التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية مما أفرز تحديات اقتصاديّة داخليّة لها تأثيرات إقليمية ودولية، مع تصاعد الصعوبات في التصدي إليها.

- **دراسة عماد الدين محمد المزيني (2013)**[2]**، بعنوان العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية.** أكدت الدراسة أن عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية يعود لعوامل كثيرة، حيث تمثلت الإشكالية حول ما هي ما هي العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط، وما هي تداعيات ارتفاع هذه الأسعار، حيث توصلت الدراسة أن هناك العديد من العوامل مجتمعة أثرت على تحديد أسعار النفط عالمياً وبالأخص في منطقة الخليج منها عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية وعوامل فنية، وعوامل نقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.وعليه أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها أن يترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، ويتطلب من دول مجلس التعاون ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها تفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

- **دراسة (عبد القادر إسماعيل، 2009)**[3] **بعنوان: "التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية"**، إن الاستثمار في المورد

1- مجموعة من الباحثين، (2013(الخليج: " الثابت والمتحول 2013، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت.

2- المزيني محمد، (2013) عماد الدين، بعنوان العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، سلسلة العلوم الإنسانية.

3- إسماعيل، عبدالقادر،(2009) **التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية**، بحث في الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية الأكاديمية العربية بالدنمارك كلية الأدارة والأقتصاد.

البشري هو من أهم الأهداف التي تعمق مفاهيم التنمية الشاملة، كما إن التركيز على النهوض بالمورد البشري الوطني ليشترك في المشاريع التنموية في بلده هي من أهم المسلمات التي تؤطر الأساس الوطني بإطار يدفع عجلة الاقتصاد بالاتجاه الصحيح دونما الاعتماد على القوى البشرية الأجنبية بشكل قطعي، يقف فيه المورد البشري الوطني حينها كالمتفرج ليخسر فرصة المشاركة وإن استفاد ماديا ومعنويا من نتائج التقدم الاقتصادي. لقد احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة الأولى، وجاءت أوروبا بعدها بالمرتبة الثانية، في مجال استقطاب الأيدي العاملة المهاجرة، حيث أن نشوء الثروة في دول الخليج نتج عنه اهتمام وتوجه كبير للتخطيط الإنمائي حيث بدأت التنمية الاقتصادية بإنشاء البنى التحتية المتنوعة وتوفير الخدمات، ويشكل المورد البشري الأجنبي أو ما يسمى بالعمالة الوافدة أهمية في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية الشاملة والتي حدثت بشكل سريع ومتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تهدف إلى بناء الاقتصاديات الوطنية من أجل تحقيق أسس الرفاهية بمختلف أشكالها لأفراد المجتمع .ونتيجة لزيادة حجم العمالة الوافدة فقد زاد معها حجم التحويلات المالية التي تقوم بإخراجها الى بلدانها الأصلية مكونة ضغط سلبي على اقتصاديات الدول الخليجية، فلقد وصل حجم هذه التحويلات الى ما يقارب 33 مليار دولار سنويا. وبهذا فإن العمالة الأجنبية بحصولها على فرص العمل خارج بلدانها تعمل على تعزيز النشاط الاقتصادي داخل بلدانها من خلال إدخال كميات لا بأس بها من العملات الصعبة. إلا أن تزايد نسبة السكان في دول مجلس التعاون قد تبعته ظاهرة البطالة بين شريحة الشباب وبالرغم من ذلك فقد بقيت إدارات الأعمال تركز على العمالة الوافدة بسبب تخصصها ورخص أجورها وتحملها مصاعب العمل. إن من الواجب الملزم على الحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تضع في صدارة الخطط التنموية المستقبلية مسألة الاهتمام بالقوى البشرية الوطنية ووضع خطط طموحة للنهوض بمشاركتها في المسيرة التنموية، كما يستوجب على هذه الحكومات رفع مستوى اعتبار تنمية الموارد البشرية كأحد مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تشغيل الخريجين من الشباب وزيادة ومحاولة زجهم بشكل تدريجي في الوظائف التي تحتلها العمالة الوافدة، وذلك انطلاقا من اعتبار المورد البشري الوطني جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة التي تطمح لتحقيقها كل دول مجلس التعاون الخليجي.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (AL-Irian, 2005)**[1] حيث استعرض العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واستهلاك الطاقة في دول الخليج الستة. حيث ظهرت دراسته وجود علاقة ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي الى استهلاك الطاقة، كما اوضحت الدلائل والنتائج التي حصل عليها انه لا وجود للافتراضات التي تؤيد ان استهلاك الطاقة هو مصدر النمو في الانتاج المحلي الاجمالي لدول الخليج العربي وهكذا استنتج ان قوانين حفظ الطاقة يمكن ان تطبق دون تأثير على اقتصاد دول الخليج.

2. **دراسة (Adel Abdel Ghafar.2016)**[2] أكدت الدراسة أنه في ظل استمرار أسعار النفط في الهبوط، اضطرت دول الخليج إلى إعادة التفكير في كيفية تمويل حكوماتهم وإنفاق المال. على مستوى الإيراداتت.هذا وقد زادت دول مجلس التعاون الخليجي جهودها الرامية إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط والغاز. كما وأنها قد بدأت بإجراء سلسلة من الإجراءات، تختلف قساوتها بحسب البلد، لخفض الإنفاق.

وخلصت الدراسة إلى أن التحديات المحلية، للأزمات الإقليمية كان لها تأثيرٌ على التوازنات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. من خلال الوضع في اليمن وسوريا. وهذا ما يؤكد على أن الاستقرار والازدهار الطويل الأمد في المنطقة لا يعتمد على تطبيق إصلاحات اقتصادية فحسب، بل أيضاً على تخفيف حدة الصراعات الإقليمية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة وجد الباحث أن هناك ضرورة ملحة لدراسة المتغيرات الاقتصادية وتداعياتها على الاستقرار السياسي لبعض دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية الإمارات وسلطنة عمان وذلك في ظل التحولات الإقليمية لما بعد الحراك السياسي العربي.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بحداثة طرحها للموضوع، حيث أن الموضوع الذي تطرحه لم يتم تناوله من قبل الدراسات السابقة بسبب كون الموضوع مستجد ولم تتضح تداعياته

1- Al-Iriani, Mahmoud, (2006) "**Energy-GDP revisited: An example from GCC countries using panel causality "** Energy policy.

2- Adel Abdel Ghafar, (February 2016) **Will the GCC be able to adjust to lower oil prices?**, Middle East Politics And Policy, Brookings Doha Center.

بشكل واضح على اقتصاديات دول مجلس التعاون بشكل عام و(السعودية والإمارات وعمان) بشكل خاص. بالإضافة إلى تناولها لدور العامل الاقتصادي في ضبط مؤشر الاستقرار السياسي في الدول محور الدراسة وأثر ذلك على تقدم العملية التنموية الشاملة في هذه البلدان. وكذلك توضيح العلاقة العامة ما بين الإصلاح السياسي والاقتصادي والتي لها تداعيات لما تتطلبه مصلحة جميع أفراد المجتمعات في هذه البلدان وحاجياتهم بما يتوافق مع مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

المتغيرات الاقتصادية في السعودية والإمارات وسلطنة عمان

في الفترة (2011-2016)

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي حلقة مهمة في منظومة الاقتصاد العالمي، ومن أكثر الاقتصاديات انفتاحا على العالم، للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها منذ سنوات طويلة، خاصة سياسات التجارة الخارجية وسياسات تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.كما تحظى تلك الاقتصاديات بأهمية نسبية عالية في الاقتصاد العالمي، لما تمتلكه من موارد طبيعية، خاصة في قطاعي الطاقة والتمويل. وتتوقف مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي، من عام لآخر على عدد من المتغيرات المحيطة بها.

وعلى مدى ربع قرن تلت ذلك، زادت الأهمية الاقتصادية لدول الخليج بشكل كبير. فقد استمرت الدول الست التي شكلت مجلس التعاون الخليجي في تمثيل نسبة كبيرة من الإنتاج وإجمالي الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت دول الخليج العربي بشكل أكبر في العديد من الأنشطة الكبيرة في النظام المالي العالمي. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي منتجاً رئيسياً للسلع الصناعية الثقيلة، وبدأت في تأسيس مكان مناسب لها في السوق كمورد لهذه المنتجات، ولاسيما بالنسبة للاقتصادات النامية في شرق وجنوب آسيا. ورغم كل المقومات التي تتوفر عليها دول الخليج العربي فإن اقتصادياتها تواجهها مجموعة من التحديات في ظل الظرفية الاقتصادية الراهنة خصوصا مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

ولمزيد من التفصيل حول مقومات وتحديات الاقتصاد الخليجي، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، سنخصصهم لدراسة **واقع اقتصاديات السعودية الإمارات-سلطنة عمان في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن** وذلك من خلال إبراز المقومات الاقتصادية لهذه البلدان مع تحليل أبرز التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول.

المبحث الأول

واقع الاقتصاد السعودي في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن

المطلب الأول

المقومات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

تُعرَف السعودية من الناحية الاقتصادية أسوة ببقية الدول الخليجية بأنها دول ريعية تعتمد على نوع واحد من الريع الخارجي له حاجة نحو السوق الخارجية وارتباطها بالطلب الكبير من الدول الرأسمالية على النفط في الصناعة الغربية.

وإن التطور الاقتصادي يمر بمدخلين:

المدخل الأول: إن التاريخ الاقتصادي "عبارة عن سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي تتم عبر الزمن وترتبط بظهور أشخاص معينين وبتوافر ظروف معينة[1].

المدخل الثاني: ينظر للتاريخ الاقتصادي" على أنه تحول منتظم من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، يتم وفقا لقواعد ثابتة تنطوي عليها نظرية التاريخ الاقتصادي[2].

وببحث أي من المدخلين السابقين يعتبر أكثر ملائمة لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي ؟ فإنه لا مجال للشك المدخل الثاني، والذي حدد مراحل ثابتة بعينها، فإن المراحل التي يمر بها أي مجتمع في تطوره لا تصلح لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي التي حددها (روستو) في نظريته إذ كانت ملائمة للاقتصاد البريطاني وقد عممها على البقية ولا تصلح للاقتصاد السعودي، لأن الاقتصاد البريطاني قطعها فيما يقرب من ثلاثمائة عام (من النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين). هذا في حين أن عمر المملكة العربية السعودية حوالي 102 عام، ولم يستغرق إنشاء نهضتها الحديثة أكثر من اثنين وثلاثين عاما وكذلك أنه أوضح في نظريته أن النمو يحدث بطريقة تلقائية من خلال تفاعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوى السوق الحر عن طريق المؤسسات الخاصة، في حين أن

---

1 - العبيد، عبد الله بن سليمان وعبد القادر، محمد بن عبد القادر عطية، (1994) **اقتصاد المملكة العربية السعودية**، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 1.

See More:Hammann, Rodolf,The Industrial Revolution In Europe /Amodel for the Developping countries ? **Economices**, vol.28, 1983 , p.58.

2 - نفس المرجع، ص: 2-3. نقلا عن:

Hicks John,Atheory of Economic History**, Oxford Clarendon press**, P.P.95-96.

التنمية التي حدثت في المجتمع السعودي تمت بطريقة موجهة ومن خلال خطط رسمتها الحكومة وقامت بتنفيذ النسبة الأكبر منها. وكذلك لم يمر المجتمع السعودي في تطويره بتلك المراحل التي حددها ماركس في نظريته. وعلى العكس، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين تمتع بهما المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانا من العوامل التي ساعدت على حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها في وقت قصير[1].

ولذلك يمكن أن نقول إن ظروف ومراحل تطور الاقتصاد السعودي اختلفت عن مراحل تطور أي مجتمع نام آخر، فلقد ارتبطت نشأة المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث بشخصية مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وتسببت جهوده في نقلها من مرحلة المجتمع القبلي Tribal Society إلى مرحلة المجتمع القومي Nation State. ومن العوامل الهامة التي أثرت على سرعة التنمية في المملكة[2].

- اكتشاف البترول في المملكة السعودية.
- تحتل المملكة أهمية خاصة في قلب العالم الإسلامي.
- لم تتعرض المملكة في تاريخها الحديث لأي استعمار خارجي ولذلك لم تنهب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الثقافية والدينية والاجتماعية للتحريف.
- نظرا لأن برامج التنمية بدأت في المملكة في مرحلة متأخرة فإن هذا أعطاها ميزة إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين. ولم يكن عليها أن تبدأ الطريق من أوله مثلما فعلت دول مثل إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا، واستطاعت أن تحصل على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة بما يتضمنه ذلك من كفاءة في الأداء وانخفاض في التكلفة، وإن ذلك جعلها لا تستخدم تكنولوجيا متقادمة كالتي تستخدمها عديد من الدول النامية التي بدأت برامج التنمية مبكرا[3].

فخلال فترة قصيرة نسبياً تحقق للمملكة تقدم اقتصادي واجتماعي كبير. فقبل اكتشاف النفط -منذ أكثر من سبعين عاماً- كان المورد الأساسي للمملكة من عوائد تصدير التمور ومن الرسوم المجباة من الحجاج والمعتمرين. وكان الحضر في البيئة السعودية يمارسون الأنشطة

---

1 - العبيد، عبد الله بن سليمان وعبد القادر، محمد بن عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص:3.

2- نفس المرجع السابق، ص: 5.

3- للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على: الزهراني، بندر بن سالم، (2004) **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد.

التجارية في المدن، والزراعة في الواحات والمناطق الزراعية، كما تمارس بعض المهن اليدوية. بينما يعتمد البادية على رعي المواشي وتجارتها.

ويتمحور الاقتصاد السعودي في قطاعين رئيسيين أحدهما تقليدي (الرعي والزراعة) والآخر حديث (البترول والتجارة والخدمات)، ففي بداية الستينات كان أغلبية السكان في السعودية يعملون في رعي الأغنام والزراعة أو يتاجرون في أنواع الصناعات اليدوية التي توارثوها منذ قرون. وبالنسبة للقطاع الأول ينمو في المملكة قليل من أنواع الحبوب وبعض الفواكه والخضراوات ونسبة كبيرة من التمور، حيث تعتبر المملكة رابع أكبر دولة منتجة للتمور في العالم، إلا أن شح المياه سيطر على قطاع الزراعة وجعل من ذلك قطاعاً يشكل نسبة قليلة جداً من الناتج الإجمالي[1].

أما بالنسبة للقطاع الثاني (الحديث) فإن النفط والصناعات البترولية تشكل الجزء الأكبر من الناتج الإجمالي حيث يعتمد الاقتصاد السعودي بصفة خاصة على الصناعات البترولية التي تعتبر المحفز الرئيسي وراء التحديث في المملكة. فقد تم اكتشاف البترول في أراضي المملكة بكميات تجارية ابتداء من عام 1938[2]، وازدادت نسبة إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي السعودي بحيث وصلت إلى حدود 61% في عام 2016[3].

وقد أدركت الحكومة أهمية وضرورة تنويع الاقتصاد، بإنقاص الاعتماد على عوائد النفط وتشجيع الزراعة والصناعة والتعليم وتشجيع القطاع الخاص لتوسيع وامتداد نشاطاته. ويعد إنتاج البترول هو النشاط الاقتصادي الأكثر أهمية في المملكة، وتعد صناعة البترول جزءا من القطاع العام، فالحكومة السعودية تملك كل مواردها الطبيعية واستطاعت من خلال استغلال الاحتياطي الكبير من البترول أن تحول البلاد إلى مستوى عالي من الرفاهية المادية. ومنذ عام 1970 تم توجيه الاقتصاد السعودي من خلال سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية الخمسية وكان التأكيد الأساسي لهذه الخطط على دعم وتشجيع الصناعات البتروكيماوية التي أصبحت المملكة من خلالها إحدى الدول الرائدة في ميدان هذه الصناعات. فالسعودية ذات اقتصاد حر يشجع الاستثمار الخاص عن طريق رأس المال الأجنبي والمحلي خصوصاً قطاع المشاريع الصناعية.

1-Sindi,Talat, (1983) **Impact of the ford foundation proposals on the public service in Saudi Arabia**, Thesis (M.A.) - California State University, P.P. 64- 65.

2- Ministry of Planning, (1975) **Second development plan 1975-1980**, Riyadh, Ministry of Planning, P: 29.

3 - أنظر البوابة الإلكترونية لمجلس الغرف السعودي على الرابط التالي: http://www.csc.org.sa/

وفي سياق استهلاك الطاقة، كشفت دراسة متخصصة أن السعودية تحتل المرتبة السادسة عالميًّا من حيث استهلاك النفط، والمركز السابع في مجال استهلاك الغاز. وبلغة الأرقام، تستهلك السعودية ما يصل إلى 750 ألف برميل يوميًّا خلال أشهر الصيف، أي أكثر من 10% من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام. لا شك بأنَّ السعودية تتربع على عرش الدول المصدِّرة للنفط الخام، لكن يشكِّل مستوى الاستهلاك خسائر للخزانة العامة للدولة وهدرًا للطاقة وكُلفًا أخرى مثل الحاجة للتعامل مع التداعيات السلبية على البيئة، وضرورة ضخ أموال في البنية التحتية لمواكبة الطلب[1].

فضلاً عن استحواذ المرتبة الأولى في مجال تصدير النفط الخام بلا منازع، فقد تحوَّلت السعودية إلى أكبر منتج للذهب الأسود في عام 2013 على خلفية تعويضها للأسواق الدولية للنقص الذي حدث بسبب مشكلات الإنتاج في ليبيا وسورية واليمن لأسباب سياسية وأمنية، فضلاً عن إيران على خلفية تقييد الدول الغربية توريد النفط الإيراني؛ بسبب برنامجها النووي. ومن ثَمَّ تتمتع السعودية من بين سائر دول منظمة أوبك بقدرة زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام بنحو مليوني برميل في اليوم، متى ما تطلب الأمر.[2]

أما بالنسبة لقطاع المقاولات والتجارة والخدمات والنقل والاتصالات، فقد أولتها الحكومة اهتماماً كبيراً، وكان من نتيجة ذلك أن حدثت فجوة بين العرض والطلب على القوى العاملة من مختلف المهارات[3].

وعلى مستوى التجارة الخارجية، فالمملكة تستورد العديد من السلع والبضائع والآلات والمعدات الاستهلاكية منها والمعمرة، حيث أن العوائد المتزايدة للبترول السعودي مكنت الاقتصاد من القدرة على شراء هذه الحاجات في ظل سوق عالمي متضخم، تلك الحاجات المرتفعة الأسعار نقلت إلى المملكة ذلك التضخم الذي تشهده أسواق دول المصدرين نفسها[4].

إن تزايد إنتاج النفط في السعودية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى اختفاء الأنشطة التقليدية في الاقتصاد السعودي وذلك أمام القدر المتسع من الاقتصاد الحديث المعتمد أساساً على

1- جاسم، حسين، (15 يناير2015) **بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص: 9.

2- تمتلك 23% من الاحتياط العالمي دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر قد تضطر إلى استيراد الغاز لتلبي احتياجاتها،" أنظر: جاسم حسين، بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2015، ص: 10.

3 -Sindi Talat, Op. Cit, p:67.

4-Ibid,P: 68.

عوائد النفط وإنتاجه، ففي عام 1971 بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات النفطية 69% عن العام الذي قبله، كما بلغت نسبة الزيادة في الإنفاق الحكومي 15%، كما سجل الإنتاج القومي الإجمالي في نفس العام زيادة بلغت 19%[1].وبعد الارتفاع في أسعار النفط في منتصف السبعينات مارست الحكومة دوراً واسعاً في العملية الاقتصادية بصفة عامة، حيث مثَّل البترول ومشتقاته أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد السعودي، ففي السنة المالية 1976/75 حققت إيرادات المملكة مبلغ قياسي وصل إلى 103384 مليون ريال سعودي مثَّل قطاع البترول حوالي 90.4% من إجمالي هذه الإيرادات[2]. ولوضع وجهة نظر الحكومة هذه محل التطبيق عُمِلَ بخطط التنمية التي تمكنت من خلالها من إكمال عملية بناء المؤسسات وتحديثها وتقديم الخدمات العامة المطلوبة لكافة قطاعات المجتمع.

ويمكن القول هنا أن المملكة منذ بداية الستينات حتى منتصف الثمانينات كانت مسرحاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي خلق مشاكل في بعض العناصر الادارية حيث كان هناك عدد كثير من المشروعات تنفذ في وقت واحد. وكان من الأوجه البارزة لهذا النمو الديناميكي النمو السريع الهائل في الدخل القومي الذي يعد أحد أعلى معدلات النمو في العالم، والمدنية السريعة، والتبادل والحركية وسط المجتمع السعودي من خلال شبكة اتصالات وخدمات أفضل، زيادة على التميز في المكانة الدولية، إلا أن هذا - وكما هو الحال في معظم الأمثلة حول التقدم السريع - أدى إلى مشاكل عديدة اعتمدت الحكومة السعودية خطوات متميزة لحلها[3].

وقد سعت الحكومة السعودية من خلال خطط التنمية إلى الحفاظ على اقتصادها ومشروعاتها التنموية بفرض رقابة صارمة على إصدار النقود والنظام البنكي، وذلك لأن معدل التضخم المرتفع يمكن أن يؤثر على العناصر الرئيسية لبناء النظام الاقتصادي متضمنة قطاع البترول، وهذا يمكن أن يقود إلى تخفيض مميز في النفقات الحكومية وزيادة في تكلفة برامج التنمية، وقد قامت الحكومة بوضع جدول لزيادة أسعار البترول مقابل زيادة الواردات. وتكمن

1- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لعام 1390-1391هـ - 70-1970، الرياض، مؤسسة النقد العربي السعودي.

2 - الفارسي، فؤاد عبدالسلام، (1992) **الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية**، جدة، دار الاصفهاني للطباعة، ص 191.

3-**The Saudi Arabian central planning organization**,)1970)The First development plan, Riyadh , p: 31

أهمية خطط التنمية في كون أن البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أصبح معتمداً بشكل زائد على تنفيذ خطط التنمية واستمرار النفقات الحكومية [1].

وتعتبر السعودية من كبرى البلدان العاملة في سوق النفط العالمية. فقد بلغ حجم إنتاجها ما يزيد على 78 مليار برميل من النفط (أي حوالي13% من المعروض العالمي) خلال الفترة 1990-2011**.** وهي تتجاوز بذلك روسيا - والولايات المتحدة مجتمعتين اللتين تحتلان المركز الثاني والثالث، حيث وصل إنتاجهما الكلي خلال الفترة المذكورة إلى 70 مليار برميل و60 مليار برميل على الترتيب[2].

كذلك تمتلك السعودية 16 % من الاحتياطيات العالمية المثبتة، ولا تتقدمها سوى فنزويلا التي يبلغ حجم احتياطياتها المثبتة 18%.

وإن كان يُعتبر عموما أن الاحتياطيات في فنزويلا أكثر صعوبة في الوصول إليها وأعلى تكلفة في استخراجها. وأخيرا وربما الأهم أن السعودية تستطيع خلال فترة زمنية قصيرة زيادة معروضها النفطي زيادة كبيرة في سوق النفط العالمية. إذ تبلغ طاقتها الإنتاجية الفائضة ما يزيد على مليوني برميل يوميا، وهي بذلك تمتلك أكثر من 50 % من الطاقة الإنتاجية الفائضة العالمية ويمكنها زيادة الإنتاج النفطي العالمي بما يزيد على 2% خلال 30 يوما وهو ما يعادل تقريبا مجموع الاستهلاك في كوريا[3].

ولضمان سهولة وصول الصادرات الخام في حالة تعطل وسائل النقل أو حدوث أي اضطرابات سوقية أخرى، تحتفظ السعودية بكميات ضخمة من النفط بمخازن في منطقة البحر المتوسط وأوروبا الشمالية وآسيا لتلبية احتياجات العملاء.

ومن جهة أخرى، فإن حقيقة أن الدخل القومي يتكون من عنصرين هما الأجور والمرتبات بالإضافة إلى الأرباح، يعني أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بشكل أسرع من الناتج القومي الإجمالي، وقد يؤدي ذلك إلى تأثيرات ضارة على قطاع الإنتاج في الاقتصاد[4]. ومن أجل حل هذه المشكلة فإن على الحكومة زيادة نفقات الإنتاج. إن من شأن طبيعة النفقات الحكومية

1-Nehme G.Michel, (1984) Saudi Arabia: Political implication of the development plans, **Panorama Journal**, no. 35, Summer, p:150-151

2- صندوق النقد الدولي، (يونيو 2013) **المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة**، التقرير القطري 13/230 الصادر عن صندوق النقد الدولي، ص: 4.

3 - المزيني، عماد الدين محمد، (2013) العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية**، المجلد 15، العدد 1، ص: 323-324.

4 - Nehme G.Michel, Op.Cit p. 157

الزائدة أن تجعل خطط التنمية تهزم هدف الاعتماد على المبادرات الخاصة والقطاع غير البترولي في الاقتصاد، لأن هذين القطاعين تابعين أصلاً للإنفاق الحكومي. ولا شك أن تدفق البترول يجعل الحكومة قادرة على الوفاء بنفقاتها، ولكن في حالة توقف هذه العائدات سيكون الوضع حرجاً، إذ تكون الحكومة السعودية غير قادرة على استخدام أصولها المالية في تلبية مطالب الجماهير، وسيكون البناء الاجتماعي قد تغير جذرياً[1].

ومن جهة أخرى ينظر المجتمع السعودي - كأحد مجتمعات البلدان النامية - إلى العمل اليدوي والفني في مختلف المشروعات الصناعية والزراعية على أنه أقل مستوى من الأعمال الأخرى كالتجارة والوظيفة في القطاع العام أو قطاع الخدمات، رغم أهمية العمل الفني واليدوي لنمو وتقدم المجتمعات.

وتعاني المملكة من بعض المظاهر التي تخلق ظروفاً غير مواتية لعملية التنمية الحقيقية كظاهرة الاكتناز أو التهافت على شراء العقارات والكماليات الترفيهية الأمر الذي يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال التي يمكن تسخيرها في التنمية الاقتصادية[2].

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد السعودي لم يتبع في تطوره نمطا من أنماط نظريات التاريخ الاقتصادي، لذلك يمكننا القول أنه اتبع في تطوره ثلاثة معايير هي:

- **المعيار الأول: اتجاه التطور:** فمن المعروف أن المجتمعات في تطورها يمكن أن تأخذ أحد اتجاهين إما أن تحلل إلى دويلات أو تتحد أقاليمها وولاياتها في دولة واحدة. ويلاحظ أن المجتمع السعودي قد تحول في تطوره من مرحلة المجتمع القبلي المنقسم إلى أقاليم مستقلة إلى مرحلة المجتمع القومي المتحد في دولة تحمل اسم المملكة العربية السعودية.
- **المعيار الثاني: أسلوب التطور:** نجد أن المملكة لم تتبع أسلوبا واحدا في تنمية المجتمع السعودي عبر سنوات تاريخها الحديث .ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين، مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة ما بعد التخطيط باعتبار أن التخطيط كان من أنجح الأساليب التي اتبعتها المملكة في تطوير اقتصادها خلال بعض المراحل.

1-Ibid, P: 157-158.

2- حيدر، فؤاد، (1990) **التنمية والتخلف في العالم العربي:طروحات تنموية للتخلف**، بيروت، دار الفكر العربي، ص: 119.

- **المعيار الثالث: مستوى التطور:** التطور الذي حدث في المجتمع السعودي لم يتم بمعدل واحد منذ بداية تاريخه الحديث .ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الطفرة (*) ومرحلة الطفرة، ومرحلة ما بعد الطفرة.

ويتضح أن كل معيار من المعايير السابقة يتناول جانبا معينا من جوانب الاقتصاد السعودي، وأن هذه التقسيمات والمعايير لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في الواقع، وإنما كانت لأغراض تحليلية فقط[1].

أما فيما يخص مساهمة القطاعين العام والخاص، فقد جاءت مساهمة القطاع العام في الإنتاج في ظل تردي البنية الأساسية واختلاف الموارد والأسواق وفكر وفلسفة الدول النامية التي ترى أنه لابد من مساهمة القطاع العام في الإنتاج في ظل الطبيعة المتخلفة للموارد والأسواق، وكذلك كان على رأس الأولويات لدى كثير من الدول تقديم الخدمات والسلع بأسعار معقولة لتحقيق تطور ونمو المجتمع وتحقيق الأهداف والمكاسب الاجتماعية والمملكة العربية السعودية إحدى هذه الدول واعتبرت بادرة القطاع العام خطوة ضرورية لتسريع خطط التنمية الاقتصادية نظرا لضعف الموارد والأسواق، وربما لعدم وجود مقاول أو مستثمر سعودي لديه الموارد المالية والخبرة الإدارية لإقامة وإدارة المشاريع الحديثة وربما ليس لديه الرغبة أو الاستعداد لتحمل مخاطر الخوض في مجال الأعمال، أو ربما لأن حجم العائدات والأرباح لم يكن مغريا ويجذب إليه رجال الأعمال في القطاع الخاص أو أن حجم الاستثمارات قد فاقت قدرة المستثمرين ورجال الأعمال الوطنيين لمثل هذه المشاريع.

ولتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة وتوزيع الدخل وتوفير فرص العمل للمواطنين قامت حكومة المملكة العربية السعودية بإدارة موارد البترول والغاز والثروات الكامنة في باطن الأرض دون إشراك القطاع الخاص، ولتحقيق نمو سريع للاقتصاد السعودي وتنويع وسائل التنمية أنفقت الدولة مبالغ طائلة لإنشاء شبكة حديثة من الطرق والبنية الأساسية. وركزت على الصناعات الثقيلة وقدمت الخدمات الاجتماعية مجانا للمواطنين مثل (التعليم، الصحة، الطرق... الخ) ووفرت فرصا ومناخا للاستثمار والتمويل اللازم للمشاريع التي تتطلب تقنيات عالية واستثمرت في القوى البشرية التي تعتبر أساس تطور أي مجتمع. واعتمدت الدولة على الخطط

* **الطفرة:** يقصد بها أن الأموال" السيولة النقدية "والدخل كان كبيرا وفائضا لدى الدولة.

1 - العبيد، عبد الله بن سليمان وعبد القادر، محمد بن عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 11.

الخمسية للتنمية [1] وحاولت جاهدة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو البترول، ووزعت جزءًا من دخلها على المواطنين في شكل دعم مباشر وغير مباشر وبأوجه وأشكال مختلفة وساعدت على نمو القطاع الخاص[2].

وتدين النهضة المعاصرة للاقتصاد السعودي بالكثير للدور الذي يقوم به القطاع الخاص والإنجازات الهامة التي حققتها بيد إن هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا مساعدة الدولة التي تمثلت في الدعم المادي والتسهيلات والحوافز بالإضافة إلى اكتمال البنية الأساسية على أفضل وأحدث مستوى. وركز القطاع الخاص جهوده في البداية على الأنشطة التجارية ثم اتجه إلى المجالات الأخرى (الإنتاج الصناعي، الزراعة، قطاع الخدمات)[3]. وقد بلغت قيمة القطاع الخاص وطبقًا لإحصائيات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، لعام 2013 نحو 1029 مليار ريال بنسبة نمو 9.39% بالأسعار الجارية[4].

وإن أهم الملامح التي يتميز بها القطاع الخاص السعودي تتمثل في ما يلي:

- استطاع أن ينوع ويطور نفسه في فترة قصيرة وغذى الاقتصاد الوطني بالكثير من السلع والخدمات، مع أن الوحدة الإنتاجية في القطاع الخاص تكون في المتوسط أصغر حجما من الوحدة الإنتاجية في القطاع العام، مع ذلك فإن القطاع الخاص له دور كبير وهام في التنمية الصناعية في المملكة.
- إن الزيادة المفاجئة في الطلب على السلع والخدمات خلال فترة "الطفرة "أدت إلى صدور قرارات سريعة لإقامة المصانع والإنتاج دون إجراء مسح للسوق، ونتج عن ذلك ظهور عدد كبير من الشركات التي تنتج نفس السلع والبضائع مما ساعد على إشعال المنافسة بينها وظهور قدرات إنتاجية فائضة بعضها متوقف عن الإنتاج .
- استثمارات القطاع الخاص تميزت بتصنيع البضائع والسلع الاستهلاكية مما زاد مبيعاتها، وهذا بدوره أدى إلى تدفق الأرباح.

1- خُطَّة خَمْسِيَّة: (الاقتصاد) مجموعة إجراءات تضعها الحكومة لتنفَّذ في خمس سنوات ؛ من أجل تطوير فروع الاقتصاد الوطنيّ، وتحسين البنى التحتيّة، وتنظيم جميع الأعمال التربويّة والنشاطات الثقافيّة والعلميّة التي تسهم بشكل فعّال في تطوير البلاد وتقدمها.

2 - الأخصر، فاروق، (1993) **تخصيص الاقتصاد السعودي بين النظرية والتطبيق**، الدار السعودية للأبحاث والنشر، ص: 109.

3 - المرجع نفسه، ص: 125

4 - التطورات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية، (2014) ضمن كتاب **الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، ص: 212.

- إن اعتماد القطاع الخاص (شركات المقاولات)، إلى حد كبير على المشاريع الحكومية قلل من قدرة القطاع الخاص على تنويع نشاطاته والاستقلال عن مشاريع الدولة وعونها.[1]

وترجع أهمية القطاع العام في المملكة مع ما يقدمه للمجتمع من تحقيق الأمن والاستقرار وكذلك ما يقوم به من مشروعات عامة. وتتلخص أهم العوامل التي تمثل دورًا مهمًا في قيام هذه المشروعات في الآتي:

- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيامها بالعملية الاستثمارية إنما هو رغبة منها في توجيه الاقتصاد وإزالة العوائق التي تقف في مسيرة التطور خاصة في ظل افتقار المملكة إلى مشروعات البنية التحتية في بداية سنوات التنمية، بالإضافة الى رغبتها في تحديث الاقتصاد وتغيير هيكله وبشكل يكمل دور القطاع الخاص وذلك بإنشاء المشروعات الكبيرة والمتقدمة في العديد من المجالات.
- اتجاه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وإيجاد مجالات منتجة للعمالة الوطنية المتزايدة، وما يتطلبه ذلك من إقامة مشروعات ضخمة.
- استغلال بعض فرص الاستثمار المتاحة بإنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنيًا وإداريًا ,والتي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية لسد احتياجاتها المحلية ,وخلق فرص استثمارية إنتاجية جديدة، مثل مصافي تكرير النفط والصناعات البتروكيميائية وما شابه ذلك.[2]

ورغم ذلك فإن القطاع الخاص في السعودية، هو جزء من النظام الزبائني المجزّأ، ووجوده في أغلبه يعتمد على إعادة تدوير للريع عبر العقود الحكومية الضخمة التي يتحصل عليها عن طريق علاقة رواده بالطبقة السياسية الحاكمة.

القطاع الخاص بشكله الحالي غير قادر على توظيف الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، ولا عن تحصيل مصدر دخل ضريبي للدولة لأنه في الأساس يعتمد على إعادة تدوير للريع الذي تحصل عليه.

-1Al-Darwish, Ahmed, (2015) **Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth** , Washington, D.C.: International Monetary Fund.

2- خواجكية، محمد، (1990) **"تجربة السعودية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"**، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص:482.

وتقف السعودية في صدارة خريطة أهم الدول النفطية العالمية من حيث الإنتاج والاحتياطي، وتكتسب أهمية كبيرة في الدول الغربية والأسواق العالمية، وهي في صدارة الاحتياطي النفطي العالمي بحوالى 261.8 مليار برميل وبنسبة من الإنتاج العالمي حوالى 25 بالمئة، وحجم الإنتاج النفطي أكثر من 10 ملايين برميل يومياً. وبذلك يكون النفط الخليجي والسعودي هو الأهم في سد حاجة الأسواق الأمريكية والغربية، وبالتالي فإن الرياض لها علاقات متينة مع الولايات المتحدة توصف بأنها ثابتة واستراتيجية[1].

وفي السنوات الأخيرة، تبنت السعودية رؤية اقتصادية بالحاجة إلى تنويع الإنتاجية والنشاط الاقتصادي ومحاولة تقليل الاعتماد النفطي وإيجاد فرص العمل للشباب ولذلك اتجه الاقتصاد السعودي إلى اتباع الاقتصاد الحر والاعتماد المتزايد على النفط وتوج بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسجيل معدلات للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني

تحديات الاقتصاد السعودي

ظلت المملكة تواجه مشكلة بنيوية في اقتصادها لاعتمادها على النفط وعدم تنويع اقتصادها أثرت في تقلبات عالمية في أسعار النفط وحاجة دائمة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري[2].

وقد وصل عجز الموازنة في بعض السنوات إلى 3.25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبدأت السعودية إصلاحات اقتصادية واستثمارية مثل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية وإعادة تقويم نظام الاستثمار الأجنبي وتنميته بما يتناسب مع التغيرات العالمية وتزايد حركة رؤوس الأموال عبر الحدود[3]، علماً أن صندوق النقد الدولي، أكد أن السعودية واحدة من أفضل الاقتصادات أداء في مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة بمعدل نمو إجمالي من الناتج المحلي من عام 2008 إلى 2012 بالمركز الثالث بعد الصين والهند، والقوة المالية السعودية حققت مركزاً قوياً مع توقعات إيجابية على الاقتصاد السعودي وصل عام 2012 إلى4.4 بالمئة،

1- حمزة، أسامة، **خطط التنمية الخمسية تدعو إلى شمولية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني**، جريدة اليوم، بتاريخ 4 ماي 2003، ص: 3.

2- الزيدي، مفيد، (2015) محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 435، مايو، ص: 45.

3- عبد الحميد، محمد وشهاب، محمد، (2014) أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، **بحوث اقتصادية عربية**، بيروت، السنة 21، (العدد 66)، ص: 26-27.

وحققت في السنوات الأخيرة فوائض كبيرة في الميزانية مع خفض حجم ديونها إلى أدنى حد ورسخت رصيداً كبيراً في الأصول المالية وتحسناً في إدارة الميزانية وتشجيع الحكومة لإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية والاجتماعي[1].

الجدول 1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
3.3%	3.6%	2.7%	5.4%	10.0%	**نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**

المصدر: معهد التمويل الدولي

ومن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي هو الاعتماد والاستهلاك الدّائم للنفط، والذي يتراوح إنتاجه (خصوصا خلال السّنوات الأخيرة) ما بين 9 إلى 12 مليون برميل يومياً، والذي بدوره يؤدّي إلى زيادة أو تقلّص الإنفاق الحكومي، إضافة إلى عنصر الازدياد السّكاني والحاجة المتزايدة إلى تأمين الطاقة والمياه والمحافظة على الأمن؛ كلّ ذلك بدأ يُشكّل خطورة على التّنمية الاقتصاديّة للسّعوديّة. فإضافة إلى أنّ هذا المورد (النفط) المستهلك بازدياد؛ هو بالأساس متناقص، ويُقدّر عمره ما بين سبعين إلى ثمانين عاماً، وهذا المدى الزّمني قصيرٌ جدّاً في عمر الدّول والشّعوب، وسينخفض إنتاجه - بحسب شركة أرامكو السّعودية - منذ عام 2028م بمقدار3 مليون برميل يوميّاً، ليصل إلى 7 مليون برميل يوميا[2]؛ سيعكس الاستمرار في استهلاكه؛ خفض الإنتاج للأسواق العالميّة، ممّا سيُسبّب في ضرر للاقتصاد، وبالتالي تقلّص في الإنفاق الحكومي.

ولقد حذّر صندوق النّقد الدولي في أحد تقاريره الصّادرة ؛ من أنّ هذا الارتفاع الضّخم في الانفاق الحكومي الذي تشهده السّعودية في السّنوات الأخيرة؛ تجاوز المستوى الذي يضمن حقوق الأجيال من الثّروة النّفطيّة [3].وذكر تقريرٌ آخر لصندق النّقد الدّولي صدر في 29 أكتوبر 2012م تعليقاً على الميزانيّات الضّخمة والفوائض المالية التي تعلن عنها الحكومة سنة بعد أخرى منذ عام 2004م بشكل متزايد، أن تلك الفوائض الماليّة ستبدأ بالانخفاض منذ عام 2013م إلى أن يصل إلى العجز في عام 2017م إذ لم تدرك الدولة خطر الانفاق الحكومي[4]. لكن الأمر ما زال في السّعوديّة يسير بعكس تلك التقارير والتّحذيرات، فاستهلاك الموارد النفطيّة من أجل زيادة

---

1 - الزيدي، مفيد، مرجع سابق، ص: 46.

2- التطورات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية، ضمن **كتاب "الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 213.

3- تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2011.

4- تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2012.

الإنفاق، أو خضوعه للسّياسات الخارجيّة والدّوليّة التي عادة ما يتمّ الاستجابة لها وتلبية متطلباتها، هو الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد[1].

وعلى نحو آخر، يواجه الاقتصاد السعودي أكبر التحديات منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ويأتي هذا التحدي على ضوء تدهور سعر النفط الخام بنسبة زادت على 50 بالمائة منذ صيف 2014. وتشكل إيرادات النفط ومشتقاته أكثر من 90 بالمائة من مجمل الصادرات وإيرادات الخزينة العامة للدولة في السعودية. وقد بدأ الانخفاض يلقي بظلاله السلبية على مستقبل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما المرتبط تمويلها بنفقات الدولة[2].

وعلى الرغم من اعتماد المملكة على البترول كمصدر الدخل الأساسي في اقتصادها إلا أنها تمتلك اقتصادًا قويًا. حيث أنها تمتلك أكثر من 25% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، كما تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط[3]. وتمتاز في نشاطها الاقتصادي بسيطرة الحكومة على كافة هذه الأنشطة خاصة قطاع النفط، على الرغم من أنها بدأت في السنوات القليلة الماضية اتباع نمط اقتصادي يقوم على التحول إلى اقتصاد متنوع يتسم بكفاءة الانتاج ومشاركة القطاع الخاص. ولكن، وعلى الرغم من العوائد النفطية المحققة والتي تقدر بنحو 285 مليار دولار في 2014، إلا أنها تواجه تحديات خاصة في ظل المحاولات التي تسعى إلى دمج هذا الاقتصاد في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي إطار تكوين منظومة اقتصادية أكثر تحررا في المملكة. ولعل أبرز هذه التحديات نقص فرص العمل للسكان الأصليين في المملكة وفتح الباب أمام عمالة النساء، ولقد أصبح هذا الأمر مسار اهتمام كبير من حكومة المملكة مؤخرًا وهذا ما يعبر عنه التغيير الكبير في منظومة الحكم بعد تولى الملك سلمان[4].

ومن المؤكد أن هناك قضايا عديدة ستواجه حالة التغيير في حكومة المملكة، كانعكاس هذا التغيير على أسعار النفط وعلى عجز الموازنة بالإضافة إلى أثر التغيير على قضايا البطالة والتعليم والرعاية الصحية، ومدى تنوع الاقتصاد ومواجهة إنتاج النفط في العالم المتقدم، هذا بالإضافة إلى قضية البطالة التي تحتل مكانة هامة في التحديات التي لا تزال تشكل أزمة في

---

1 - التطورات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية، **ضمن كتاب "الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 214.

2 - ابراهيم، محمد، (1 فبراير 2015) **تحليل اقتصادي: النفط والمال لا يكفيان لتنويع الاقتصاد السعودي**، أكاديمية صناع العقل، متوفر على الرابط التالي: http://dw.com/p/1ETb7

3 - حلمي، أحمد ، (20 ديسمبر2015) **تحديات الاقتصاد السعودي في ظل انخفاض أسعار النفط**، مركز فكر للدراسات، متوفر على الرابط التالي: http://fekr-online.com/index.php/article

4 - حلمي، أحمد، مرجع سابق.

المجال الاقتصادي فقد بلغ معدل البطالة نحو 11.7%، وفقاً للبيانات الرسمية في 2014، وتمثل البطالة تحديًا خطيرًا ليس فقط للاقتصاد بل أيضًا للنظام السياسي والاجتماعي في دولة حقق فيها المتشددون الإسلاميون نجاحات كبيرة في تجنيد العاطلين عن العمل من الشباب[1].

ويتّهم النّقاد بأنّ المشكلة الاقتصاديّة في السّعودية لا تتوقف في الاستهلاك والاعتماد على مورد ناضبٍ بطبيعته، بل إنّها تمتدّ لتصل إلى التّخطيط الإستراتيجي والخطط التي تعلن عنها الدّولة، وإدارة الموارد الماليّة، إضافة لخطوط التّواصل بين الوزارات والأجهزة التي تختص بقضايا الاقتصاد والطاقة. فبالرغم من إعلان الدّولة في كلّ خمس سنوات عن الخطّة التنمويّة الخمسيّة، إلا أنّ هناك اتهامات أنّ تلك الخطط افتقدت فعليّاً عند تطبيقها لوجود أحد أهم عناصر التنميّة، وهو ما يُعرف بالتنميّة المُستدامة، فالأموال والاستثمارات والفوائض التي تحفظها الدولة وتدخرها تُستخدم متى ما رأى صانع القرار تمويل مشروع من خلالها، أو لزم الأمر إلى إنشاء مشروع طارئ، أو واجهت الدّولة عجزاً في الميزانيّة إذا انخفضت المواد البترولية[2].

ومن خلال ذلك تواجه الدولة السعودية أربعة تحديات اقتصادية تتمثل في اعتماد الاقتصاد على النفط والغاز، وتراجع أسعار النفط، وزيادة نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، والمزايا الاقتصادية التي يحصل عليها المواطنون، ولعل هذه التحديات ليست ناتجة عن التحول في شكل الحكم في المملكة ولكنها تحديات عانى منها المجتمع السعودي لسنوات طويلة وترتب عليها إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي ووضع خطة عشرية لمواجهة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق العام[3].

التحدي الأول: اعتماد اقتصاد المملكة على النفط والغاز، ليمثل نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يفرض عليها التوجه سريعاً نحو تنويع مصادر الدخل الاقتصادي، وهو الأمر الذي أوصى به صندوق النقد الدولي السعودية وسائر الدول الخليجية، لأن المملكة في السنوات القليلة الماضية واجهت عجزا هيكليًا في الاقتصاد[4].

---

1 -تقرير، (13 أكتوبر 2015) **أزمة البطالة بالسعودية.. بين ضعف التوظيف الحكومي وحلول القطاع الخاص**، شؤون خليجية، على الرابط التالي: http://alkhaleejaffairs.info/main/Content

2 - التطورات الاقتصادية في السعودية، (2013) ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، ص: 214.

3-Al-Darwish,Ahmed, (2015)**Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth ,** Washington, D.C.: International Monetary Fund, P.P:1 to 5.

4 - **الملك سلمان يواجه 4 تحديات اقتصادية من تركة الملك الراحل**، (2015/01/24)، الخليج أونلاين، الرياض، على الرابط التالي: http://alkhaleejonline.net/articles/1422107337671255800/

التحدي الثاني: تراجع حاد في أسعار النفط بنحو 60% بالنظر إلى أن الإيرادات النفطية تمثل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة السعودية، لكونها أكبر دولة مصدر للنفط في العالم، بمعدل 8 ملايين برميل يومياً، فيما تصل طاقتها الإنتاجية القصوى إلى 12.5 مليون برميل يوميا.

ويحد انخفاض أسعار النفط من قدرة الدولة على مواجهة هذا التراجع في السعر على المدى الطويل، حيث تعتمد المملكة على عائدات النفط لتمويل ميزانيتها التوسعية، والتي تغطي المدفوعات الضخمة والانفاق الكبير، فضلاً عن الامتيازات، مثل الوقود المدعوم وتوفير عدد كبير من فرص العمل في القطاع العام للمواطنين السعوديين[1].

التحدي الثالث: يتمثل في المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها المواطنون السعوديون، إذ قامت المملكة برفع إنفاقها الحكومي مع بداية اندلاع الثورات العربية، فزاد خلال عام 2011 بنسبة 26 بالمئة، إلى 827 مليار ريال، مقابل 654 مليار ريال في عام 2010، وزاد هذا الإنفاق ليصل إلى 860 مليار ريال في موازنة عام 2015 ومن الملاحظ ان نصف النفقات العامة تذهب للأجور والبدلات، ولذا فإن أي خطوة لتخفيضها تهدد بإثارة الاستياء لدى المواطنين.وقد أكد الملك سلمان على أن النظام السعودي لن يقلص من المزايا الاقتصادية التي أقرت قبل توليه الحكم[2].

التحدي الرابع: هو تزايد عدد السكان من الشباب، ما يشكل ضغطاً على الدولة لبذل المزيد من الجهد لخلق الوظائف ذات المرتبات المجزية في البلاد. فتشير البيانات المتاحة إلى أن الشباب يمثل نحو نصف سكان المملكة، البالغ عددهم 29.37 مليون نسمة في عام 2014، وتقدر نسبة البطالة بنحو 12%[3].

الجدول 2 نسبة البطالة (%) من إجمالي القوى العاملة في السعودية

السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نسبة البطالة	5.4%	5.8%	5.6%	5.7%	5.6%

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

1 - Al-Darwish ,Ahmed, Op.Cit, P:1-2.

2- حلمي، أحمد، مرجع سابق.

-3Al-Darwish ,Ahmed, Op.Cit, P:1-2

إذن، **فمجمل التحديات التي** تواجه الاقتصاد السعودي، تتمثل في تنويع الموارد الاقتصادية، وتوسيعها، وتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى مواجهة تضخم الإنفاق العام، والبطالة. وقد تفاقمت كل هذه التحديات حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج النفط والغاز الصخري.

وثمة اختيار اقتصادي جديد تواجهه المملكة منذ فترة زمنية ليست بالطويلة لمواجهة تلك التحديات، لأنها باتت تدرك مدى أهمية تنوع الاقتصاد في ظل ما يعتري العالم اليوم من تغيرات ومن منافسة شرسة في مجال الاقتصاد.

وقد جاءت التغييرات التي أقرها الملك سلمان عقب توليه الحكم مواكبة لحاجة المرحلة، في ظل التوجه العام نحو التنويع الاقتصادي وتدارك خطر الاعتماد على البترول كمصدر دخل وحيد، على الرغم من السياسات الناجعة لضبط إنتاجه بما ينسجم وحاجة التوازن مع الأسواق العالمية، وتتناغم التغييرات التي أطلقها الملك سلمان مع رؤية السعودية لعام 2020، التي تقضي ليس فقط بالبقاء على تماسك الاقتصاد الوطني وإنما قدرته على الاستمرار في النمو، واستهداف الأخذ بسياسة التنويع الاقتصادي كهدف استراتيجي.

ومن المتوقع أن يكون الاقتصاد السعودي في الفترة المقبلة بصدد بناء اقتصاد تتعدد فيه مصادر الدخل، مع السعي للحد من تأثير انخفاض أسعار النفط، وإعطاء دور هام للقطاع الخاص كشريك في التنمية، وسيكون ذلك بمثابة المحفز القوي لدفع الدولة نحو دعم فرص القطاع الخاص، ليسهم في تطوير الاقتصاد الوطني. وفيما يتعلق باتجاه أسعار البترول للانخفاض، فإن سياسة التنويع الاقتصادي قد تكون قادرة على مواجهة هذا التحدي المنتظر من خلال توفير بدائل وخيارات مصدر الدخل الواحد، وتعزيز التعاون الاقتصادي في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحفيز مجالات الصناعات الحديثة وتوفير مصادر أخرى للطاقة من الطاقة المتجددة والطاقة النووية[1].

وعلى الرغم من أن السعودية تملك أقوى المؤثرات على أسعار النفط العالمية. ففي المقابل تتأثر بشكل قوي إيجابا وسلبا بتغيرات أسعار النفط والطلب العالمي عليه. ويرجع معظم النجاحات المحققة في السنوات الماضية إلى التطورات الإيجابية في القطاع النفطي، كما تتسبب التطورات السلبية في جزء كبير من الإخفاقات التي عانت منها المملكة.

---

1 - يوسف، فتح الرحمن، **السعودية: التغييرات الهيكلية ومعالجة الخطة العاشرة تدعمان تنويع الاقتصاد وتخلقان فرص عمل جديدة**، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد 13305، بتاريخ 3 مايو 2015.

وإن تراجع أسعار النفط الحالي يعتبر تراجعًا محدودًا ومع هذا فإن تأثيراته على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في المملكة قوي وملموس، وان لم تتمكن الحكومة من رفع كفاءة الاقتصاد الكلى، ستتراجع معدلات التنمية، كما سيشكل التوتر الأمني والصراع العسكري سببا لتراجع العديد من المساعدات الخارجية للمملكة، ولكن التغيرات التي أسرع بها الملك سلمان ربما تكون بهدف العودة إلى الاستقرار الاقتصادي في ظل التوترات الاقتصادية والسياسية والأمنية[1].

فقد يساعد الاقتصاد الأكثر تنوعا في معالجة بعض التحديات. وإحدى المشكلات هي أن البلاد تستنفد الاحتياطيات بسرعة في محاولتها الحفاظ على مستوى الإنفاق العام على برامج التنمية والبرامج العسكرية في ظل انخفاض سعر النفط.

إن كل هذه التجاذبات تعكس مدى استمرار التحديات الكبيرة التي تواجه المملكة أمام تحقيق التطبيق الكامل لتنوع الاقتصاد بسبب عدم القدرة على خفض الإنفاق العام، علاوة على الإنفاق العسكري الذي تنامي بشكل كبير في الحرب الدائرة مع حوثيين اليمن[2].

ويتوقع الاقتصاديون أن هناك عددًا من الإجراءات الإصلاحية ستتخذها الحكومة هي[3]:

- استمرار الاستثمار في المصادر الطبيعية المرتبطة بالنفط، مثل قطاع البتروكيماويات والأسمدة، ويوضح ذلك أن السعودية بحاجة لتنمية قطاعها الخاص، بهدف مراجعة سياسات الإنفاق العام.
- إن الجهود المبذولة من أجل زيادة مصادر الدخل للحد من الإنفاق الحكومي في السعودية، لم تنجح عندما بدأت أسعار النفط بالهبوط، وأن الاقتصاد السعودي يحتاج لعوائد غير نفطية، لسد عجز الموازنة الذي سيترتب بشكل مستمر على استمرار فلسفة الانفاق المتزايد.

وأخيرًا فإن التغييرات التي أقدمت عليها المملكة مؤخرًا من الناحية الاقتصادية تحمل آمالاً للاقتصاد السعودي من خلال التنوع الذي يسمح بحل مشكلات عديدة كانت تواجهها المملكة في السنوات السابقة. ويؤكد ذلك الانعكاسات التي ترتبت على التغييرات الأخيرة على أسعار النفط المتدنية وعلى فرص العمل وعلى التنوع في الاقتصاد والذي سيمكن الحكومة من مواجهة أزماتها والتحديات على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

---

1 - الخطاف، إيمان، السعودية: **تراجع أسعار النفط ينعكس على مستقبل الصادرات غير النفطية**، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد 13407، بتاريخ 13 أغسطس 2015.

2 - سامية عبد الله، (7)**تداعيات لانخفاض أسعار النفط على مستقبل الاقتصاد السعودي**، شؤون خليجية، بتاريخ 13 أغسطس 2015.

3 - حلمي، أحمد، مرجع سابق.

المبحث الثاني

واقع الاقتصاد الإماراتي في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن

المطلب الأول

المقومات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تؤثر القدرة الاقتصادية للدولة بشكل كبير في تحديد أهداف سياستها الخارجية وآليات تنفيذها ورفدها بعناصر على قدر كبير من الأهمية.

ولم يعد من الممكن في عالم اليوم الفصل بين الحركة السياسة سواء الداخلية أو الخارجية للدولة، فالاقتصاد كان ولا يزال عاملا أساسيا في تفاعل الدول وعلاقاتها مع بعضها البعض سلبا وإيجابا، فسبب العوامل الاقتصادية تخضع دول وتقوى دول وتزول دول أخرى[1].

وتشكل العوامل الاقتصادية مرتكزا أساسيا في بنية النظام السياسي بشكل عام، وبالرغم من الدور المؤثر لعامل المساحة والسكان فإن الهيكلة الاقتصادية للدولة تؤثر بشكل كبير في نجاح الدول في تحقيق أهدافها داخليا وخارجيا خاصة إذا قامت على عدم الاعتماد على الغير في كافة مظاهر النشاط الاقتصادي، وتحررها من كونها مجرد منتج للمواد الخام وسوق لتصريف المنتجات.

أ. تحقيق التكامل الاقتصادي للدولة، بمعنى تنويع قاعدتها الإنتاجية وعدم الاعتماد على قاعدة أحادية الإنتاج.

وبما أنه للموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج علاقة مباشرة بالثقل السياسي للدولة ووزنها الاستراتيجي، وينظر إلى دور الموارد الاقتصادية من حيث كميتها ونوعها وتعدد مصادرها وطبيعة استغلالها وكيفية تسخيرها لبناء اقتصاد الدولة.فإن من أهم المؤشرات على الأبعاد السياسية للموارد الاقتصادية: القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية، وكذلك القطاع الصناعي، والموارد المعدنية.

---

1 - عبد الخالق، عبد الله، مارس (1994) النفط والنظام الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 181-)، ص:17.

1. القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية

إن للموارد البشرية دورها الكبير والمؤثر في عملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وفي دولة الإمارات العربية فبعد مساهمة النفط بشكل كبير في رافد الاقتصاد الوطني- وتشير هذه الإحصائيات إلى أن نسبة القوى العاملة في دولة الإمارات وصلت إلى حوالي 42% من مجموع السكان ما بين سنة 2011-2015[1].

وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن القطاعين الصناعي والخدماتي يستحوذان على النسبة الكبرى من الأيدي العاملة في كل الأحوال، وهذا بحد ذاته يمثل حراكا مهنيا متعاظما.

2. القطاع الصناعي والقطاع غير النفطي:

يتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من: الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.وفي دولة الإمارات فإن الصناعات الاستخراجية تتفوق على الصناعات التحويلية، باعتبار أن النفط مادة أولية للإنتاج والتصدير، ويعد بالتالي مصدرا رئيسا لموارد التمويل والاستثمار في مشروعات التنمية[2].

وقد احتلت الدول المتقدمة صناعياً، على مدى خمسين عاماً، المراكز الأولى في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشرها تقارير المنظمات الدولية، في حين تذيلت الدول النامية الترتيب؛ وذلك بحكم التفاوت التنموي الكبير بين مجموعتي الدول. ويبدو أن هذه الصورة التي استمرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية القرن المنصرم في طريقها إلى التغيير؛ وذلك نتيجة طبيعية للتطورات الهائلة التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود الماضية، والتقدم الذي حققته العديد من الدول النامية، ولاسيما الصاعدة منها مثل دول مجموعة البريكس، وتلك التي تحقق نمواً مستداماً وتتمتع بالمتانة الاقتصادية كدولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي التي أخذت تحتل مراكز متقدمة، بل صارت تتفوق على الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية في بعض المؤشرات التنموية التي ترصدها التقارير الدولية[3].

وإذا أخذنا دولة الإمارات مثالاً على التقدم الذي أنجزته اقتصادات الدول النامية في العقود الفائتة، فإن الصورة ستتضح فيما يتعلق بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتبدل الأوزان

1 - تقارير وزارة الاقتصاد الإماراتية ما بين 2011- 2015.

2 -Quarrying Industries Developments In the UAE,)2013) In The Book **ArabIndustrial 2012**, The Arab Trade Financing Program (ATFP), P:3.

3- العسومي، محمد عبدالرحمن، (18 يونيو 2012) اقتصاد الإمارات: مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

النسبية لوحداته. فقد تبوأت دولة الإمارات المركز الأول عالمياً في كفاءة السياسة المالية، طبقاً للكتاب السنوي العالمي للتنافسية World Competitiveness Yearbook لعام 2013، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا. ومن ثم، تفوقت الإمارات، وفقاً لهذا التقرير المهم، على بلدان عريقة مثل بريطانيا وفرنسا واليابان والصين. كما سجلت الدولة إنجازاً جديداً في مجال التنافسية؛ حيث جاءت في صدارة الترتيب العالمي في معيار الثقة بالإجراءات الحكومية بنسبة 78%، وفق مؤشر مؤسسة أيدلمان الأمريكية للثقة الذي صنف الدولة في المرتبة الثانية ضمن معيار مصداقية القيادات الحكومية[1]. وكانت دولة الإمارات قد حازت المركز الـ12 في دليل تقرير التنافسية العالمية The Global Competitiveness Report لعام 2014-2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين 142 دولة غطاها التقرير، والذي يضع الدولة في المرحلة الثالثة من التطور الاقتصادي، وهي مرحلة الاقتصادات القائمة على الابتكار (وهي مجموعة تضم أكثر 35 اقتصاداً متقدماً في العالم)[2].

وقد جاء هذا التقدم المضطرد للصناعة نظرا لما أولته الدولة من أهمية كبيرة وخاصة لمعالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي من حيث تقليص الاعتماد على قطاع النفط الخام والغاز، فكان العمل على تنوع وتعدد القطاعات المنتجة لتنويع مصادر الدخل سبيلها الرئيسي، وحظيت الصناعة باهتمام خاص من قبل صناع القرار فيها.[3]

في المراحل الأولى للتنمية الصناعية في الدولة جرى التركيز على الصناعات الأساسية كثيفة للأيدي العاملة. لكن المراحل التالية للتطور والنمو شهدت اتجاها وتوسعا في الصناعات المكثفة راس المال والقائمة على الابتكار والابداع في الانتاج، الأمر الذي أدى إلى تحقيق معدلات مرتفعة في هذا القطاع، كما تم توجيه استثمارات ضخمة لبناء المشاريع الكبيرة ، والتوسع في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة لتشجيع القطاع الخاص على بناء المصانع بكل أنواعها. وفي هذه المناطق الصناعية تتكامل وتتوفر كل عناصر الدعم والتشجيع التي تقدم للصناعات والتي جذبت كثيرا من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي[4].

1-**IMD WORLD COMPETITIVENESS YEARBOOK**, (2013) Institute for Management Development, Lausanne, Switzerland.

2 - Sala-i-Martin, Xavier, (2015) **The Global Competitiveness Report**, World Economic Forum Geneva, Switzerland, P:29.

3- العسومي، مرجع سابق.

4 - القطاع الصناعي...ركيزة اقتصادية تتطور، (مارس 2014)، **مجلة الاقتصادية**، دائرة التنمية الاقتصادية، الإمارات، العدد الرابع، ص:6.

ولم يقتصر التطور الصناعي الملفت الذي شهدته الدولة عند تلبية الاحتياجات المحلية بل أصبحت المنتجات الصناعية تصدر إلى الخارج سلعا ومنتجات تحمل اسم المنشأ الاماراتي مفاخرة بجودتها وتنافسيتها العالية بين المنتجات الأخرى.

و قد استطاع القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة أن يحافظ على مساهمته المرتفعة في الناتج المحلي بالمقارنة مع بقية دول المجلس لتصل الى نحو% 14 كمتوسط خلال العشر سنوات الماضية[1]. مع وجود رؤية للوصول بنسبة مساهمته بالناتج المحلي إلى أكثر من 20% خلال السنوات المقبلة، فضلا عن ارتفاع إجمالي رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية بالدولة إلى 127.3 مليار درهم خلال عام 2014 موزعة على 6041 منشأة.

ووفق أرقام المركز الوطني للإحصاء، فقد شكّل النّفط الخام والغاز الطبيعي(30%) من إجمالي النّاتج المحلّي في الإمارات، وتبعها قطاع قطاعات الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح (13%) والتشييد والبناء (11%) والعقارات وخدمات الأعمال (10%)[2].

و قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في اتحاد الإمارات العربية المتحدة 953 مليار دولار في عام 2014. وتملك إمارة أبو ظبي (60٪ من الناتج المحلي الإجمالي) الحصة الأساسية من إنتاج النفط، وتدير كل مدخرات الأجيال القادمة تقريبا[3].

الجدول 3 نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات

السنوات	2011	2012	2013	2014	2016
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.2%	7.2%	4.3%	4.6%	3.3%

المصدر: مؤشرات معهد التمويل الدولي والبنك الدولي

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي تتصدر إنتاج النفط في العالم، مع احتياطي نفط كبير ومحقق.

وتمول أبو ظبي من عائدات النفط بناء نموذج تنمية يهدف إلى التحضير لعهد ما بعد النفط، يقوم على الصناعة، والتكنولوجيات العالية والسياحة.

1 - المرجع نفسه، ص: 6-7.

2 - للمزيد من التفاصيل حول المؤشرات أنظر: المركز الوطني للإحصاء متوفرة عبر الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.fcsa.gov.ae/

3 - نشرة الحسابات القومية 2010-2014، مركز أبوظبي للإحصاء، مايو 2015.

أما دبي، فهي تركز تنميتها على موقعها المتميز بوصفها منصة تجارية، مع مرفأ ومطار يعتبران من بين أهم المرافئ والمطارات في العالم، قبل أن تتخصص في قطاع الخدمات والعقارات[1].

من جهة أخرى، حفزت إستراتيجية تنويع الاقتصاد الإماراتي، التي ميزت الاتحاد عن غيره من بلدان الشرق الأوسط هذا النمو، فبالإضافة إلى أسعار وعائدات النفط المرتفعة التي تشكل عاملاً مهماً للنمو، فإن القطاعات الاقتصادية غير النفطية حققت نموا مهما، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال العديد من المؤشرات الخاصة بتطور هذه القطاعات، فقطاع التجارة الخارجية سيشهد المزيد من التقدم مع تنامي دور الدولة في التجارة الإقليمية والدولية، وبالأخص إذا ما نجحت المفاوضات الخاصة بتخفيف العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل.

فلم يعد النفط يمثل إلا 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يومنا هذا. ويشمل أيضا التنويع الاقتصادي الصناعة وقطاع العقارات الذي يجذب العديد من العملاء الإقليميين والدوليين.

كما تستثمر إمارة أبو ظبي بقوة في مجال التكنولوجيات العالية وفي مشاريع معدَّة لجذب السياحة "الراقية."[2]

وقد كان يحلو للبعض القول بأنّ الإمارات تحوّلت إلى شركة ضخمة تُسخّر جميع القوانين لدعم النّمو العقاري والتّجاري، فارتفعت معدّلات الاستثمار إلى مستوياتٍ فاقت التوقّعات، وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلّيّة لسنّ قوانين تجيز للمستثمر الأجنبي التملّك الحرّ في قطاع العقارات، وحرّية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولّدت علاقةُ مثاليّة بين المستثمر والحكومة بشكل عام، كما شجّع ذلك بعض الحكومات المحلّية - عبر شركاتها الخاصة - إلى مزاحمة القطاع الخاص في جني أرباح قطاعي العقار والخدمات.

واحتلّت الإمارات المركز الثّاني بعد السّعودية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وسجّلت التّجارة الأجنبيّة غير النّفطيّة في دبي وحدها رقما قياسياً بلغ 605 مليار درهم إماراتي خلال عام2012 م[3].

1 - **سبع إمارات أصبحت دولة في مقدمة الدول العصرية**، صحيفة الرياض، العدد 17327، الأربعاء 20 صفر 1437 هـ - 02 ديسمبر 2015.

2 - نعناع، عبد القادر، **دور النظام الفدرالي في تعزيز المواطنة: الإمارات نموذجاً**، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 20 نوفمبر 2013.

3 - التطورات الاقتصادية في الإمارات، ضمن **كتاب الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 108-109.

وبذلك بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، ما نسبته 70% مابين2011-2014، بينما لا زال الباقي (30%) يأتي من القطاع النفطي، وهي نسبة مرتفعة جدا. وتبقى المنتجات النفطية هي أهم الصادرات الإماراتية (40%) ومن بعدها السّلع المُعاد تصديرها(38%)[1].

وقد حقق الاقتصاد الإماراتي العام الماضي 2013 تقدماً مهماً من خلال نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية كافة بنسب نمو مرتفعة تراوحت ما بين 4% و7%.

الجدول 4 مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي في دولة الإمارات

السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي (أسعار جارية)	60.6%	60.6%	61.1%	62%	68.6%

المصدر: مركز الإحصاء أبوظبي وصندوق النقد الدولي

جاء قطاع السياحة والصناعة والقطاع المالي والتجارة في مقدمة هذه القطاعات من حيث نسب النمو، في حين حقق الناتج المحلي الإجمالي للدولة نسبة نمو 4% وفق صندوق النقد الدولي، وهي نسبة جيدة في ظل أوضاع اقتصادية عالمية متقلبة[2].

أما القطاع المصرفي والمالي، فإن كل المؤشرات تدل على توافر الظروف اللازمة كافة لنموه، فأداء البنوك والمؤسسات المالية وتحقيقها لأرباح قياسية بعد تخلصها من معظم المخصصات السابقة في العامين 2013 و2014 منحها قوة دفع إضافية لزيادة أعمالها وأرباحها، كما أن سوق الأوراق المالية الإماراتي (في أبوظبي ودبي) مهيآن لتحقيق مكاسب جديدة، وبالأخص بعد دخولهما رسمياً ضمن أسواق البلدان الناشئة في هذا العام وإمكانية إنجاز اندماج السوقين [3].

وفي قطاع الصناعات التحويلية، فقد حول هذا القطاع الإمارات إلى أحد أكبر منتجي الألمنيوم في العالم بطاقة إنتاجية تبلغ 5 ملايين طن سنوياً ترتفع إلى 9 ملايين طن بحلول عام

1 - **نشرة الحسابات القومية 2010-2014**، (مايو 2015) مركز أبوظبي للإحصاء، ص: 30.

2- العسومي، محمد عبدالرحمن، (15مايو 2014) **آفاق الاقتصاد الإماراتي في 2014**، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية.

3- المرجع نفسه.

2020، ما سيسهم في زيادة حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وإحداث المزيد من التنوع الاقتصادي وفي مصادر الدخل[1].

أما قطاع السياحة والسفر، فقد اقترب مستخدمو مطارات الدولة من 90 مليون مسافر عام2013، وهو رقم قياسي آخر يشير إلى النمو السريع لهذا القطاع الذي يتوقع أن يحقق المزيد من التقدم مدفوعاً باستقرار الأوضاع في الدولة وبفوز دبي باستضافة معرض إكسبو 2020[2].

وكان قد أشار البنك الدولي في تقريره الذي صدر في شهر أكتوبر2013 إلى أن الاقتصاد الإماراتي والاقتصادات الخليجية إلى جانب اقتصاديات البلدان الناشئة، وبالأخص الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل وكوريا الجنوبية، ستشكل المحرك الأساسي لقيادة النمو العالمي، وذلك بفضل ديناميكيتها ونموها المتسارع[3].

وقد انعكست عملية تنويع القاعدة الاقتصادية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا في ارتفاع في حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ خلال سنة 2015 نحو 792 مليار درهم[4].

في جانب آخر تسيطر دولة الإمارات على حوالي 15% من حجم الثروات السيادية في العالم باستثمارات تبلغ نحو تريليون و66 مليار دولار، وقد تصدّرت الإمارات قائمة الدّول العربية من حيث أصول صناديقها الاستثماريّة، حيث بلغ إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإماراتية 811.7 مليار دولار طبقاً لتقديرات معهد صناديق الثروة السيادية[5]. ويأتي جهاز أبو ظبي للاستثمار في المرتبة الثانية عالمياً بين الصناديق السيادية بإجمالي 773 مليار دولار، كما تبلغ استثمارات صندوق مجلس "أبو ظبي للاستثمار" 90 مليار دولار، ومؤسسة "دبي للاستثمار" 70 مليار دولار، وشركة الاستثمارات الدولية البترولية "إيبيك" 66.3 مليار دولار، تليها شركة

-1 الليثي، سامح،(2014/09/24) **الإمارات رابع أكبر منتج للألمنيوم المسال في العالم**، الخليج الاقتصادي.

2- **اهتمام عالمي واسع بفوز دبي باستضافة "إكسبو 2020"**، (29 نوفمبر 2013) الخليج الاقتصادي، عبر الرابط التالي:-http://www.alkhaleej.ae/economics/page/61ec8458-fcf5-463f-976b-10e4b483ff58

3- تقرير البنك الدولي، أكتوبر 2013.

4- **792مليار درهم تجارة الإمارات غير النفطية مع العالم خلال 9 أشهر، % 25 نمو صادرات الدولة**، القسم الاقتصادي، جريدة الاتحاد الإمارتية، بتاريخ 3 فبراير 2016.

5 **-** المحمد، خالد،(6 مايو 2015) **الإمارات: استثمارات سيادية تتخطى التريليون دولار**، العربي للتجديد، على الرابط التالي:https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/5/5

مبادلة للتنمية بـ 55.5 مليار دولار، وهيأة الإمارات للاستثمار بـ 10 مليارات دولار، وأخيراً هيأة رأس الخيمة للاستثمار بنحو 1.2 مليار دولار[1].

وإن جهاز أبو ظبي للاستثمار، هو مؤسسة استثمارية منوعة عالمية تملكها حكومة أبو ظبي بالكامل، كما يدير هذا الجهاز محفظة استثمارية ضخمة بلغت بحسب تقرير مجموعة "بريكن" الصادر في أبريل من العام الحالي 2015م، حوالي 773 مليار دولار، وقد تم تنويع استثماراتها لتغطي أكثر من 42 فئة من الأصول بما فيها الاستثمارات في الأسهم المدرجة والدخل الثابت والعقارات والملكية الخاصة والبنية التحتية والاستثمارات البديلة.

ويذكر أن هذا الجهاز حريص على اتخاذ قرارات الاستثمار بشكل حصري بناء على أهدافه الاقتصادية والتي ترمي إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة على المدى الطويل، ويستثمر هذا الجهاز نحو 55% من أصوله في استراتيجيات مرتبطة بالمؤشرات، وتستقطب دول أميركا الشمالية 50% من استثماراته، بينما تحتل دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بنسبة 35%، فيما يتم ضخ 25% من استثمارات الجهاز في الأسواق الناشئة، و20% في أسواق آسيا المتقدمة[2].

وإنه على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، فإن الأصول الضخمة للصناديق السيادية في الإمارات وخاصة في إمارة أبو ظبي، قد خففت من حدة الآثار الجانبية لذلك على التنمية، وبقيت الإمارات تتمتع بتصنيف 2AA بحسب تصنيف وكالة موديز في فبراير من العام الحالي 2015م، مع نظرة مستقبلية متفائلة على المدى المنظور على الأقل خلال العام الجاري حيث تتجاوز أصول جهاز أبو ظبي للاستثمار، وهي أموال خارج الميزانية، إجمالي المطلوبات الخاصة بالشركات المرتبطة بحكومة أبو ظبي وحكومات الولايات الأخرى[3].

الجدول 5 تصنيف (S&P) بنهاية العام 2015 لدولة الإمارات

الدولة	تصنيف (S&P) بنهاية العام 2015
الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	AA

المصدر: قاعدة البيانات Bloomberg، 14يناير 2016 .

---

1 - أبو الهيجاء، وسام،(11 ديسمبر 2015 (**"الثروة السيادية" في الخليج.. صدارة عالمية وحصن اقتصادي**، الخليج أونلاين، على الرابط التالي:

http://alkhaleejonline.net/articles/1426229203685864900/

2 - الصناديق السيادية الخليجية: (نوفمبر2015) الاستثمار الآمن لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، **مجلة أراء حول الخليج**، جدة، (العدد 101)، ص: 11.

3- المرجع نفسه، ص: 12.

ويحمل هذا التطور الكبير في الاقتصاد الإماراتي كثيراً من المعاني التي تشير إلى مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته الدولة في العديد من المجالات، وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، علماً بأن هذه التقارير تتمتع بمصداقية كبيرة كونها صادرة عن منظمات دولية متخصصة ومحايدة، تمتلك خبرات أكاديمية وعلمية مميزة. ومن أهم المعاني والدلالات التي يمكن استنتاجها من احتلال الإمارات للمركز الأول عالمياً في كفاءة السياسة المالية، تأتي وباختصار القضايا المهمة التالية:

أولا- فاعلية السياسة المالية بشكل عام والحكومية على وجه الخصوص، ما يعني التوازن بين متطلبات التنمية ورفع مستويات المعيشة للمواطنين والمقيمين.

ثانيا- كفاءة الميزانية الحكومية وتوجيه الموارد بصورة فعالة؛ حيث يتم التركيز على جوانب الإنفاق الإيجابية وتقليص الإنفاق غير المجدي، وذلك إلى جانب التغيرات الهيكلية التي طالت عملية إعداد الميزانية الحكومية في السنوات الثلاث الماضية.

لقد ساهمت هذه التطورات وهذا النمو المتسارع في تحويل دولة الإمارات إلى دولة حديثة ومتطورة وقادرة على المنافسة في شتى المجالات، بما فيها المنافسة في استقطاب الأيدي العاملة المؤهلة؛ حيث تعتبر دولة الإمارات في الوقت الحاضر الوجهة الأولى للمواهب في العالم، وذلك بفضل قدراتها التنافسية ومستوى المعيشة المرتفع الذي توفره للمواطنين والمقيمين. وتتناسب مجمل هذه التطورت أيضا مع التغيرات الجارية في العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية الدولية في مرحلة العولمة والمنافسة وانفتاح الأسواق، ما يؤهل دولة الإمارات لتحتل مركزاً متقدماً في العلاقات الدولية الجديدة، باعتبارها دولة متطورة تمتلك القدرة على المنافسة، مما سيؤدي إلى تحقيق مزيد من الارتفاع في معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة في السنوات القادمة.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه الاقتصاد الإماراتي

على الرغم من مؤشرات التعافي التي أظهرها الاقتصاد الإماراتي في فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتحديات ما بعد الحراك العربي، إلا أن هناك تحديين لم تستطع الحكومة حتى الآن التعامل معهما بالكفاءة المطلوبة، وهو ما قد يشكل عائقًا كبيرًا أمام تعافي الاقتصاد وكفاءة أدائه المستقبلي[1]. وهذان التحديان هما قطاع الشركات الحكومية والبطالة. بالنسبة إلى الشركات

1 - التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول،** مرجع سابق، ص: 109.

الحكومية، تتمثل المشكلة في الإندماج غير الصحي بين القطاعين الخاص والعام والسلطة، والذي كانا أحد أبرز أسباب الأزمة العقارية في دبي عام 2008. ويتجسد هذا الإندماج في عدة صور، منها سيطرة الشركات الحكومية -سواءً المملوكة بالكامل للحكومات المحلية والإتحادية أو الشركات المساهمة العامة التي تملك فيها الحكومات نسبة أغلبية- على معظم المشاريع والنشاطات الإقتصادية. ومن صور الإندماج بين القطاعين الخاص والعام كذلك، تخلّي الحكومات عن دورها في تقديم العديد من الخدمات وإيكال هذه المهمة إلى "القطاع الخاص" الذي تسيطر عليه الشركات الحكومية عن طريق عقود الـ (Outsourcing)[1]. وفي ظل غياب تام للشفافية، وقصور الأطر القانونية التي تنظّم مثل تلك العلاقة، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع كفاءة القطاع الخاص وأدائه، وإلى تراجع الخدمات التي يتلقاها المواطنون، وارتفاع نسبة البطالة بسبب تراجع معدلات التوظيف في القطاع الحكومي الذي كان ولا يزال يعتبر المشغّل الأول للعمالة الوطنية، وكذلك إلى ارتفاع معدلات الفساد والهدر التي تعاني منها الشركات الحكومية، والتي ظهرت جلية بعد الأزمة العقارية 2008 وتجلّت في نسب ديون عالية تجاوزت عشرات المليارات، مما اضطر الحكومات المحلية إما إلى إعادة هيكلة هذه الديون مقابل ضمانها، أو إلى إنقاذ هذه الشركات من خلال شراء بعض أصولها السيئة[2].

أما التحدي الخاص بالبطالة فيتمثل في تزايد أعداد العاطلين بين العمالة الوطنية. فمن المسلّم به أن البطالة ظاهرة عالمية وسمة أساسية من سمات الاقتصاد الحديث الذي يقوم على مبدأ التخصص (Specialization) وتقسيم العمل (Division of Labor). وبعيدًا عن ظاهرة البطالة العالمية، تواجه دولة الإمارات، ومعها باقي دول مجلس التعاون، العديد من التحديات والعوائق على طريق توفير فرص العمل المناسبة والكافية للأعداد المتزايدة من الشباب والشابات الذين يلجون سوق العمل سنويا[3]. فقد تبين أن الهياكل الاقتصادية إما عاجزة عن استيعاب المزيد منهم، أو أن مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب عاجزة عن تلبية متطلبات الهياكل الاقتصادية الحالية لدول المجلس، بعد أن اكتفى القطاع الحكومي - الذي لعب دور المشغل الرئيسي للعمالة الوطنية في دول مجلس التعاون في العقود الماضية - من العمالة ولم يعد قادرًا على استيعاب

---

1 -**"قطاع العقارات في دبي يواصل مرحلة التعافي ويشهد ارتفاعا مستمرًا في الأسعار على مدى 16 شهرا متتاليا"**، (22 أبريل 2013)، بنك دويتشه، .https://www.db.com/mena/arabic/content/1386

2- التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 109-110.

3- الرحومي، حمد، (8 سبتمبر 2013) **معارض التوظيف السنوية عمل إستعراضي،"** الإمارات اليوم، على الرابط التالي:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1739

المزيد. وهذه التحديات، كما سبقت الإشارة، منها ما هو عام تشترك فيه الدولة مع باقي دول العالم، ومنها ما يقتصر على الدولة نتيجة "الخصوصية" الإجتماعية والإقتصادية[1].

الجدول 6 نسبة البطالة (%) من إجمالي القوى العاملة في الإمارات

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة	4.1%	4.0%	3.8%	3.6%	3.6%

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

ونتيجة لذلك، فقد كان العنوان العام للمشهد الاقتصادي في دولة الإمارات عام 2013، هو "2013 عام التوطين"، بعدما تبين أن نسبة البطالة بين المواطنين في الاقتصاد العربي الأكثر استقطابًا للعمالة الوافدة وصلت إلى نسبة هي الأعلى بين نظيراتها في دول مجلس التعاون. فقد أوضحت بيانات هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية) أن عدد العاطلين أو الباحثين من المواطنين عن العمل في نهاية عام 2011 بلغ 30 ألفا، بنسبة تصل إلى 14.6% من القوى العاملة الوطنية[2].

وعلى الرغم من الاعتراضات التي قد تُثار حول دقّة الرقم المعلن والمعايير الإحصائية المستخدمة في الوصول إليه، إلا أن ظاهرة البطالة في دولة الإمارات لم تعد تحتاج إلى الإحصائيات والأرقام، إذ أصبحت واضحة للعيان يشعر بها الجميع ويعاني منها الجميع، خاصة في مناطق الأطراف والإمارات الأقل تطورًا ونموًا وذات الموارد المالية والطبيعية المحدودة. وأمام هذا المشهد الذي قد يبدو سرياليًا غريبًا، قررت الحكومة الإماراتية أخذ قضية البطالة على محمل الجد والتعامل معها بحزم أكبر. لكن الصادم هو أنه بعد كل الجهود الجادة التي بذلتها الحكومات الاتحادية والمحلية[3]، تبيّن أن معركة مكافحة البطالة لن تكون سهلة، ليس لدولة الإمارات فحسب بل لدول مجلس التعاون جميعًا، وربما تكون معركتها الأكبر والأكثر ضراوة بسبب طبيعة المشكلة وأسبابها وما يمكن أن تفرزه من مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية[4].

1- التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 110.

2 - الرحومي، حمد، مرجع سابق.

3 - التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 111.

4 -**"الهوية": مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل من أبرز تحديات الحكومات العربية**، (2013) تقرير هيئة الإمارات للهوية.

فعلى الرغم من المبادرات والخطط والبرامج التي اعتمدتها الإمارات لمكافحة البطالة والحد من أعداد العاطلين عن العمل، إلا أنها لا تستطيع أن تدعي النجاح في التعامل مع هذه الظاهرة العالمية التي تهدد الكثير من الدول وتؤرق الكثير من الحكومات. وإذا كانت بعض الأسباب التي حدّت من هذا النجاح تشترك فيه الإمارات مع باقي دول مجلس التعاون والعالم، إلا أن هناك أسبابًا خاصة بدولة الإمارات بسبب طبيعة تركيبتها السياسية والاجتماعية، والنموذج الاقتصادي الذي تبنته وسعت من خلاله إلى تحقيق التنمية والنمو والرفاهية[1].

أما النمو الذي تحقق خلال سنتي 2012 و2013، فلم يكن كافيا لتحول المسار الهبوطي في قطاع الوظائف لأنه كان نموا هشا، أو غير حقيقي، أو نموا "فارغًا" (Hollow Growth) لا يخلق عددا مناسبا من الوظائف. وتعزى الطبيعة الهشة للنمو المتحقق إلى كونه غير مستدام، لأنه ناتج إما عن توسع في الإنفاق الحكومي أو عن التحويلات النقدية الكبيرة الآتية من دول ما يعرف بالحراك العربي.

وكرد فعل على التراجع الكبير في الأداء الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية، عمدت الحكومة الاتحادية إلى التوسع في الإنفاق في محاولة للتخفيف من وطأة الأزمة على الاقتصاد عبر ضخ السيولة في القطاع المصرفي الذي كان أكبر المتضررين من الأزمة العالمية وانفجار فقاعة العقار المحلية. ونتيجة لطبيعة هذا الإنفاق، والقطاعات التي أستهدفها، فإنه لم ينعكس على قطاع الوظائف ولم يخلق العدد المناسب منها[2]. ومن جهة أخرى، فإن بعض جوانب النمو و"التعافي" في القطاع العقاري والخدمي جاء نتيجة ما يمكن تسميته بـ"أثر الربيع العربي" (Effect Arab Spring) والذي جاء في صورة تحويلات نقدية كبيرة للأموال الهاربة من بعض الدول التي شهدت اضطرابات لا تزال مستمرة إلى يومنا[3].

كما أن معدلات النمو السكاني تجعل مشكلة البطالة أكثر استعصاء حتى في الاقتصادات الأكثر كفاءة ذات الهياكل الاقتصادية السليمة والسياسات الاقتصادية الصحيحة، لأن وجود معدّل معين من البطالة يتطلب نموًا بمعدل أكبر بكثير من معدل النمو السكاني المرتفع، ليكون في الإمكان، **أولًا:** استيعاب الداخلين الجدد، **وثانيًا:** استيعاب أعداد من العاطلين الذي لم يجدوا فرص

1 - التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 110.

2 - التطورات الاقتصادية في الإمارات، ضمن كتاب **الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 189-190.

3-The World Factbook, **United Arab Emirates**,Available in website https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html

عمل في السنوات الماضية. إضافة إلى أن معدل النمو السكاني الإيجابي المتنامي (Increasing Positive Rate of Growth) يحتم عدم تحقيق معدلات نمو إيجابية فحسب، بل أن تكون أيضا بمعدل متنامٍ، وهو ما يعتبر مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة في ظل ظروف الإقتصاد العالمي الحالية[1].

قد لا يكون الوضع في الإمارات بهذا التعقيد، إذ أن نسبة عالية من العمالة هي من العمالة الوافدة، مما يجعل إيجاد فرص عمل للشباب عملية سهلة نسبيًا عن طريق إتباع سياسة الإحلال. إلا أن لذلك حدودًا. إذ أن فرص العمل الصالحة للإحلال أو للتوطين تبقى محدودة مقارنة بالأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل، وذلك بسبب طبيعة الهياكل والنشاطات الاقتصادية التي يشكل قطاع الخدمات سوادها الأعظم، والذي يوفر في الغالب فرص عمل تتسم بعدم الاستقرار الشديد كتلك التي توفرها القطاعات غير المستدامة، كقطاع العقار مثلًا، أو فرص عمل بسيطة تقوم على العمالة غير الماهرة، أو فرص عمل تتطلب مهارات استثنائية ويحتاج التأهيل لها إلى جهد كبير ووقت طويل[2].

إذن فإن أبرز المشكلات الاقتصادية التي عجزت الحكومة في الإمارات عن تشخيصها بدقة وفي الوقت المناسب، بسبب القصور المعلوماتي، هي مشكلة البطالة. عملية التشخيص الدقيق هذه كان يفترض أن تكون أهم خطوات الحل التي لم تستطع الحكومة تحقيقها، وتسبب في عجزها عن وضع الحلول المناسبة لوأد هذه المشكلة في مهدها قبل أن تتفاقم وتتحول إلى مشكلة مزمنة صعبة الحل، كما هو الحال، مثلًا، في المملكة العربية السعودية التي تفاقمت فيها البطالة بين الشباب وتحولت إلى مشكلة أمنية تهدد الاستقرار السياسي والأمن القومي. ولعل تحديد الأسباب الحقيقية والرئيسية الكامنة وراء تعطل أعداد متزايدة من الشباب والشابات كان أحد أهم تجليات الفشل في التشخيص[3].

1- للمزيد حول العلاقة بين التقنية والبطالة يرجى الإطلاع على: بن غيث، ناصر، (2 ديسمبر 2011) **"التنمية الإقتصادية المستدامة والبطالة: الحل أم السبب؟"، http://www.mstdama.com/2014/04/blog-post_8595.html**

2- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع: يمكن الاطلاع على تقارير وإحصائيات وزارة الموارد البشرية والتوطين على موقع الوزارة التالي: http://www.mohre.gov.ae/

3 - التطورات الاقتصادية في الإمارات، ضمن كتاب" **الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 191.

ويعزى فشل الإمارات، في التعامل مع مشكلة البطالة إلى غياب المعلومات ما نتج عنه خطأ في التشخيص وخطأ في اختيار وسائل العلاج، وأدى في المحصلة إلى الفشل في التعامل مع هذه المشكلة واستمرارها في التفاقم[1].

أما في قطاع الخدمات العمود الفقري للنشاط الاقتصادي، تسعى الشركات الخدمية، كالبنوك وشركات الاتصالات والنقل الجوي وغيرها، إلى الاستخدام المكثف للتقنية والتحول إلى العالم الافتراضي، خاصة في مرحلة التراجع التي شهدها الاقتصاد عقب الأزمة الاقتصادية، في محاولة منها لضبط نفقاتها وتعزيز تنافسيتها وإنتاجيتها، وهذا قد يؤدي - إلى جانب رفع كفاءتها طبعاً - إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة وتقليل عدد فرص العمل الجدية التي يأتي أغلبها في المجال التقني الذي يشهد شحًا في الكفاءات الوطنية[2].

ولقد كانت الإمارات أكثر دول مجلس التعاون، بل أكثر دول العالم العربي، تأثرًا بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 بسبب انفتاحها الكبير على الاقتصاد العالمي. كما كانت للاقتصاد الإماراتي أزمته الخاصة المتمثلة في انفجار الفقاعة العقارية، ما أدى إلى تراجع كبير في الأداء الاقتصادي. هذا التراجع اضطر الشركات العاملة في الدولة إلى إجراء عمليات إعادة هيكلة كبيرة لضبط النفقات والحفاظ على الكفاءة في ظل الواقع الجديد. فقامت، في سبيل ذلك، بإلغاء الكثير من الوظائف والاستغناء عن آلاف الموظفين[3]. واليوم، بعد مرور سبع سنوات، لا يزال هذا الواقع قائمًا، ولا يزال القطاع الخاص في الإمارات يعاني من آثار الأزمة، خاصة في قطاع العقار والإنشاءات الذي نما وتوسّع أكثر من اللازم خلال حقبة الطفرة.

و**على نحو آخر** تلعب الحكومة أدوارا رئيسية في الاقتصاد الحديث تتجاوز الأدوار التقليدية المحصورة في التشريعات الرقابية، وهذه الأدوار تأخذ صورا عديدة، لعل أهمها الإنفاق العام الذي تستطيع الحكومات استخدامه، خاصة خلال مراحل الركود الاقتصادي التي تصاحبها معدلات بطالة عالية كأداة لعلاج الوضع من خلال تحفيز الطلب ومن ثم الإنتاج للخروج من حالة الركود. وهذا الدور يقتصر في الغالب على مراحل الركود، وكإجراء استثنائي من ضمن حزمة

1- للمزيد حول تحدي البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي: بن غيث، ناصر، (7 نوفمبر 2013) **"دول الخليج تواجه أكبر تحدي "البطالة"**، جريدة الوطن، عبر الرابط التالي:

http://www.elwatandz.com/watanarabi/10848.html

-2“GCC:(April 2012) Surge in Oil Revenues Fuels Strong Growth,” Institute of International Finance , page :3.

3 - بيانات البنك الدولي، تعداد السكان

http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?page=1

إجراءات أخرى استثنائية كتخفيض سعر الفائدة وزيادة المعروض النقدي وطباعة المزيد من النقود[1]. لكن المشكلة تكمن في أن الحكومات غالبًا ما "تدمن" مثل هذه الإجراءات الاستثنائية وتستخدمها في غير حالات الضرورة (التراجع الاقتصادي) أو لأغراض سياسية في أوقات الأزمات السياسية الناتجة عن تراجع أدائها وشعبيتها لخلق حالة من الرخاء الاقتصادي الوهمي يصرف الناس عن المشكلة الحقيقية. وفي هذه الحالة، فإن هذا الإجراء يكون سببًا وجزءا من المشكلة بدل أن يكون سببًا وجزءا من الحل، وذلك لأنه أولًا غير قابل للاستمرار، وثانيًا يخلق حالة من النمو غير الحقيقي وغير المستدام، وربما يكون سببًا في نشوء فقاعة تتسبب في الكثير من الأضرار إذا ما انفجرت[2].

إذن فالدور الحكومي في المشهد الاقتصادي الإماراتي له طبيعته وأسبابه ونتائجه الخاصة التي قد لا تستقيم بالضرورة مع ما هو متعارف عليه في علوم الاقتصاد الكينزي (Keynesian Economics) الذي يؤسس للدور الاقتصادي الحكومي[3]، بفضل العوائد النفطية الاستثنائية التي وفرت المواد المالية اللازمة لحكومات دول مجلس التعاون للعب دور أكبر والتدخل في الاقتصاد، الذي يكون في الغالب لأسباب سياسية تتلخص في تجنب الإصلاحات السياسية ومحاولة خلق حالة من الوفرة والرخاء الاقتصادي تصرف الناس عن المطالبة بالمشاركة السياسية. وتبحث الامارات اليوم في تخفيض إنفاقها بشكل تدريجي[4].

1- التطورات الاقتصادية في الإمارات، ضمن كتاب" **الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 191.

2- للمزيد حول العلاقة بين التقنية والبطالة يرجى الإطلاع على: بن غيث، ناصر **"التنمية الإقتصادية المستدامة والبطالة: الحل أم السبب؟"**، مرجع سابق.

3- زكي، رمزي، (أكتوبر1998) **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، ص: 146.

4 - “GCC: Op.Cit, page 4.

المبحث الثالث

واقع الاقتصاد العماني في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن

المطلب الأول

المقومات الاقتصادية لسلطنة عمان

يعد البناء الاقتصادي الدعامة الأساسية لقيام أي مجتمع إنساني، لأنه يحدد أنشطة أبنائه، وأسلوب حياتهم، ومستوى معيشتهم، وقد ظل الاقتصاد العماني قبل عام 1970 يعتمد في أساسه على **الزراعة**، وعلى **الصيد البحري** في المناطق الساحلية، وعلى **الرعي**، إضافة إلى **التجارة الداخلية** المحدودة، والعمل في مجال **الحرف اليدوية** التقليدية البسيطة.

أما **التجارة الخارجية** فكانت في المدن والموانئ الساحلية التي كانت تزدهر وتنشط في فترات قوة الدولة وسيطرتها البحرية، وتتراجع في فترات الضعف وانحسار السيطرة، لكن ومنذ عام 1970م شهد الاقتصاد العماني تحولات جذرية ملحوظة تجاوزت فيها عمان مرحلة الركود والتراجع الاقتصادي الذي عانت منه منذ انهيار الإمبراطورية العمانية بوفاة السيد سعيد بن سلطان سنة 1856م[1].

ونستخلص مما سبق أن عمان انفتحت على العالم اقتصادياً من جهتين هما: **جهة الساحل:** حيث كان أكثر اتصالاً بالعالم الخارجي، وقد اكتسب سكانه على مر الزمن خبرة كبيرة في الملاحة وبناء السفن والتجارة والزراعة. أما الجهة الثانية فهي **جهة الداخل** وقد كان يعيش عزلة نسبية مقارن بالساحل المنفتح على العالم، ولهذا انصرف السكان هناك إلى ممارسة بعض الحرف التقليدية كحرفة الزراعة والتعدين والرعي[2].

وتقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها309.500 كلم وعدد سكانها 4.3 مليون نسمة مع معدل نمو سريع يصل إلى 3.1% [3]. تشمل منتجاتها الأساسية النفط الخام والتعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية (صناعة

---

1 - **الاقتصاد والسلطة.. أهم عوامل جذب الاستثمار فى سلطنة عمان** (16 يناير 2016)، موقع عيون، على الرابط التالي: -http://eyoonn.com/243079,

2 - للمزيد من التفاصيل حول الموضوع متوفرة في موقع صندوق الاحتياطي العام للدولة، وزارة المالية العمانية: http://www.sgrf.gov.om/arabic/oman.html

3 - **أكثر من 4.3 مليون نسمة سكان السلطنة بنهاية نوفمبر2015** ، جريدة عمان، 2 مارس 2016.

المنتجات النفطية المكررة وصناعة الغاز الطبيعي المسال والمواد الكيمائية بالإضافة إلى إمدادات الكهرباء والمياه).

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة في زيادة الميزانية العامة للسلطنة والفوائض التجارية والاحتياطات الأجنبية. فبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 19,309.6 دولار أمريكي لكل فرد ما بين سنة 2011-2015[1].

الجدول 7 نصيب الفرد من الدخل القومي في سلطنة عمان

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نصيب الفرد من الدخل القومي (آلاف الدولارات)	21.164.5	21.533.8	20.011.3	19.309.6	20،832

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

وتتعد الموارد الاقتصادية في سلطنة عمان ويمكن حصرها في الآتي:

1. القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية

تسعى سلطنة عمان كغيرها من دول العالم إلى إيجاد فرص عمل لمواطنيها في شتى القطاعات الاقتصادية، ويعتبر توفير فرص العمل، ونمو الإنتاجية، وتحقيق التشغيل الكامل، والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، من أهم التحديات التي تواجهها السلطنة لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية. وقد خطت خطوات رائدة في تنمية مواردها البشرية وجعلتها على رأس أولوياتها. وكانت سياسة إحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة من أبرز هذه الخطوات واعتبرت التشغيل هدفًا وطنيًا. وتسعى وزارة القوى العاملة جاهدة لايجاد شراكة حقيقية بين كل الأطراف المؤثرة في سوق العمل من أجل تدريب وتأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية، وتقليل احتياجات البلاد من القوى العاملة الوافدة إلى أدنى حد ممكن، وجعلته أساسًا لكل تحركاتها في تطوير إجراءاتها ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين سواء كانوا عمالا أو أصحاب أعمال[2].

---

1 - **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، البنك الدولي، مؤشر ما بين سنة 2011-2015، على موقع البنك الدولي:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

2 - **البرنامج الوطني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، 2010-2014**، سلطنة عمان، حزيران/يونيو 2010، ص: 4.

وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي المدني 194,326 عاملًا وعاملة في 2012، وبلغت نسبة العمانيين منهم 86%. ووصل عدد العاملين في القطاع الخاص إلى 1,488,948 عاملًا وعاملة في 2012، واستمر التراجع في نسبة العاملين من العمانيين في القطاع الخاص من 13.5% إلى 11.5%. ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد الوافدين في القطاع الخاص وإستقالة عدد كبير من المواطنين من هذا القطاع للعمل في القطاع العام في 2011 و2012[1]، بعدما فتحت الحكومة أبواب التوظيف في القطاع العام إثر مظاهرات 2011. ومع توحيد جدول رواتب العاملين في القطاع العام في 2013 والذي زاد من نسبة الأجور التي يتقاضاها هؤلاء.[2]

2. القطاع النفطي وغير النفطي.

تشكل إيرادات النفط والغاز الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة للدولة.وتدل المؤشرات الاقتصادية أن نسبة إجمالي هذه الإيرادات في موازنة عام 2015 تمثل**% 79** من إجمالي إيرادات الموازنة العامة التي بلغت 9.16 مليار ريال عماني. ومن هذا فإن الإيرادات غير نفطية نجدها تمثل بنسبة **21 %** من جملة الإيرادات بمبلغ 2.44 مليار ريال عماني[3].

وإن إنتاج سلطنة عمان من النفط الخام والمكثفات النفطية قد بلغ في عام 2015، حوالي 31 مليوناً و33 ألفاً و517 برميلاً، أي بمعدل يومي قدره مليون وألف و81 برميلاً[4].

وجدير بالذكر، أن الشركات المنتجة للنفط تمكّنت عبر استخدام تقنية الاستخلاص المعزز من زيادة الإنتاج السنوي بحوالي 24% على مدى السنوات التسع الماضية حيث انتقل من 714 ألف برميل في اليوم في 2007[5].إلى أكثر من مليون برميل في نهاية عام 2015.

في حين حقق قطاع الغاز الطبيعي نموا كبيرا وملموسا حيث بلغ حجم الإنتاج لعام 2015 م، 39.8. مليار قدم مكعب، منها 7 مليار قدم مصاحب، و32.7 مليار قدم غير مصاحب[6].

---

1 - **"إقتصادية الشورى تركز في مناقشاتها على جوانب تهم المواطن وترفد الإقتصاد الوطني،"** جريدة عمان، ص 10، 26 مارس 2012.

2 - التطورات الاقتصادية في عمان، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 143-144.

3- **الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2015 م**،)2015)، سلطنة عمان وزارة المالية، المديرية العامة للموازنة والعقود، ص:13.

4- الشبيبة، (28 فبراير 2014)، **الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 1995 -2020**، سلطنة عمان، على الرابط التالي: http://www.shabiba.com/article/32179

5 -**الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2007 م**، (2007)، سلطنة عمان وزارة المالية، المدبرية العامة للموازنة والعقود، ص: 8.

6- **39.8مليار متر مكعب إنتاج عُمان من الغاز الطبيعي خلال2015**، (27 يناير 2016)، موقع مباشر للاقتصاد العالمي، عبر الموقع التالي:http://www.mubasher.info/news/2897178/39-8

وقد شهد قطاع الغاز الطبيعي زيادة كبيرة في حجم الإنتاج لعدة أسباب من أهمها:

1. الاهتمام الحكومي بقطاع الغاز الطبيعي، بمعنى ظهور توجهات حكومية رامية إلى استثمار واستغلال الغاز الطبيعي كمورد اقتصادي أساسي في الدولة.
2. وجود خطط إستراتيجية مدروسة لزيادة عمليات الاكتشاف والإنتاج في العديد من الآبار.
3. تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية الهادفة إلى تطوير قطاع الغاز الطبيعي[1].

وعلى نحو آخر فقد ارتفع إجمالي مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي لسلطنة عمان خلال عام 2015 أربعة مليارات و448 مليونا و900 ألف ريال عماني.

الجدول 8 نمو الناتج الوطني الإجمالي لسلطنة عمان

السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2016**
نسبة نمو الناتج الوطني الإجمالي	10.0%	5.4%	2.7%	3.6%	3.3%

المصدر: المعهد التمويل الدولي

وفيما يخص القطاعات النفطية فقد نمت تجارة السلطنة غير النفطية- التي تشمل وعلى رأسها والأنشطة المالية والأنشطة الخدمية وغيرها- وقد وصلت مساهمته إلى حدود 2014 نسبة 21%[2].

ففي ما يخص القطاع المصرفي، فيُعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد في سلطنة عُمان وأبرزها تطوراً، وأكثرها كفاءة ما جعله لاعباً أساسياً في الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وداعماً هاماً للحركة التنموية في السلطنة وفي مقدمتها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على توفير فرص العمل والحد من البطالة[3]. وقد وصلت مساهمته في الاقتصاد الوطني إلى 5.8% عام 2012.

ويقوم هذا القطاع بدور أساسي في الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة والشفافية في العمليات المصرفية في الاقتصاد العماني.

1- جريدة الوطن العمانية، **نجاح سياسات تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية**، سلطنة عمان، قسم الوطن الاقتصادي لجريد الوطن العمانية، 17 يوليو 2015.

2- جريدة عمان، **جلالة السلطان المعظم يعتمد الموازنة العامة للدولة لعام 2015**، القسم الاقتصادي لجريدة عمان، 2 يناير 2015.

3 **- Annual Report** 2012, (2012) Central Bank of Oman,P: 24

ولقد حظي القطاع المصرفي العماني باهتمام مبكر ويحظى حالياً بإهتمام متواصل من قبل الدولة. وبنتيجة ذلك، حقق القطاع نقلة نوعية قانونية وتنظيمية وهيكلية جعلت منه أحد أكثر قطاعات الاقتصاد العماني غير النفطية تطوراً وكفاءة وقدرة على التعامل مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.[1]

أما قطاع الخدمات فيشكل في السلطنة دعامة اقتصادية مهمة، حيث يأتي اهتمام الحكومة بهذا القطاع من خلال تنفيذها لعدد من مشاريع البنية الأساسية كالمطارات والموانئ والطرق وذلك استكمالا للمنظومة اللوجستية.

كما يعد القطاع اللوجستي قطاعا رافدا للاقتصاد الوطني حتى يأخذ مكانه الاستراتيجي ليشكل موردا أساسيا في إيرادات الدولة، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط العالمية[2]. وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني إلى حدود عام 2015 حوالي 33.4%[3].

أما القطاع السياحي فيحظى باهتمام رسمي كبير في السلطنة حيث تتصدر الاستثمارات في هذا المجال أولويات الحكومة التي تعمل على تحويل قطاع السياحة إلى مساهم رئيسي في الاقتصاد المحلي. وهذا يعد جزءاً من خطة التنمية الحكومية الرامية إلى تحويل اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط فقط ليعتمد أكثر على صناعات العقار وتجارة التجزئة والسياحة[4]. ورغم الاهتمام البالغ للحكومة العمانية بقطاع السياحي فإنه لم يحقق رقما هاما حسب أخر إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إذ لم تصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سوى ل 2.2%[5].

---

1 - القطاع المصرفي العُماني: (كانون الأول 2012) **مزيد من التطور والنمو، تقرير اتحاد المصارف العربية،** (العدد 385)، ص 52.

2- فكري، زكريا، (02 مارس 2016) **ملتقى عمان الاقتصادي يؤكد على جاهزية السلطنة للاستثمارات،** عمان اليوم، عبر الرابط التالي: http://omandaily.om/?p=333357

3-**(الخمسية التاسعة) تطمح لوضع السلطنة كمحور لوجيستي بالمنطقة و(موازنة 2016) تحفز النمو الاقتصادي وتحافظ على مستوى الخدمات،** جريدة عمان، 3 يناير 2016.

4 - وجهات نظر، (15 أغسطس 2015) قطاع السياحة في السلطنة.. عين على المستقبل،سلطنة عمان، متوفر على الرابط التالي: http://wejhatt.com/?p=4364

- 5 تقرير المعرفة، (2015) **واقع السياحة العمانية معلومات وإحصاءات،** سلطنة عمان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،ص:3.

وتركز سلطنة عمان، في إطار الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020)، على تكثيف برامج وخطط الترويج السياحي التي تشتمل على إقامة مشاريع ببلايين الدولارات لبناء فنادق ومنتجعات سياحية جديدة، إضافة إلى تطوير البنية الأساسية للدولة[1].

وعلى هذا الأساس فلقد تم في إطار الخمسية الثامنة (2011-2015)، تنفيذ العديد من مشاريع التطوير العقاري ذات العلاقة بالسياحة، وتمر الكثير منها بمراحل الإنشاء حالياً. وتمحورت نسبة كبيرة من هذه المشاريع حول الفنادق والمنتجعات من فئة الأربع والخمس نجوم، فضلاً عن المجمعات السياحية المتكاملة وأنظمة الشوارع والمطارات، بالإضافة إلى الموانئ والمناطق الصناعية[2].

أما على صعيد صناديقها السيادية فتأتي سلطنة عُمان في المركز السادس عربياً من حيث حجم استثمارات صندوقها السيادي، والذي موجوداته طبقاً لمجموعة "بريكن" بنحو 19 مليار دولار أميركي، يتم استثمارها بالكامل خارج سلطنة عمان.

وكانت أنشطة الصندوق الرئيسية تتمركز خلال الأعوام من 2006 إلى 2013 م، خارج حدود السلطنة، لكن حدث تحولاً كبيراً في سياسة هذا الصندوق في عام 2013 م، حيث ظهرت سياسة استثمارية جديدة تركز على الاستثمار داخل السلطنة نفسها بغرض ضخ استثمارات في الداخل وإيجاد شركاء من المستثمرين الراغبين في الدخول للسوق العماني.[3]

وقد أنشئ الصندوق بموجب المرسوم السلطاني 14/ 2006 م، وتعديلاته بهدف الاستثمار داخل السلطنة وخارجها في مشروعات إنتاجية وخدمية وخلافها في المجالات التي يحددها مجلس الإدارة مع مراعاة معايير توزيع المخاطر، وبما لا يتعارض مع أهداف صندوق وأغراض شركة النفط العمانية.[4]

1 - جريدة عمان، **الخطط التنموية والاستراتيجية تؤكد التوجه نحو تنويع مصادر الدخل والمنافع الاجتماعية، بمتابعة من المجلس الأعلى للتخطيط**، بتاريخ 8 مارس 2015.

2 - زكريا فكري، **الخطة الخمسية الثامنة.. مؤشرات وتحديات وأهداف محققة**، جريدة عمان، 2 مارس 2016.

3 - الصناديق السيادية الخليجية: الاستثمار الآمن لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 12-13.

4- خالد حسين، (6 مايو2015) **الصناديق في عمان "بوصلة" الاستثمار الداخلي**، العربي الجديد، عبر الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/5/5

الجدول 9 تصنيف الصندوق السيادي لسلطنة عمان

الدولة	تصنيف (S&P) بنهاية العام 2015
سلطنة عمان	BBB+

المصدر: قاعدة البياناتBloomberg ، 14يناير 2016 .

وفى إطار المزيد من استراتيجية التنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار فقد اتخذت حكومة السلطنة العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نظرا لدورها الهام في دفع مشروعات التنمية الاقتصادية وسد الفجوة في الموارد والإمكانيات والسعي إلى الحصول على التقنية المتطورة من خلال المشاركة في العديد من مشروعات التنوع الاقتصادي التي يجري تنفيذها حاليا والمتمثلة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والاجنبي وتنمية قطاعات السياحة والصناعة وتشجيع عمليات التصدير إلى جانب تحسين مستوى معيشة المواطنين والمحافظة على استقرار الأسعار التي تخدم جميع الأطراف وتلبي في الوقت نفسه الكثير من المتطلبات[1].

ومن صفوة القول فإنه على الرغم من مساهمة النفط والغاز بالجزء الأكبر في الإيرادات الحكومية إلا أن سلطنة عمان سعت ومازالت تسعى إلى تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي وفي الناتج القومي الإجمالي كذلك.ومع أن الاحتياطي النفطي للسلطنة، سيستمر لأكثر من خمسين سنة قادمة على الأقل وأن احتياطي الغاز الطبيعي يكفي لتلبية احتياجات التنمية الصناعية المخطط لها إلى جانب التصدير، إلا أن الحكومة العمانية تعمل بكل السبل من أجل تنويع مصادر الدخل القومي والحد من الاعتماد على النفط وذلك في إطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام 2020م.

---

1 - موقع الشبيبة، (13 مارس 2015) الاستثمار في السلطنة.. فرص إنتاجية وخدمية وتجارية، عبر الرابط التالي:

http://www.shabiba.com/article/77430/

المطلب الثاني

تحديات الاقتصاد العماني

إجمالا، يُواجه الاقتصاد العُماني نوعين أساسيين من التّحديّات، تحدّي قصير المدى، وتحدّي بعيد المدى، وهي هنا تتشابه كثيراً في الحال مع باقي دول المجلس، وإنْ لوحظت فيها بعض الفروقات. بالنّسبة للتّحدي قصير المدى؛ فهناك تحدّي الباحثين عن عمل من ناحية، وتحدّي الاعتماد على العمالة الوافدة من ناحيةٍ أخرى، والحاجة إلى توليد فرص عمل للعُمانيين بكامل الحوافز الضّروريّة لجذب المواطنين خارج القطاع الحكومي المتضخم، وذي الإنتاجيّة المتدنية[1].

ولمعالجة تحدّي الباحثين عن عمل، قامت الحكومة بعدة إجراءات، منها دعوة السّلطان في خطابه السنوي أمام مجلس عمان في نوفمبر2012م القطاعَ الخاص لتوفير فرص عمل للمواطنين، وبأجور مجزية حيث قال" ...:فإن القطاع الخاص مُطالب بالعمل واتخاذ خطوات عملية مدروسة وناجعة في هذا الشأن، بزيادة إسهاماته في التّنمية الاجتماعية، ومشاركة الحكومة بهمّةٍ وعزم في تنفيذ سياساتها...". كما قامت وزارة القوى العاملة، وتنفيذاً للأوامر، برفع الحدّ الأدنى للأجر الشّهري للعاملين العمانيين في القطاع الخاص إلى 325 ريال عماني شهريّاً، وسيتمّ تنفيذ القرار في يوليو 2013م، وأعلنت وزارة القوى العاملة عن وجود عددٍ كبير من الوظائف الشاغرة في القطاع الخاص، حوالي 20 الف وظيفة، كما جاء في الصحافة المحلية، وأعلنت الدّولة عن توفير عدد آخر من الوظائف في القطاع العام، وقد بلغ عدد الوظائف الحكوميّة التي تمّ الإعلان عنها في2011 م وعام2012 م 100 ألف وظيفة، وزادت وزارة التعليم العالي فرص الالتحاق بالتّعليم العالي، كما قامت الدّولة بتقديم إعانات ماليّة للباحثين عن عمل.

أما في ما يخص القطاع الخاص، ففي وضعه الحالي، غير قادر على قيادة التنمية والنمو الاقتصادي. إذ أنه لم يصبح الموظف الأساسي للمواطنين باحثين عن عمل كما كان يأمل[2]. بل أثبتت مظاهرات 2011، وما تلاها من فتح الحكومة أبواب التوظيف، أن هذا القطاع غير قادر على توظيف المواطنين، مع أنه وظف حوالي 1.5 مليون وافد سنة 2014. فبعد أن فتحت

---

1 - التطورات الاقتصادية في عمان، ضمن **كتاب الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 145.

2 **- الهاشمي**، سعيد سلطان، (28 يناير 2016) **التغيير في عُمان: بين سلطة الدولة ودولة السلطة**، مركز الجزيرة للدراسات، ص: 6-7.

الحكومة مجال التوظيف، تشير التقديرات إلى أن نحو 80 ألفًا من المواطنين استقالوا من القطاع الخاص للعمل في القطاع العام في 2011 و2012[1].

إذن فيشهد قطاع التشغيل اختلالات هيكلية"، وتراكمات مؤجَّلة نتيجة سياسات غير ناجعة في حُسن استثمار "الهِبة السكانية" التي تتمتع بها البلاد، خاصة وأن أكثر من نصف عدد السكان من الشباب في مرحلة العمل والعطاء.[2] ولم تنجح القرارات اللحظية باستيعاب العمالة الوطنية والتي استخدمتها السلطة لامتصاص تمدد الاحتجاجات الغاضبة في مطلع العام 2011، بل على العكس تماما، حيث عمَّقت تلك السياسة تأزم سوق العمل على المستوى الجذري، فقد انسحبت أعداد كبيرة من المواطنين من القطاع الخاص (الصناعي والحِرَفي على وجه الخصوص)، بل ومن مقاعد التعليم النظامي (المتوسط والثانوي والعالي) للظفر بالفرص المعروضة وبالرواتب الآمنة. غير أن جُل فرص التوظيف، التي عُرضت، كانت في القطاع العسكري والشُرَطي، وهو ما يعني حلا سياسيا مؤقتا وعبئا مُعقدا على الموازنة العامة أكثر مما هو حل اقتصادي يسهم في إضافة حقيقية في اقتصاد وطني مُنتج. إضافة إلى الكُلفة الباهظة لعسكرة المجتمع وتجميده في الثكنات، بدلًا من تعليمه وتشجيعه على الحياة المدنية بفضاءاتها الحُرة والمفتوحة على الوعي والثقافة[3].

أمّا التحدي الدائم والمُزمن، أو تحدي بعيد المدى، فهو تحدّي تنويع مصادر الدّخل، وتقليل الاعتماد على النّفط الناضب، والانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة ما بعد النفط، وهو جوهر الخلل الإنتاجي -الاقتصادي.

فمن غير المعلوم إنْ كانت هذه الإستراتيجية ستصل إلى هدفها، بل إن التجارب السابقة ذات نفس التوجه، تُنذر بإمكانية عدم نجاحها، خاصة في ظل تواصل عدم الالتفاف إلى جوهر الخلل الاقتصادي-الإنتاجي، وهو الاعتماديّة على الغاز والنفط، بل كما هو الحال في باقي دول المجلس؛ يبدو إنّ نسبة الاعتماديّة على هذا المورد قد زادت بشكل مطّرد على مدى السّنوات العشر الماضية. والسّؤال، كما هو في باقي دول المجلس، هل ستنجح السّلطنة في مواجهة هذه

1موقع الشبيبة، (18 أغسطس2015) **الاقتصاد وتحديات أسعار النفط**، على الرابط التالي: http://www.shabiba.com/article/94880

2- المركز الوطني للإحصاء، (يناير 2014) **نشرة الإحصاء الشهرية**.

3- الهاشمي، سعيد سلطان، مرجع سابق، ص: 8.

الاعتماديّة المتزايدة، وشبه المطلقة، على مورد ناضب؟ حالياً، لا يبدو أنّ هناك حلولاً واضحة ومرسومة في الأفق القريب لمجابهة هذا التّحدي الفعلي[1].

وعلى الرغم من أن الاقتصاد يحقق نموًا مستمرًا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، تعتمد القطاعات الإنتاجية للاقتصاد في شكل كبير على إجمالي الأنشطة النفطية، ويتأثّر النمو الاقتصادي بتطورات الإيرادات المتأتية من قطاع النفط.

فالهياكل الإنتاجية للاقتصاد لم تتغيّر كثيرا عما كانت عليه منذ 1970، ولا يزال القطاع النفطي يهيمن على بقية الأنشطة الإنتاجية الأخرى. وتزيد مساهمة قطاع الأنشطة النفطية والخدمات (قطاع الخدمات يعتمد في شكل مباشر أو غير مباشر على القطاع النفطي) على 80% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وتطوّره منذ 1970، إلا أن هذا القطاع لا يمكنه أن يقود النمو في هذه المرحلة أو أن يحل محل النفط. ومن جهة أخرى، فإن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الذي يتمتّع بشبه استقلالية عن القطاع النفطي وبقدرة على المنافسة في السوق من دون دعم أو حماية، ستقل بكثير في الناتج المحلي الإجمالي. علما أن هذه الصناعة ساهمت عام 2012 بنسبة 11% من هذا الناتج.

وقد حقق الاقتصاد نمواً حقيقياً سنويا بلغ 6% في الفترة 1970–2012، وزاد متوسط دخل الفرد السنوي بحوالي 3% في الفترة نفسها، لكن ذلك لم يؤد إلى تقليل الاعتماد على النفط وإلى تنويع قاعدة الإنتاج وتطوير هياكل إنتاجية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة. والعلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة فرص عمل المواطنين في القطاع الخاص ضعيفة. ففي الوقت الذي زادت فيه أعداد الوافدين بشكل كبير في القطاع الخاص، زادت نسبة الباحثين عن العمل بين المواطنين.

إذن، فإن الاقتصاد الوطني العُماني يعاني من أزمة هيكلية مُزمنة لاعتماده الرئيس على إيرادات النفط والتي تشكِّل 86% من إجمالي دخل الحكومة، كما توضحه أرقام المركز الوطني للإحصاء.

وفي ظل الاهتزازات الكبيرة التي تشهدها سوق الطاقة فقد تراجعت مساهمة إيرادات النفط في الموازنة العامة للدولة بما نسبته 46%، في سبتمبر/أيلول 2015، أي ما يعادل النصف

1- التطورات الاقتصادية في سلطنة عمان، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 144.

عمًّا ساهم به في العام الذي سبقه 2014.[1] كما أن الحكومة بأجهزتها التنفيذية لم تستطع خلال أكثر من أربعة عقود تحقيق تنويع راسخ لمصادر دخل أخرى تكفل الاستدامة والأمان[2].

ومن خلال ذلك فإن التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية يتطلبان إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية. ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون لعوامل الإنتاج الكلية (التكنولوجيا) دور أساسي في قيادة النمو الاقتصادي. وعوامل الإنتاج الكلية مرتبطة مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، كما أن التقدّم التقني ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الأجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، وتخصص له الأولوية في الإنفاق المالي العام[3].

وعلى مستوى آخر، فقد شهد موقع عُمان تراجعا كبيرا في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2016/2015، وهو مؤشر يقيس قوة اقتصادات الدول من خلال تنوعه، وقدرته على المنافسة، والثقة في جذب الاستثمارات، والتأسيس المُيَسر للمشروعات، وزيادة الإنتاج، وتعزيز مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع. فقد جاءت عُمان في المركز الـ62 عالميًّا متراجعة 16 مركزا عن تقرير عام 2015/2014، و29 مركزا عن العام الذي 2014/2013[4].

1 - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، (سبتمبر 2015)، **النشرة الإحصائية الشهرية**، سلطنة عمان.

2 - الهاشمي، سعيد سلطان، مرجع سابق، ص: 7

3-التطورات الاقتصادية في عمان، ضمن كتاب " الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014، ص: 98-108.

4 - Report about Global Competitiveness , World Economical Forum,2014/2015.

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية في السعودية والإمارات وسلطنة عمان

وأثرها على الاستقرار السياسي (2011-2016)

تعتبر منطقة الخليج العربي بحكم المكانة الجيوستراتيجية التي تحتلها والطاقات والإمكانيات التي تمتلكها من أكثر مناطق العالم تعرضاً للتحديات المتأتية، إما من قوى إقليمية تطمع بمصادرة قرارها وفرض وصاية سياسية وأمنية عليها، وإما من قوى دولية تتطلع للاستئثار بخيراتها، ولعل هذا ما أدى إلى شيوع حالة شبة دائمة من التوتر.

ويمكن القول بأن أحداث عام 2011 التي شهدها العالم العربي وتبعها من أحداث لا تزال آثارها تظهر إلى حدود الساعة، فاجأت الجميع في الداخل والخارج من حيث تدفقها وزحفها واستمرارها وسرعة انتشارها إلى جميع البلدان العربية، والتي أدت لانتقال عدوى تأثيراتها السياسية الاقتصادية إلى بعض دول الخليج العربي وبالأخص سلطنة عمان والسعودية والإمارات، وهو ما جعل هاجس الدول الكبرى مسألة تأمين أمن منطقة الخليج حفاظاً على مصالحها في تدفق النفط منه إلى العالم، في ظل انتقال مركز الصراع شرقاً باتجاه منطقة الخليج، مع تنامي احتمالات احتدام الصراع مع إيران في ظل تطورات ما بعد الاتفاق النووي، وتهديدها بالمقابل بوقف تصدير النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي.

إذن، تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي[1].

ولمزيد من التفصيل حول **الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي وأثرها على الاستقرار السياسي**، ارتأينا تقسيم هذا **الفصل** إلى **ثلاث مباحث**، سنخصصهم لدراسة الاستقرار السياسي في السعودية والإمارات وسلطنة في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد تطورات الحراك العربي وذلك من خلال إبراز الأوضاع السياسية في هذه البلدان في ظل التحولات الإقليمية الراهنة مع تحليل تداعيات الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي فيها.

-1 أنظر: المجالي، عصام نايل، (2012) **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 41.

المبحث الأول

الاستقرار السياسي في السعودية في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحراك العربي

المطلب الأول

الوضع السياسي في المملكة العربية السعودية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة

في خضم التحولات التي عصفت ببعض الأقطار العربية نتيجة التغيير العربي، واجهت السعودية تحديات جدية(لعلها الأكثر تهديداً لها فيما مضى من العقود السابقة)، وتأثر السعوديون بأجواء التغيير وطالبوا نظام الحكم بالمزيد من الإصلاحات والإسراع بها كخطوات شبيهة لما حدث في بعض الأقطار العربية على أن تكون تعديلات شاملة في المجتمع السعودي ومنح الاهتمام بالإصلاح السياسي خاصة، لأن الثورات العربية أحدثت عند الشباب وعياً سياسياً بأهمية الإصلاح عبر المواقع الإلكترونية والتواصل الاجتماعي[1].

تبدو الصورة جلية رغم افتقارها لإطار تنظيمي واضح، لا سيّما أن 80 بالمئة من أعمار السعوديين الشباب بين 20-34 سنة وهم عاطلون من العمل مع عدم قدرة الدولة على قبول فئة الشباب في مطالبهم، ويفسر النظام أن الحراك الشعبي في المنطقة الشرقية من المملكة خاصة بأنها تدخلات خارجية ولكن الناس هناك لديهم مطالب تبدو متناغمة مع حال الثورات العربية الأخرى، رغم محاولة السلطة تخفيف حدة التوتر هناك (ومنها عزل الأمير محمد بن فهد آل سعود أمير المنطقة الشرقية في عام 2013، على أن سياسته كانت بحالة من العداء مع السكان بحيث لقيت الخطوة ترحيباً شعبيا)[2].

وقد انعكس الجانب السياسي للمشهد العربي، على الموقف الخليجي وخصوصا السعودي فبعد أقل من شهر من الثورة المصرية، دعت عريضة أرسلتها نخبة من السعوديين بتاريخ 23 فبراير 2011 إلى الملك الراحل عبد الله؛ حملت عنوان "إعلان وطني للإصلاح... نداء من مثقفين سعوديين إلى القيادة السياسية" إلى الإعلان الفوري عن تبني الدولة والمجتمع معاً لبرنامج إصلاحي واسع النطاق يقود البلاد نحو "نظام دستوري"، من خلال "إعلان ملكي يؤكد بوضوح

---

1 - مفيد الزيدي، (مايو 2015) محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 435)، ص: 55.

2 -Ajami, Foud, (March-April 2012) «The Arab Spring at One A Year of Living Dangerously», **Foreign Affais,** vol. 91,)no. 2), pp. 56-65.

على التزام الدولة بالتحول إلى ملكية دستورية"، وقدم مجموعة من شباب المملكة رسالة أخرى إلى الملك تضمنت اقتراحاً بالدعوة إلى مؤتمر حوار وطني يعهد إليه مراجعة وتطوير الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، مجلس الشورى، مجلس المناطق) إضافة إلى نظام مجلس الشورى؛ وتأسيس "محكمة نظامية عليا"، وإعادة تشكيل الحكومة ومجلس الشورى، والفصل بين السلطات الثلاث، وقدمت مجموعة أخرى من شباب المملكة رسالة إلى الملك دعوا فيها إلى: القضاء على مشكلة البطالة، وحل مشكلة الفقر، ومحاربة كل أشكال الفساد المالي والإداري، وتجريم كل أشكال المحسوبية والانحياز والتمييز القبلي والطائفي بين المواطنين في توزيع الثروة، ومن أجل تحقيق هذه المطالب دعوا إلى تطوير "نظام الحكم ليصبح ملكياً دستورياً".

وفي ظل الحراك العربي استمرت المطالبات بالإصلاح والديمقراطية في المملكة، إذ أفرزت قضية الإصلاح عدة اتجاهات:

- **الأول:** يتبنى الحل السلمي من الداخل في صياغة نظام الحكم من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية، بدستور متفق عليه شعبياً وبرلمان منتخب، ويمثله تيار إسلامي لحزب الأمة (وهو حزب محلي ينادي بانتخاب رئيس الحكومة وتداول السلطة) واعتقل مؤسسوه بعد أيام من إعلان تأسيسه في آذار 2011.
- والاتجاه **الثاني**: تمثله الحركة الإسلامية للإصلاح ويتزعّمُها من لندن سعد الفقيه ويرى أصحابها أن الإصلاح مستحيل بوجود الأسرة المالكة ولا سبيل إلا بإنهاء الحكم الملكي من جذوره وإقامة حكم شعبي منتخب[1].

إذن فقد شهدت المملكة تحركا سياسيا، وبأشكال متعددة خلال العام 2011 و2012، بحيث صدرت ما يقرب سبعة بيانات تطالب بالإصلاح، واندلعت احتجاجات في عدة مناطق في السعودية (المنطقة الشرقية، والرياض، ومنطقة القصيم، وفي جامعة الملك خالد في أبها)، إضافة إلى مجموعةٍ من الإضرابات عن العمل في عددٍ من الشركات الكبرى في السعودية ردّاً على سياسات مجحفة أصدرتها تلك الشّركات[2].

وقد تعددت موضوعات ومنطلقات الاحتجاج والتظاهر في المملكة العربية السعودية، فالاعتقالُ لأسبابٍ أمنية وسياسية، والبطالة، وحرية التعبير، والفساد. جميعها كانت مواضيع

---

1 - ورداني، يوسف، (03 نوفمبر 2014)، **مسارات قلقة: السياسات الخليجية في التعامل مع الشباب**، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوفر عبر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/16345

2- التطورات السياسية في السعودية، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت المتحول**، مرجع سابق، ص:63- 64.

لاحتجاجـاتٍ شـهدها السـعودية، وفـي منـاطق مختلفـة فـي المنطقـة الشـرقية، ومنطقـة الريـاض، والقصيم، إضافة إلى منطقة عسير. هذا التعدّد في التظاهرات، لا يمكن أن يُقارَب بمعزل عن الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربيّة، لاسيما في ظلّ تكهّنات بوجود أكثر من 30 ألف معتقل، ومعظمهم أُعتقل بسبب أحداث العنف التي مرّت بها السعودية خلال العشرين سنة الماضية، إضافة إلى سجناء رأي سياسيين[1].

وشهدت المنطقة الشرقية عدداً من الاحتجاجات منذ شهر فبراير 2011م، واستمرّت حتى نهاية 2012م للمطالبة بإطلاق معتقلين قامت السّلطاتُ الأمنيّة السّعوديّة باعتقالهم نتيجة لـ" عقدهم صلوات جماعيّة واحتفالهم بمناسبات دينيّة خاصة بالطائفة الشّيعيّة، وحديثهم عن القيود المفروضة على بناء مساجد الشّيعة ومدارسهم الدّينيّة"[2]، كما طالبت المظاهرات بخروج سجناء الرأي، والمعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا نتيجة لمشاركتهم في المظاهرات والاحتجاجات. لكن كثيراً ممنْ أُعتقل لهذا السبب؛ تم إطلاق سراحهم، إلا أنه لا يزل البعض منهم رهن الاعتقال. وقتل 12 من المتظاهرين في عام 2012 على أيدي قوّات الأمن في المنطقة الشرقية[3].

ولم تكن الاحتجاجات والتظاهرات هي أبرز" حراك "شهدته السعودية فقط، إذ شهد الحراك المدني تطوراً جديداً نسبياً، وذلك من خلال عمليّات الإضراب عن العمل في بعض كبرى الشركات والمؤسسات الحكومية إن أهمّ ما يُميز الإضرابات العمالية هو أنّها تنطلق من مطالب ليست سياسيّة مباشرة، وإنما ترتبط بمصلحة المواطنين، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعيّة[4].

ولم تكن ردود فعل الحكومة على تلك الاحتجاجات والعرائض ذات طابع واحد، بل تعدّدت ردود الأفعال من خلال أشكالها وطبيعتها وقوّتها.إذ اتجهت الحكومة لاتخاذ إجراءاتٍ أمنية في مواجهة عمليّات التظاهر أو الاحتجاج[5].

1- موقع الجزيرة الإخباري، (29 يناير 2011) **اعتقالات في السعودية بعد احتجاجات**، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/29/

2- منظمة العفو الدولية، (9 نوفمبر 2012) **تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات"**، متوفر على موقع المنظمة،: http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08

3-Reuters,)December 28, 2012(**Protester shot dead in Saudi Arabia’s Eastern Province:Saudi Arabia police said they shot back after coming under attack** , , Available in Website:
http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/protester-shot-dead-in-saudi-arabia-s-eastern-province-1.1124839

4- التطورات السياسية في السعودية، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 65.

5 -المرجع نفسه، ص:66.

وعلى نحو آخر، فقد تم تعديل السياسة الداخلية وارتباطها بالسياسة الخارجية، ومنها تسليم ملف وزارة الخارجية إلى الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ليحل محل ابن عمه بندر بن سلطان بن عبد العزيز في الإشراف على الملفين الأمني الداخلي والخارجي، وقد وصفت مهمته باقتلاع الإسلام السياسي في البلاد الذي بات يشكل تهديداً للمجتمع وتشريع قرارات وقوانين تحرِّم عمل الإخوان المسلمين ووصفهم بالإرهابيين؛ وتطبيق أحكام السجن ضد أتباعهم ومواجهة دعاتهم، ومتابعة مستخدمي التواصل الاجتماعي والتخوف من جماعات إسلامية تهدد الأمن القومي للمملكة أكثر من أي وقت مضى[1].

لقد أرسى الملك عبد الله إصلاحات بعيدة المدى في النظام القضائي والحوار الوطني ومشاركة السعوديين وعقد حوارات بين الأديان وتغيرات في إدارة المؤسسة الدينية وتعيين رئيس جديد للمجلس الأعلى للقضاء وتغييرات في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودخلت المرأة بالمناصب السياسية ومجلس الشورى وإصلاحات في حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومكافحة الإرهاب والتطرف. ولكن ظهرت انتقادات تجاه الخطوات الإصلاحية كونها كانت بطيئة وسطحية في عملية التغيير مع الضغوط على الملك نفسه من العائلة المالكة والمؤسسة الدينية في محاولة للحد من مسيرة هذه الإصلاحات[2].

أما على مستوى علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الدولية، فقد أقلقت الثورات العربية المملكة التي تعول على علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة في الاستقرار والأمن الذي تسعى إليه إبان فترة اندلاع وانتشار رقعة الاحتجاجات والانتفاضات، إذ حاولت منع وصول الحراك العربي إلى البحرين لكي لا يصل إلى شبه الجزيرة العربية على عكس موقفها الداعم للتغيير والثورة في سورية في صراعها الإقليمي مع إيران الداعمة لاستقرار ذلك البلد ووحدته.كما سعت المملكة إلى أن تبقى الشريك الرئيس للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، فضلا أنها واجهت تحد أخر في مصر إبان فترة حكم تنظيم الإخوان المسلمين لأنها كانت ترى في نظام الحكم المدني العلماني في مصر حليفاً لها في النظام الإقليمي العربي، وأن مجيء نظام حكم للإخوان المسلمين سيكون مختلفاً جذرياً عن النموذج السعودي في الحكم مما يشكل الخطر الأكبر لها[3].

---

1 - مفيد الزيدي، مرجه سابق، ص: 58.

2 - كشيشيان، جوزيف، (2015) **الإصلاحات القانونية والسياسية في المملكة العربية السعودية**، ترجمة جوزيت ريشا، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ص: 307-309.

3 -مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص: 17-18.

وقد توفي الملك عبد الله بن عبد العزيز في 23 يناير 2015، بعد أن ظل في الحكم لمدة 10 سنوات في ظل ما وصف بغياب للإصلاحات القانونية الحقيقية والتي تعزز دور المواطنين مع ضعف منظمات المجتمع المدني وعدم تحقق الكثير من الإصلاحات المدنية.[1] إذ كانت أولويات الملك عبد الله: الحفاظ على الاستقرار، وبقاء العلاقات المتميزة بين الرياض وواشنطن؛ ومواجهة التهديد النووي الإيراني؛ ومحاربة المتطرفين والإرهاب؛ واستمرار تدفق النفط الكبير إلى الأسواق الأمريكية والغربية[2].

أما الملك الجديد سلمان بن عبد العزيز فقد سار على خطى الملك الراحل عبد الله في سياسته الإقليمية والدولية وعلاقات بلاده مع الولايات المتحدة. إذ أنه التقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية وأكد له استمرار السياسة السعودية كما كانت من قبل[3].

أما على المستوى الداخلي فقد أعلن تشكيل حكومة جديدة وتعيين رجال الأعمال والمقرَّبين منه في المناصب السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة، ومنها تعيين ابنه محمد رئيساً لمجلس الاقتصاد والتنمية مع 22 وزيراً إلى جانبه، وعين ابن أخيه محمد بن نايف وزيرا للداخلية كرئيس لمجلس الأمن القومي الجديد. وأصدر الملك 37 أمرا ملكيا في 29 يناير 2015 في تعديلات وزارية وتغييرات في الدولة منها تشكيل مجلس للشؤون السياسية والأمنية يرأسه محمد بن نايف وزير الداخلية، وإقصاء الشخصيات المحافظة وتقريب أصحاب التوجهات الليبرالية، ومنها تعيين مدير قناة العربية الفضائية عادل الطريفي وزيرا للإعلام، وإنفاق الملك 110 مليارات ريال(حوالي 300 مليار دولار) لدعم الشرائح الاجتماعية المحتاجة في بداية حكمه[4].

إذن، تعتبر السعودية حالة خليجية خاصة، بحكم إمكاناتها، مواردها والقضايا المجتمعية العالقة التي تنتظر الحسم، حيث كشف الحراك العربي أنها تحتوي على حزمة من نقاط الضعف والقوة معاً، فالسعودية بحاجة إلى هندسة اجتماعية في الحكم والإدارة والتعددية المجتمعية، لعل أهمها تعزيز مبدأ المواطنة من خلال العدل في توزيع الثروة والسلطة، والمشاركة الفاعلة في

1- Gause, George, (November 26, 2013) **Why the Iran Deal Scares Saudi Arabia, Middle East Politics And Policy**, Brookings Doha Center.

2- نون بوست، (30 يناير2015)، **قرارات الملك السعودي ترسّخ الحكم الجديد**، متوفر على الرابط التالي: http://www.noonpost.net/content/5213

3 - أحمد الأزدي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،05 فبراير 2015، ص: 5-6.

4 - مفيد الزيدي، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، مرجع سابق، ص: 42-43.

الإدارة العليا والوسطى في الدولة، فكل مجتمع تنعدم فيه العدالة الاجتماعية يكون مولوداً للنزاع والشقاق، والنجاح في إدارة التعددية المجتمعية يعزز الهوية الوطنية والشرعية السياسية للدولة [1].

إن السعودية نظرياً وبخلاف البلدان الخليجية الصغيرة معرضة لعدوى التغيير بحكم أزماتها الكثيرة التي تشمل الفساد والبطالة والفقر واحتكار السلطة، وغياب المشاركة وقضايا المرأة،لأن جميع عوامل قيام المطالبة بالإصلاحات موجودة في السعودية كما كانت قائمة في بلدان الحراك العربي، لذلك وعلى الرغم من الاستقرار السياسي فإن الوضع في السعودية على المحك دائماً في ظل تداعيات البيئة الإقليمية المحتدمة بالصراعات خصوصا في اليمن وسوريا.

المطلب الثاني

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الاستقرار السياسي في المملكة

بعد الحراك العربي، ازداد الاعتماد على السياسات التوزيعية كحل للضغوط السياسية في المملكة. فعلى الرغم من أن الإيرادات الحكومية زادت 3% فقط عن عام 2008، إلا أن النفقات الحكومية زادت بنسبة 78%. هذه الزيادة تأتي بشكل كبير من حزمة "الهبات" التي أعلن عنها الملك السعودي عام 2011 وتقدر قيمتها بـ 120 مليار دولار أمريكي. ولا تمثل هذه النسبة زيادة مؤقتة لطبيعة الأجل الطويل لاستخدام التوظيف (تتضمن الحزمة إنشاء نحو 100 ألف وظيفة في القطاع العام، 60 ألفاً منها فقط في وزارة الداخلية) كوسيلة لإبقاء أعداد كبيرة من المواطنين في كنف الدولة، ومعتمدين على توزيعاتها الشاملة (mass distribution). وإن الإنفاق المتزايد في الداخل رافقته مساعدات ضخمة وجهت إلى حكومات الدول التي شهدت احتجاجات شعبية ابتداء من دول مجلس التعاون (البحرين وعمان) في 2011، وصولاً إلى الحكومة الانتقالية في مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في منتصف العام، حيث تعهدت السعودية بدفع 5 مليارات دولار كحزمة مساعدات متضمنة منتجات للطاقة[2].

هذه الزيادة في الإنفاق انعكست على سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة إيرادات ونفقات الميزانية العامة عام 2014، إذ ارتفع من 80 دولارًا للبرميل إلى 85 دولارًا. هذه الميزانية كانت

-1 محمد صنيتان، (أغسطس2011) انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 390)، ص: 122.

2 - التطورات السياسية في الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب" **الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 215-216.

قياسية وبلغت 855 مليار سعودي على غرار الميزانيات للسنتين السابقتين. لكن هذا الإنفاق المتضخم لا يبدو علامة صحية للاقتصاد لأن:

1. هذه الإيرادات أتت من عملية غير إنتاجية تتمثل في بيع النفط المستخرج،
2. الآليات المركزية في توزيع النفقات لا تقوم على تحديد الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة وقطاع، بل أن تخصيص الميزانية يتم بطريقة أعلى إلى أسفل، ولا يتم بناء على علاقة ثنائية الاتجاه بين الطرف والمركز،
3. لم تقم باستقاء الدروس من الميزانيات السابقة أو التنسيق بينها وبين البرامج التنموية الخمسية التي تعلنها وزارة التخطيط لقياس مدى نجاح الأهداف التنموية المحددة[1].

فقد مكنت أسعار النفط المرتفعة دول مجلس التعاون الخليجي من الإنفاق بسخاء على البنية التحتية والدفاع والتعليم وأجور القطاع العام والدعم. في المملكة العربية السعودية، بدأ الملك الراحل عبد الله بناء مدينة ضخمة في الصحراء بتكلفة 100 مليار دولار ستشمل 1.2 مليار دولار لبناء برج المملكة المتوقع أن يكون أعلى بناء في العالم. وبسبب تزايد التوترات الأمنية الجيوسياسية الإقليمية، أنفقت دول الخليج مجتمعة حوالي 113 مليار دولار على المعدات العسكرية في العام 2014، وكان نصيب المملكة العربية السعودية وحدها حوالي 81 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك وفي أعقاب الحراك العربي، أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي 150 مليار دولار على الدعم الاجتماعي بهدف التخفيف من تأثير الثورات في المنطقة[2].

بالإضافة إلى التحديات المحلية، فللأزمات الإقليمية تأثير على التوازنات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص السعودية. بالإضافة إلى الحرب في اليمن، أشارت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مرارا أنهما ترغبان أيضا بإرسال قوات عسكرية برية إلى سوريا، علما أن المملكة العربية السعودية قد أرسلت قواتٍ وطائرات حربية إلى تركيا.

وفيما يخص تداعيات الدور الإيراني في المنطقة على الاستقرار في المملكة العربي السعودي فبرز في الأفق احتدام العلاقات منذ التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني في 15 يوليو 2015 وصلت إلى حد قطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إيران في 3 يناير 2016

1- الدخيل، عبدالعزيز، (7 يناير 2013) **"الميزانية الجديدة مجرد زيادة في الإنفاق ولا جديد."** جريدة الشرق.

-2 Ghafar, Adel Abdel, (February 18, 2016) **Will the GCC be able to adjust to lower oil prices?**, Middle East Politics And Policy, Brookings Doha Center.

احتجاجا على اقتحام سفارتها في طهران بعد إعدام الرياض 47 محكوما بينهم رجل الدين الشيعي نمر النمر، وانتقادات إيرانية لذلك [1].

وفي رد فعل على قيام الرياض بإغلاق سفارتها في طهران وقطع العلاقات التجارية، قامت إيران هي الأخرى بقطع علاقاتها التجارية مع المملكة العربية السعودية. ووفقا لمعظم المراقبين في طهران يعتقدون أن حجم هذا النشاط أقل بكثير من يلقي بظلاله على الاقتصاد الإيراني. وأشارت إلى أن حجم التجارة بين البلدين كان قد بلغ 215 مليون دولار (من مارس 2015 حتى 12 ديسمبر 2015)[2].

وقد تسبب قرار رفع العقوبة الاقتصادية عن إيران من قبل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد التوقيع على الاتفاق النووي في يوليو 2015 في انخفاض أسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات متدنية. وذلك ما أثر على سوق الأسهم السعودي حيث تلقت خسائر كبيرة وذلك بعد إعلان رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، حيث شهد سوق الأسهم الخليجي بشكل عام خسائر كبيرة. بحيث هوى مؤشر سوق الأسهم السعودي الذي يُعد من أكبر أسواق منطقة الخليج العربي بنسبة وصلت 6.4% (-374 نقطة) كما تراجعت أسهم 164 شركة في البورصة السعودية والتي تعد الأكبر عربياً[3].

إذن، ومما لا شك فيه أن الانفتاح الدولي على إيران ولا سيما بعد تنفيذ الاتفاق النووي وإلغاء الحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل الغرب، جعل الدولة الإيرانية قوة إقليمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي لا يروق للدولة السعودية المختنقة بالأزمات الداخلية (الجغرافي، الميزانية، الأزمة اليمنية ثم التغيرات الأخيرة وتداعيات الوضع الإقليمي الجديد الأمني والسياسي الجديد)، ولعل المخاوف السعودية تأتي من عودة إيران الإسلامية إلى السوق النفطية، حيث أعلنت الأخيرة أنها ستزيد من تصديرها للنفط إلى (500,000) برميل يومياً، إضافة إلى إلغاء تجميد الأصول المالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[4].

1- موقع الجزيرة، (6 يناير 2016) **العلاقات السعودية-الإيرانية... توتر له تاريخ**، متوفر عبر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/1/6

2- التريكي، فتحي، (4 فبراير 2016) **هل هناك تأثير حقيقي لقطع العلاقات الاقتصادية بين السعودية وإيران؟**، الخليج الجديد.

3 - أحمد، يوسف، (17 يناير 2016) **سوق الأسهم السعودي يتلقى خسائر كبيرة بعد رفع العقوبات عن إيران**، قسم الاقتصاد بعين ميديا،، المقال متوفر على موقع عين ميديا: http://www.eye2media.com

4 -الدارودي، داوود، (10 فبراير 2016) **الأزمات السعودية-الإيرانية...من الخاسر**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

وفـي بيئـة تتميـز بأسـعار نفـط منخفضـة، تجـد المملكـة العربيـة السـعودية وإيـران نفسـهما تواجهان تحديات مالية مشابهة بعض الشيء، الأمر يفرض عليهما آفاق الحوار في المستقبل رغم الأزمات المتبادلة. لا سيما وأن داعش وتطلعات الأكراد بالحصول علـى الاسـتقلال وموقـف بشـار الأسد كلها تقف في طريق التوصل إلى نهاية الأزمة السورية.

ومن كل ذلك شأن التوصل إلى حل سياسي في سوريا أن يمهد الطريق لتخفيـف التـوترات بين الخصمين الإقليميين (المملكة العربية السعودية وإيران) في كل من سوريا واليمن. ولكن يبقى الانتظار إلى ما ستفضي إليه المفاوضات السورية من نتائج في العام 2016.

ومن صفوة القول فلا يعتمد الاستقرار والازدهار الطويل الأمد فـي المنطقـة علـى تطبيـق إصلاحات اقتصادية فحسب، بل أيضاً على تخفيف حدة الصراعات الإقليمية[1].

ومن خـلال دراسـة واقـع الاقتصـاد السـعودي وتـداعيات ذلـك علـى الاسـتقرار فـي المملكـة نتيجـة التحـديات الداخليـة والإقليميـة والدوليـة، فمـن المؤكد أن الاقتصـاد السـعودي فـي حاجـة إلـى تغيرات هيكلية تتناسب والنظام الاقتصادي المخطـط لـه، لأن الوصـول إلـى الأهداف المرجـوة لـن يتحقق بمجرد اتخـاذ قـرار حكـومي، وإنمـا يمكـن الوصـول إلـى الغايـة المطلوبـة لمواجهـة تحـديات الاقتصاد السعودي وجني ثمار التغيير من خلال الإرادة السياسية للنظـام السـعودي الـذي يسـتهدف إحداث طفرة نوعية في النشاط الاقتصـادي تتواكب وكافـة التغيرات وتتناسـب مـع كـل المتغيـرات الجديدة التي تعكف عليها الحكومة لإعادة تنظيم وهيكلة الاقتصـاد ليواكب المتغيرات العالميـة فـي ظل التوترات التي تشهدها المنطقة.

1 - Ghafar, Adel Abdel ,Op.Cit

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي في دولة الإمارات في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحراك العربي

المطلب الأول

الوضع السياسي في دولة الإمارات في ظل التحولات الإقليمية الراهنة

تأسس اتحاد الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1971 عقب مغادرة البريطانيين، وهو يتألف من سبع إمارات ويبلغ عدد سكانه 7,8 مليون نسمة، من بينهم 800 ألف مواطن[1].

ويترأس الاتحاد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم أبو ظبي، منذ 2 نوفمبر 2004[2].

لدى الإمارات العربية المتحدة جمعية تشريعية استشارية منذ عام 2006، تدعى المجلس الوطني الاتحادي (40 عضوا) يتألف من أعضاء منتخَبين ومن أعضاء معينين مناصفة، ويضطلع المجلس بدور استشاري لكنه يساهم في إذكاء النقاش العام في البلاد.

ومن جهة أخرى، تؤمن تقاليد المجالس التي درجت العادات العشائرية على إقامتها تنظيم الحياة العامة، وتوفر للأفراد مجالا للمشاركة ورفع الشكاوى في حال نشوب النزاعات[3].

ولذلك، فتبدو الإمارات العربية المتحدة نائية عن اضطرابات الحراك العربي. إذ قام الحكام بإجراء إصلاحات محسوبة في النظام السياسي الإماراتي (قرار زيادة عدد أعضاء هيئة المنتخبين من 6 آلاف إلى 130 ألف ناخب، وهي الهيئة التي تنتخب نواب المجلس الوطني الاتحادي الذين ينتخب "كبار الناخبين" نصفهم فقط، وزيادة دور المرأة في المجتمع الإماراتي.

-1Khalifa, Ali Mohammed, (1979) The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation, Boulder, CO**: Westview Press** , pp. 34-35.

للمزيد من التفاصيل أنظر أيضا: الريس، رياض نجيب، (2004) **صراعات الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين 1967-1971**، بيروت، رياض الريس للكتاب والنشر، ص: 37-38.

-2 Katzman, Kenneth, (September 14,2015) **The United Arab Emirates (UAE):** Issues for U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report ,P:1.

3- التطورات السياسية في الإمارات، ضمن كتاب الخليج 2013'' الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص: 41.

لكن تجديد المجلس الوطني الاتحادي الذي جرى في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2011 بعد التحولات التي عرفتها المنطقة العربية وذلك على أساس القاعدة الموسعة، لم يسجل نسبة مشاركة كبيرة (28٪ من الناخبين) [1].

ومن جهة أخرى، فقد اتخذت حكومة الإمارات عددا من التدابير الاقتصادية منذ تلك الفترة (ربيع عام 2011)، إذ ترمي تلك التدابير إلى تأمين الخدمات الأساسية في مختلف إمارات الشمال التي تسجل الكثافة السكانية الأعلى من حيث السكان المحليين، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الضعيف والنقص في البنى التحتية وذلك ضمانا لاستقرارها السياسي.

أضف إلى ذلك الاعتماد على تدابير اجتماعية جديدة في كل إمارة باستمرار (منح المساكن، وإلغاء الديون، وزيادة ملحوظة في أجور الموظفين، والعلاوات الاستثنائية) [2].

إذ أنها وفي خطواتٍ مشابهة لما قامت به باقي الحكومات في دول مجلس التعاون، اعتمدت دولة الإمارات على إجراء تغييراتٍ ماديةٍ، تتلمس من ورائها اهتمامات عامة الشعب، من إسكان ورواتب ومكافآت ملموسة وغير ملموسة، وتم تنفيذ هذه الإجراءات عبر ضخ مليارات من الدراهم في الميزانية. حيث قامت الحكومة بزيادة الرواتب في القطاع الحكومي بنسب تصل إلى[3]100%، وتم تسديد بعض الديون في خضم زيارات ميدانية من بعض المسئولين لأبناء الشعب، وخاصة في المناطق النائية والقبلية، وفي ظلّ حملة إعلامية رسميّة لدعم تلك الخطوات والثناء عليها[4].

ورغم ذلك، فإن الإمارات لم تكن بمنأى تام عن حالة الغليان السياسي والاجتماعي. فقد وقع عدة مئات من الأشخاص في عام 2011 عريضتين مطالبين بانتخاب المجلس الوطني الاتحادي بالاقتراع العام وبمزيد من الانفتاح. فاعتقل خمسة مدوّنين وأدينوا بتهمة "إهانة رئيس الإمارات وكبار المسؤولين والمساس بأمن البلاد"[5].

1- نعناع، عبد القادر، (20 نوفمبر 2013) **دور النظام الفدرالي في تعزيز المواطنة: الإمارات نموذجاً**، مركز المزماة للدراسات والبحوث.

-2 Katzman, Kenneth, Op.Cit, P.P:4-5.

3- المركز العربي للدراسات المستقبلية، (03 ديسمبر 2011) **الإمارات ترفع الرواتب بنسب تصل لـ100%**، متوفر على موقع المركز: http://www.mostakbaliat.com/archives/14459

4 - مركز الإمارات للدراسات والإعلام، (03 أبريل 2015) **الذكرى الرابعة لـ(عريضة الإصلاحات) مبرراتها قائمة وتزداد إلحاحا**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام.

5 - التطورات السياسية في الإمارات، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص42-43.

وساندت المنظمات الدولية غير الحكومية هؤلاء المدونين بقوة، مما أدى إلى إصدار عفو عنهم بعد عدة أيام من إدانتهم. وتم تشديد قانون مكافحة جرائم الإنترنت للتمكن من تشديد الرقابة على الشبكات الاجتماعية.

وعلى نحو آخر، فقد كانت السلطات الإماراتية قد أكدت أنها أحبطت مؤامرة دبرها ناشطون إسلاميون. وافتُتحت محاكمة 94 مواطنا إماراتيا من الناشطين الإسلاميين الذين تم توقيفهم في عام 2012، والذين يزعم ارتباطهم بالإخوان المسلمين، بتهمة التآمر على نظام الحكم في محكمة الاتحاد العليا التي تتبع محكمة أمن الدولة لها، في 5 مارس 2013[1].

ورغم كل هذه التجاذبات فقد اعتبرت الإمارات نقطة قوة في الحالة الخليجية، إذ تقع ضمن قائمة أكبر الرابحين والمستفيدين من الحراك العربي، خاصة في شقه الاقتصادي، فالإمارات إلى جانب قطر هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان لم يشهدا مسيرات ومظاهرات شعبية مطالبة بالإصلاح، كما حدث في بقية البلدان العربية في ظل الثورات العربية، وهذا أبرز سمة من سمات ما يسمى الاستثناء الخليجي الذي اقتصر خصوصا في الإمارات، وظلت الإمارات بمنأى عن رياح التغيير، بل كانت الدبلوماسية الإماراتية نشطة وحاضرة عربياً وعالمياً.

وقد استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة على النهج الذي ارتسمت ملامحه في السنوات التي تلت 2011، أي فترة ما بعد الانتفاضات العربية، والتي تميزت من خلالها بسياسة خارجية نشطة. وتواصل هذا النهج عام 2014 الذي شهد تدخل الإمارات عسكرياً في ليبيا عبر تحالفها مع نظام عبد الفتاح السيسي في مصر، وفي سوريا ضمن التحالف التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم داعش، وفي عام 2015 في اليمن من خلال عملية **"عاصفة الحزم"** إلى جانب المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى.

إذا فقد واصلت الإمارات العربية المتحدة، على غرار دول الخليج الأخرى، إتباع سياسة خارجية نشطة منذ اندلاع الانتفاضات العربية. وقد تُعزى زيادة نشاط الدولة، على هذا الصعيد، إلى الأسباب نفسها التي حفّزت السعودية وقطر[2]، ألا وهي احتواء آثار الاحتجاجات في أنحاء الوطن العربي، أو دفعها في اتجاه يحمي مصالح هذه الدول خارجيًا وداخليًا. وبعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي من الحكم في مصر، اختارت الإمارات أن تلعب دورًا فاعلًا لقطع

---

1 - التطورات السياسية في الإمارات العربية المتحدة، ضمن كتاب **"الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مرجع سابق، ص: 67-68.

2- صحيفة مصر العربية الإلكترونية، (21 يناير 2014) **"الإخوان في الخليج.. بين الحصار والإحتضان**، متوفر على الرابط التالي: ohttp://tinyurl.com/o426cq

الطريق على تنظيمات الإخوان، سواء داخل الإمارات، كما تدعي السلطات عند إعتقالها لبعض المواطنين، أو خارجها[1].

أما فيما يتعلق بالمشهد الداخلي، فلا تزال الدولة مهتمة، في الدرجة الأولى بالتركيز على رفاهية المواطنين دون الالتفات إلى الملفات الحقوقية والسياسية التي تنظر إليها بنظرة أمنية عموماً. وبحسب المنطق الأمني الذي تقارب به الملفات الحقوقية، كما هي الحال في معظم دول المنطقة، فقد شهد عام 2014 تضييقاً على الحقوقيين وتشريعاً يجرم "الإرهاب" وصفه البعض بأنه فضفاض، ويقلص مساحة تحرك الحقوقيين[2].

وعلى الرغم من نجاح الإجراءات الأمنية في تقليص انتشار الحراك العلني، إلا أنه- كما هو الحال في دول الخليج الأخرى - برزت ظاهرة" الحراك الكامن"، والذي يُشير إلى تصاعد أعداد الشّباب المتابعين للحراك اليومي في مواقع التواصل الاجتماعي، وتحت أسماء وهمية ومستعارة خشيةً من الملاحقات الأمنية، وهو ما أدّى إلى ارتفاع درجة الغليان الشّبابي نسبيا، وتزايد نبرة الانتقاد للسّلطة، والتي شملت أحياناً بعض الشّيوخ وأولياء العهود البارزين، وهي حدّةٌ لم تكن موجودة قبل الحملة الأمنية على الناشطين[3].

وتحاول الإمارات الاستفادة من ازدهار اقتصادها لتوسعة نفوذها عبر مشاريع خيرية وتجارية وعسكرية متعددة، إضافة إلى مد الجسور الدبلوماسية مع ايران وأوروبا في شكل خاص. وتوحي هذه الجهود بنزعة إلى استقلالية في صنع القرار الإماراتي داخل إطار المنظومة الخليجية. ولكن الأولويات الأمنية تُحتّم، على ما يبدو، التعاون والتنسيق مع السعودية في مواجهة التهديدات المشتركة، من وجهة نظر صانع القرار.

1- أحمد البرى..(29 مارس 2013) **خلية الأخوان الإماراتية**، صحيفة الأهرام.

2- التطورات السياسية في الإمارات، ضمن كتاب **الخليج 2015" الثابت والمتحول: الخليج والآخر**، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015، ص: 79-80.

3- **التعذيب الجسدي وسوء المعاملة والإهانة ليست في قاموس أخلاقيات الإماراتيين**، مؤتمر صحفي لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان بحضور وفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد 102488، بتاريخ 23 أكتوبر 2012.

المطلب الثاني

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات

يعتقد بعضُ الخبراء الاقتصاديين بأن الإمارات استفادت اقتصاديا من الانتفاضات العربية، بعد أن توجهت العديد من الشركات المقيمة في دول الحراك العربي للبحث عن ملاذ آمن لاستثماراتها، وكانت الإمارات على رأس هذه الوجهات التي استفادت من تقاطر تلك الشركات على أراضيها. ويرى هؤلاء الخبراء أن الثورات كان لها تأثير إيجابي على اقتصاد الإمارات، ممّا أدى إلى انتعاش ملحوظ في عدّة قطاعات، كان منها القطاع المصرفي، عبر تنامي الودائع، نتيجة لارتفاع التّحويلات، والقطاع العقاري الذي شهد تحسّناً عقب الثورات العربية[1].

وعلى إثر الأزمات الناجمة عن الحراك العربي، فقد حول عدد من رجال أعمال ينتمون لدول الثورات العربية استثماراتهم إلى الإمارات، والتي تقدر بمليارات من الدولارات، باعتبارها مناخاً أكثر أمنا وجذبا للاستثمار، وما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني وتوجّهات سياسة الإمارات غير المؤيّدة للانتفاضات العربيّة، مع العلم أن المصرف المركزي الإماراتي نفى استقبال أية تدفقات نقديّة من تلك الدّول[2].

وبالرّغم من صعوبة تتبّع هذه الأموال في ظلّ النفي الرسمي، إلا أن بصماتها واضحة، سواء في حركة النّشاط التجاري والسياحي، أم الإقبال على شراء العقارات وارتفاعها في بعض الإمارات. بالرغم من إحجام أو تحفظ المصارف المحلية في عمليات التمويل والإقراض العقاري[3].

وهذا ما تم تأكيده في تقرير المجلس العالمي للسّياحة والسفر وبحسبه فقد وصل إجمالي الاستثمارات السياحية في دولة الإمارات بنهاية عام2012 إلى 85.4 مليار درهم، مقابل 76.5 مليار درهم بنهاية عام2011 ، بزيادة تصل إلى حوالي 9 مليارات درهم[4].

هذا وقد بلغ إجمالي تصرفات الوحدات السّكنية في دبي، خلال الربع الأول من عام2012، 3805 إجراء، وبلغت قيمتها 57.4 مليار درهم محققة نموا بنسبة 7.5% مقارنة

---

1 - النمر، محمد، (أكتوبر 2012) قمة العقارات العالمية تؤكد انتعاش القطاع في الإمارات، **مجلة الخليج**، ملحق الخليج الاقتصادي.

2 - فاروق، هادي، (01 أبريل 2012) 85.4 مليار درهم استثمارات سياحية متوقعة في الدولة 2012، الإمارات، جريدة البيان الاقتصادي.

3- التطورات الاقتصادية في الإمارات، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص:116.

4- صحيفة" البيان "الإماراتية بتاريخ 1 إبريل2012 م

بالربع الأول من عام 2011[1]، وذلك في ظل ذروة التحولات التي تمحضت عن الحراك العربي. بينما وصل إجمالي قيمة التصرفات العقارية خلال النصف الأول من عام 2014، نمواً بنحو 1.9% مقارنة بالنصف الأول من عام 2013، مسجلاً نحو 57.6 مليار درهم، مقابل 56.5 مليار درهم، في ما تراجع إجمالي عدد إجراءات التصرف بنسبة 13%، مسجلاً 4024 إجراء، مقارنة بـ 4632 إجراء للفترة نفسها من عام 2013[2]، وذلك على الرغم من التحديات الإقليمية خصوصا في ظل تداعيات المد الإرهابي الداعشي في المنطقة.

وفي جانب آخر، فقد شهدت قروض بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية الرّبع الأول من 2012 استقراراً كبيراً مقارنة بمستويات نهاية عام2011 م حيث بلغت 204.1 مليار درهم.، ووصلت ودائع العملاء إلى 208.5 مليارات درهم، بزيادة قدرها 8% عن حجم ودائع العملاء نهاية[3]2011. وذلك بعد مرور أقل من سنة على انطلاق الانتفاضات والاحتجاجات في بعض البلدان العربية.

وأظهرت بيانات أكبر البنوك الوطنيّة ملاءة بنك أبوظبي الوطني أرباحا صافية بلغت 1.04 مليار درهم خلال الربع الأول من عام2012، مقابل 927 مليون درهم للربع الأول من عام 2011 بنمو بلغ12% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وبنمو بلغ44% مقارنة بالربع الأخير من2011 . وكشف بنك أبوظبي التجاري أن صافي الأرباح بلغ 802 مليون درهم بزيادة قدرها 38% عن الربع الأول من عام[4]2011 .

أما فيما يخص تداعيات الانخفاض الكبير لأسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الإمارات، فقد أكد صندوق النقد الدولي، أن الإمارات الدولة الأكثر تحصينا والأكثر قدرة على التعافي السريع من تبعات التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية وذلك راجع إلى السياسة التي تتبعها الدولة من خلال تنويع قاعدة النمو الاقتصادي، والحد من الاعتماد على مواردها النفطية، بحيث أصبحت صادرات الدولة النفطية لا تزيد على ثلث صادراتها الإجمالية،

-1 Rajpal, Angad, (2013) **Analyst and Anthony Taylor, Fund Manager,UAE Real Estate 2012 Review And Outlook For 2013**, Emirates MBD, UAE, ,P: 3-5.

2- الألفي، أمير،(4 يوليو 2014) 57.6 مليار درهم تصرفات عقارات دبي في النصف الأول، الإمارات اليوم، على الرابط التالي: http://www.emaratalyoum.com/business/local/2014-07-04-1.691057

3- حسام، عبد النبي، (26 أبريل 2016) "الإمارات دبي الوطني" يحقّق 345 مليون درهم من رسوم الأعمال المصرفية الربعية، الإمارات اليوم، على الرابط التالي: http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-04-26-1.479491

4- التطورات الاقتصادية في الإمارات، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 117.

وتوقع أن يساعدها ذلك على أن تصبح بين أسرع الدول المصدرة للنفط في المنطقة قدرة على استعادة توازنها المالي، لتتجاوز عجز الموازنة وتعود لتحقيق فائض مالي بعد2017 [1].

و في جانب آخر، وفيما يخص انعكاسات الأوضاع الاقتصادية الإقليمية على الاستقرار السياسي في الإمارات فتظهر هذه التداعيات حول قضايا إقليمية هامة خصوصا تلك المتعلقة بعلاقة الإمارات بإيران ودورها في الاتفاق النووي وتداعيات ذلك على الاقتصاد الإماراتي، بالإضافة إلى تداعيات التدخل العسكري في اليمن والموقف الإماراتي من هذا التدخل.

باذئ ذي بدء، تذهب التقديرات لحجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج إلى نحو 22 مليار دولار سنويًا، منها حوالي 80% تخص تعاملات إيران مع دولة الإمارات فقط، وتعود محدودية تعاملات إيران التجارية والاقتصادية مع دول الخليج، لاعتبارات سياسية منذ نجاح ثورة إيران الإسلامية في 1979، ولاعتبارات اقتصادية كذلك، ومن أبرزها أن الطرفين ينتجان سلع تصديرية متنافسة، وهي النفط وبعض الصناعات البتروكيماوية المرتبطة بإنتاج النفط.[2]

والحديث عن تراجع حجم المعاملات التجارية والاقتصادية بين إيران ودول الخليج تقف أمامه مجموعة من التحديات، أهمها موقف دولة الإمارات، حيث تحظى بحجم تبادل تجاري يصل 17 مليار دولار سنويًا مع إيران، ومن الصعوبة تعويضها عن هذا الرقم من قبل دول الخليج.[3]

وسيكون من السهل على إيران وجود بديل لدولة الإمارات كشريك تجاري، بعد اتجاه أمريكا والاتحاد الأوروبي رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران ابتداءا من يناير 2016.

ولذلك لم يأخذ رد الفعل الإماراتي تجاه إيران أكثر من تخفيض التمثيل الدبلوماسي، وليس قطع العلاقات مع إيران[1].

وتفكيكا للمشهد القائم بعد توثر العلاقات الخليجية الإيرانية يتبين أنه لا يوجد من بين الدول الخليجية - باستثناء عُمان - من يشارك دبي فيما يتعلق بالموقف الإيراني، إذ تنظر العديد من هذه

---

1 - الخليج الاقتصادي، (22 أكتوبر 2015) **الصندوق: الإمارات الأسرع في تجاوز تبعات أسعار النفط بفضل التنوع الاقتصادي**، على الرابط التالي: http://www.alkhaleej.ae/economics/page/01c9d749-6c18-482a-aaed-38159a65c855

2 -عبد الحافظ الصاوي، (يناير 2016) **الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة بين السعودية وايران**، مجموعة التفكير الاستراتيجي، ص:8.

3- سعيد، هدى، (يوليو2015) **تداعيات الإتفاق النووي الإيراني على الاقتصادات الخليجية**، التقرير الاقتصادي فى العدد رقم 30 من تقرير الخليج الإستراتيجي، ص: 15

-1 الصاوي عبد الحافظ، (5 يناير2016) **معضلة الإمارات فى الصراع الخليجي الإيراني**، مقال منشور عبر الرابط التالي: http://islammemo.cc/akhbar/arab/2016/01/05/278485.html

الدول إلى إيران باعتبارها خطرًا إستراتيجيا، فالإمارات تستحوذ على 80% من التبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي فيما تعد طهران رابع شريك تجاري للإمارات[1].

إذ قُدّر حجم التبادل التجاري 17 مليار دولار نهاية عام 2014 و15.7 مليار دولار في عام 2013 و17.8 مليار دولار في عام 2012 و23 مليار دولار في عام 2011، ويتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما بين 15 - 20% خلال السنة الأولى التي تلي رفع العقوبات أي في عام 2016[2].

وتعد إمارة دبي مصدر معظم هذا التبادل حيث يعيش فيها نحو 400 ألف إيراني يديرون شبكة ضخمة من الأعمال، ويؤكد ذلك موقف حاكم دبي من إيران في تصريحاته الأخيرة لبي بي سي على أن ما يدفع دبي في اتجاه علاقات طيبة مع إيران وتأييد الاتفاق النووي الإيراني هو "التجارة لا السياسة" ما يؤكد هذا الكلام جود 8000 تاجر إيراني مسجل رسميًا في إمارة دبي وحدها، وبلغت تجارة إعادة التصدير بين الدولتين في النصف الأول من عام 2011 مبلغ 5.32 مليار دولار، وحسب ناصر هاشم بور نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني في دبي قدر الاستثمارات الإيرانية في الإمارات أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الأمريكية وتتراوح بين 200 إلى 300 مليار دولار حيث تمثل ثروة الجالية الإيرانية في الإمارات بما يتراوح بين 20- 30% من حجم ثروة الأصول المادية في الإمارات في عام 2012[3].

إذا فقد تمتعت العلاقة بين الإمارات وإيران منذ استقلال الإمارات العربية المتحدة عام 1971 بحالة من الإدارة المنضبطة لخلافاتهما أفضت إلى انخفاض احتمالية انخراطهما في أي تصعيد إقليمي يمكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بينهما وانخفضت مؤشرات التدخل الكثيف في الشأن الداخلي قياسا بعلاقة طهران مع دول الجوار[1].

1- **لماذا لا تستطيع الإمارات قطع علاقاتها مع إيران؟**، مقال منشور بتاريخ 7 يناير 2016، على الموقع الإلكتروني التالي: http://almawqea.net/news.php?id=4168#.Vww-7PnJzDd

2 - فرانك غاردنر، (14 يناير 2014) انقسام بين دول الخليج إزاء رفع العقوبات عن إيران، بي بي سي عربي، على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140114_uae_iran_gulf_conflict

3 - عوني، مالك، (أبريل 2016) سيناريوهات ما بعد الاتفاق النووي.. الإمارات وإيران من "الاحتواء المرن" إلى "الاحتواء الحرج"، **مجلة السياسة الدولية**،(العدد 204).

1 - المومني، محمد وحامد، خالد وشنيكات، خالد، (2012) رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث " طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 5، العدد 1، ص: 72.

فعلى الرغم من سيطرة إيران على الجزر الإماراتية الثلاث إلا أن الإمارات تحاول أن تكون براغماتية قدر الإمكان في موقفها مع إيران فهي تحاول تحسين العلاقة معها بالرغم من موقف العداء الذي تكنه دول التعاون والمعارض لإيران ودروها الإقليمي، حيث حققت الإمارات فوائد اقتصادية بفضل موقعها كمنطقة ترانزيت للتجارة الإيرانية في سنوات الحصار والعقوبات على إيران، فمنذ فرض العقوبات الأممية عليها مثلت إمارة دبي مكانة مركزية بالنسبة للاقتصاد الإيراني والباب الرئيسي لأهم الواردات التي يحتاج إليها الاقتصاد الإيراني وبالمثل عملت إيران على بناء تواجد اقتصادي مهم بتفعيل استثمارات داخل الإمارات مما ساعد على تخفيف التوتر معها في الخلاف حول الجزر[1].

ومن المتوقع أن تتزايد الروابط الاقتصادية إذ تتجه أغلب التقديرات إلى أن دولة الإمارات ودبي خاصة ستستفيد بشكل مباشر على المدى القريب من جراء رفع العقوبات نظرًا لضعف البنى الأساسية المادية في إيران من موانئ ومطارات ووسائل نقل بالإضافة إلى ضعف في أنظمة التشغيل المختلفة وقلة الخبرات جراء العقوبات الدولية الطويلة التي تم فرضها على إيران؛ وعليه فمن المتوقع أن يعتمد المستثمرون على الدخول إلى السوق الإيرانية ومباشرة الأعمال فيه بما يتوفر لدى الإمارات والشركات العاملة فيها من بنى أساسية وأنظمة تشغيل وبيئة عمل حديثة[2].

في حين على المدى المتوسط والطويل يكون السيناريو مختلف فمن غير المتوقع استمرار اعتماد إيران على البنى الإماراتية بل ستعمل على تطوير بناها الأساسية وتحديث أنظمة التشغيل وبيئة العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية ويؤدي إلى نقل كل التعاملات التجارية والاستثمارية إلى الأراضي الإيرانية، خصوصًا مع اتساع دائرة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لإيران جراء رفع العقوبات عنها[1].

وفي جانب آخر تظهر فرضية أخرى مفادها، أنه من الممكن أن تتخلى إيران عن الإمارات وتبدأ بتنويع شركائها الإقليميين والدوليين، ويرجح أن تسعى الإمارات للاستفادة من أي عملية تنموية ممكن أن تتسارع خلال السنوات المقبلة من خلال الاستفادة من عوائد فرص النمو التي قد تتزايد بعد رفع العقوبات عن إيران وستحاول الإمارات تأسيس شراكات استثمارية تحد

---

1 - التريكي، فتحي، (9 يناير2016) **المعضلة الإماراتية في موازنة العلاقات بين السعودية وإيران**، الخليج الجديد.

2 - مالك عوني، مرجع سابق.

1- نون بوست، (6 يناير2016) العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟، متوفر على الموقع التالي: http://www.noonpost.net

من الآثار التنافسية المتوقعة على اقتصادها ووضعها كمركز إقليمي رئيسي لتجارة إعادة التصدير والخدمات[1].

أما فيما يخص التدخل العسكري الخليجي في اليمن، فلم تنحصر المصلحة الإماراتية من التدخل في اليمن بالبعد السياسي، إنما يستحوذ الجانب الاقتصادي على أهمية أساسية من التدخل العسكري. إذ أن مرفأ دبي يشكل أهمية إستراتيجية للإمارات تفوق حجم العائدات الاقتصادية للميناء نفسه، ويهدف التدخل في مدينة عدن للحفاظ على المناطق الحرّة في الإمارات؛ وتعتبر دبي الآن من أهم المدن اللوجستية في العالم، وبالتالي لا يمكن حصر مكاسب الميناء في العائدات المباشرة، بل هناك عائدات غير مباشرة قد تفوق حجم أرباح الميناء بأضعاف[2].

وبما أن الإمارات ترى في مدينة عدن قضية وجود بالنسبة لها، نظراً للموقع الإستراتيجي لميناء هذه المدينة الذي يطل على مضيق باب المندب حيث تمر 12% من التجارة العالمية، والذي بدوره يعد من أهم ركائز الاقتصاد الإماراتي. وإذ يشكل عامل استقرار والذي يشكل العنوان الرئيسي لاستثمار وازدهار اقتصادي في الدولة الإماراتية[3].

1- مالك عوني، مرجع سابق.

2- تقرير خاص، (18 أغسطس2015) **التدخل العسكري للإمارات بين الإقتصاد والسياسة**، حصاد اليوم، عبر الرابط التالي: http://www.hasadalyoum.com/news8365.html

3- الخفي والمعلن في صراع السعودية والإمارات على اليمن، 23 أغسطس 2015، متوفر عبر الرابط التالي: http://ar.farsnews.com/middle_east/news/13940601000135

المبحث الثالث

الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحراك العربي

المطلب الأول

الوضع السياسي في سلطنة عمان في ظل التحولات الإقليمية الراهنة

حينما بدأ الحراك العربي في عدد من البلدان العربية، وتمكنت بعض وسائل الإعلام العربية كالجزيرة والعربية من نقل جُلِّ ما يجري في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين القريبة من سلطنة عُمان؛ بدأت المسيرات الاحتجاجية في عُمان، وكان أولها بتاريخ 17 يناير 2011 والتي أطلق عليها اسم "المسيرة الخضراء 1"؛ كانت المطالب تتمثل بتحسين الدخل ولجم ارتفاع أسعار السلع وتكاليف المعيشة، انتظرت الحكومة نحو شهر لترد على هذه المسيرة السلمية برفع الحد الأدنى لأجور القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص لتصبح 200 ريال (أي ما يعادل 519 دولاراً أميركياً) بدلاً من 120 ريال.

احتلت تطورات الحراك المساحة الأكبر من اهتمامات ومناقشات الشباب العربي ومعهم الشباب العماني عبر الفضاءات الإلكترونية والمجالس الشعبية ومتابعة القنوات الفضائية؛ إلى جانب اهتمام الإعلام العماني خاصة الصحافة بتلك الأحداث، وخصصت صفحات تتحدث فيها عن ما اصطلح على تسميته -الربيع العربي -وضرورة إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية في معظم الدول العربية وتجنيب الشعوب مخاطر الاعتقال والقتل والتشريد.

ووسط تلك الأحداث نُشرت دعوات للاحتجاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت (فيسبوك وتويتر(للخروج يوم الجمعة 18 فبراير 2011 في مسيرة أطلقوا عليها اسم "المسيرة الخضراء 2"، وذيلت بعض هذه الدعوات بمواد من النظام الأساسي للدولة استند عليها في التمسك بحق الدعوة للمسيرة وهي المادة 29، والتي تتعلق بحرية الرأي والتعبير، والمادة 32 المتعلقة بحق المواطنين في التجمع ضمن حدود القانون. هذه المسيرة عبارة عن عريضة قدمت للسلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد تتضمن مطالبات بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

1- باتميره، أحمد، (19 فبراير 2011) **مسيرة خضراء في سلطنة عمان للمطالبة بإصلاحات ومحاربة الفساد،** جريدة الشرق الأوسط، العدد 11771، متوفر عبر الرابط التالي:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=608950&issueno=11771

اتسمت المسيرتان بخلوهما من العنف وبحماية الشرطة لهما دون تدخل، ثم انطلقت احتجاجات أخرى بتاريخ 25 فبراير 2011 في مدينة صلالة؛ ورغم سلميتها توالت الاحتجاجات في أكثر من مدينة عمانية، كان أبرزها الأحداث التي وقعت في مدينة صحار والتي تطورت الأحداث فيها سريعاً بعد تدخل السلطات الأمنية التي طالبت هؤلاء الشباب بإخلاء موقعهم في الدوار ثم قامت باعتقال بعضهم. أخذت مواقع التواصل الاجتماعي بنقل الأحداث وتوزيعها في الداخل والخارج؛ الأمر الذي وسّع نطاق الاحتجاجات فيما بعد لتغطي مساحة واسعة من الولايات في سلطنة عُمان؛ تطالب بالتغيير وإجراء الإصلاحات في المؤسسات الرسمية تشمل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

- **تلخصت أبرز مطالب الشباب العماني في العناصر التالية:**

1. فصل السلطات التشريعية والرقابية عن الحكومة.
2. إقالة الوزراء الذين مكثوا في الحكومة سنين طويلة واستبدالهم بشباب قادرين على لعب دور أكبر في تحسين معيشة المواطن العماني.
3. منح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية ورقابية وإعطاء الفرصة لأعضائه لأن يصبحوا وزراء في الحكومة.
4. تعزيز استقلالية القضاء من خلال إنشاء محكمة دستورية مستقلة.
5. تعيين رئيس لمجلس الوزراء لفترة محدودة (خمس سنوات) يمكن مساءلته ومحاسبته أمام المؤسسات الرقابية والتشريعية.
6. تطوير الجهاز الرقابي في الدولة، ومحاربة الفساد، ومحاسبة الوزراء السابقين.
7. تحرير الإعلام وعدم استغلال الحكومة له، وتعديل قانون المطبوعات والنشر.
8. إنشاء نقابات وجمعيات مهنية.
9. توفير فرص العمل للشباب العماني، وتحسين مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم[1].

ورغم بقاء السلطات الأمنية والجيش في ولاية صحار؛ إلا أنها لم تتدخل لفض الاحتجاجات والاعتصامات بقوة في أول الأمر؛ بل سعت عبر شيوخ القبائل للتحاور مع الشباب

1- الهوتي، أحمد، (18أغسطس 2012)، **عام على الإصلاحات السياسية في سلطنة عمان**، الجزيرة للدراسات، عبر الموقع التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/201281493652563567.htm

وإيجاد حل يرضيهم. لكن كل المفاوضات لم تُجْدِ ولم تقنع الشباب بترك مواقعهم بل أصروا على ضرورة استجابة الحكومة لمطالبهم، مما حدا لاستخدام الأمن العنف في بعض الفترات. لكن السلطان قابوس آل سعيد أدار الأزمة بحكمه وأصدر أوامره بتنفيذ مطالب الشارع بشكل تدريجي وسريع، ثم صدرت المراسيم والأوامر السلطانية تباعاً للاستجابة لتلك المطالب.

وفي خضم تلك الأحداث تشكلت لدى سلطان عمان قناعة بأن وضعاً جديداً تعيشه البلاد؛ ولابد من إحداث تغيير يلبي طموحات ورغبات الشباب والشارع العماني حتى لا تنزلق البلاد إلى نفق مظلم لا يمكن التكهن بمآلاته؛ فقرر في شهر مارس عام 2011 -وسط تنامي الاحتجاجات الشعبية- تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين لدراسة دور مجلسي الدولة والشورى في الحياة السياسية ومنحهما صلاحيات رقابية وتشريعية، ومراجعة النظام الأساسي للدولة (أي الدستور)الذي لم يكن للمواطنين دور في صياغته في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ورغم أن اللجنة تكونت من مسؤولين حكوميين غير محايدين إلا أن الآمال كانت كبيرة وعريضة بأن شكلا من أشكال التغيير سيكون حاضراً خلال الأشهر التي تلت الاحتجاجات.

بناء على مقترحات اللجنة التي وافق عليها سلطان عمان، صدر عدداً من المراسيم والأوامر السلطانية تتعلق بإجراء تعديلات في النظام الأساسي للدولة، ومنح صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلسي الشورى والدولة، وتعديل في شكل مجلس الوزراء، وكانت أبرز تلك المراسيم الإصلاحية التي لبت الكثير من طموحات المواطنين ومطالبهم:

1. مرسوم بتعديل طريقة اختيار السلطان؛ حيث نص بأن يقدم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان من تنتقل إليه ولاية الحكم من بين أحد أفراد العائلة؛ فإذا لم يتفق مجلس العائلة على اختيار السلطان قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الشورى والدولة ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنان من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في وصيته أو رسالته إلى مجلس العائلة[1].
2. مرسوم بمنح مجلسي الشورى والدولة الصلاحيات الرقابية والتشريعية من خلال مناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على المجلسين ورفعها إلى السلطان، كما تحال مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة إلى المجلسين، كما يمكن للمجلسين اقتراح

1-جريدة الوطن العمانية، (20 أكتوبر2011) **تعديل بعض أحكام النظام الأساسي**، متوفر عبر الرابط التالي:
http://www.alwatan.com/graphics/2011/10oct/20.10/index.html

مشروعات القوانين، كما أجاز المرسوم استجواب مجلس الشورى أياً من وزراء الخدمات في حال تجاوز الوزير صلاحياته وخالف القانون.

3. تُنشأ المجالس البلدية في كل ولايات السلطنة، وتُجرى الانتخابات العامة بين المواطنين لاختيار أعضاء المجلس البلدي، وتشمل اختصاصات المجالس النظر في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنموية.

4. فصل جهاز الادعاء العام عن السلطة التنفيذية، ومنحه كامل الاستقلالية للقيام بمهامه.

5. فصل الجهاز القضائي عن وزارة العدل ليصبح القضاء مستقلاً ويمارس كافة أنشطته ومهامه بعيدًا عن السلطة التنفيذية؛ على أن يكون السلطان رئيسًا للسلطة القضائية .[1]

6. إقالة الوزراء الذين طالب الشعب بإعفائهم؛ واستبدالهم بوزراء جدد أبرزهم من أعضاء في مجلس الشورى، أما الإقالة فقد شملت وزراء مقربين من السلطان؛ كوزير المكتب السلطاني؛ ووزير ديوان البلاط السلطاني؛ والمفتش العام للشرطة والجمارك؛ ووزير الاقتصاد الوطني؛ ووزير التجارة والصناعة.

7. توفير 50 ألف فرصة عمل للشباب العمانيين في القطاعين العام والخاص؛ والعمل على استيعاب حوالي 30 ألفًا آخرين خلال سنتي 2012 و2013، ومنح الشباب الباحثين عن عمل مبلغًا شهريًا قدره 150 ريالاً عمانياً لكل شاب إلى حين حصوله على وظيفة مناسبة.

8. توفير مقاعد إضافية للدراسة الجامعية؛ وابتعاث الطلبة المتفوقين للدراسة في الخارج ليصل عددهم إلى نحو 36 ألف طالب وطالبة.

9. زيادة دخل أسر الضمان الاجتماعي، ومساعدتهم للحصول على مسكن مناسب، وتقديم القروض الميسرة لهم.

10. إنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك التي تقوم بمراقبة الأسواق والأسعار وضبط المخالفات مثل رفع الأسعار دون مبرر.

11. تحسين أداء جهاز الرقابة المالية والإدارية؛ حتى يتمكن من مراقبة تصرفات الموظفين العموميين على المال العام وتحويل من يرتكب جريمة في حق المال العام إلى القضاء.

1- جريدة الأنباء الكويتية، (18 نوفمبر 2011) **عُمان 2011.. إصلاحات سياسية واقتصادية ودستورية.. وترسيخ للديموقراطية بقيادة السلطان قابوس**، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alanba.com.kw/weekly/arabic-international-news/reports-and-issues/243179/18-11-2011.

12. إنشاء مجلس أعلى للتخطيط لوضع الخطط الإستراتيجية لكل القطاعات المهمة في البلاد برئاسة السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد شخصياً[1].

وبفعل هذه الحزمة الإصلاحات سيطر الهدوء على النّاس، وازدادت شعبيّة السلطان .ومن أبرز ما حملته تلك الإصلاحات هو منح مجلس عُمان الحقّ الرّقابي والتّشريعي[2].

إن الأوضاع الاجتماعية كغلاء المعيشة، وزيادة عدد السكان-خاصة الشباب-، وترهل الخدمات الحكومية؛ أدت إلى حالة اللامبالاة بالمسؤولية الوطنية تجاه الدولة في مقابل تعاظم شأن بعض الأفراد داخل مؤسسات الدولة وزيادة ثرواتهم في وقت قياسي، كل ذلك شكل منعطفاً نحو التغيير والإصلاح؛ ثم كان التدخل الحكيم من سلطان عمان سريعاً للحيلولة دون تفاقم المشكلات؛ وهذا ما دعا كل مكونات الشعب إلى أن تطالب بضمان سيادة القانون، وإرساء قواعد دولة المؤسسات، والاستمرار في نهج الإصلاح والتطوير، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحرص على الحوار، وإشراك كافة فئات الشعب في القرارات المصيرية المرتبطة بمصالح الوطن والمواطن، والاهتمام بالموارد البشرية تعليمًا وتدريبًا وتشجيعًا وإجراء الإصلاحات الهيكلية لاستيعاب الشباب الخريجين في مختلف الوظائف والمهن وخاصة في القطاع الخاص[3].

ودخلت عمان عام 2013 في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأبرزها تلك التي تتعلق بالإضرابات –وخاصة في مجال شركات النفط وقطاع التعليم– من عام 2012 إلى 2013. كما برزت إلى السطح قضايا فساد لم تكن مطروحة للرأي العام قبل 2011، وفي الموضوع ذاته، انضمت السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أما بالنسبة إلى التشريعات، فباستثناء قانون المعاملات المدنية[4]، لم يشهد عام 2013 أي إصلاحات في النظام الأساسي للدولة. ويمكن أن يوصف المرسوم السلطاني الخاص بتوحيد الرواتب كواحد من أهم المراسيم التي تفاعل معها العُمانيون إيجابيًا.

1- جريدة عُمان، (27 مايو2011) **ترحيب واسع النطاق بالمراسيم السامية لإعادة تنظيم هيئات وكيانات اقتصادية وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط**، متوفر على الرابط التالي:

http://main.omandaily.om/node/97478

2- التطورات السياسية في عمان، ضمن كتاب الخليج 2013" الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص: 75.

3- العبري، مالك، (19 سبتمبر 2012) **قراءة في الديمقراطية العمانية: الإنجازات والتطلعات**، متوفر عبر الموقع التالي:

http://malikalabri.com/malik/?topic

4- موقع الجريدة الرسمية الالكترونية، (6 مايو 2013) **مرسوم سلطاني رقم 2013/29 بإصدار قانون المعاملات المدنية**، http://omanlegal.org/law/omanlegal/omanlegal-1301.pdf

وتُهيمن الطائفية على المجتمعات في الخليج بدرجات متفاوتة، ولكن لا يوجد لها أي واقع في عُمان. فعلى الرغم من تنوع المذاهب الإسلامية والأصول العرقية للمجتمع العُماني، إلا أن الدولة لم تقف إلى جانب أي طائفة أو عرق. مما يوحي بعدم تحيز الدولة إلى أي جماعة بشكل فاعل.

وكان عام 2013 السياسة العمانية الخارجية. إذ رعت سلطنة عمان مفاوضات سرية بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أعلنت السلطنة، على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي بن عبد الله، رفضها لإقامة إتحاد دول مجلس التعاون، مشيرا لانسحاب مسقط من المجلس في حال قيام الإتحاد[1].

وتوالت الإصلاحات في سلطنة عمان وبلغت أوجها في عام 2014 على الرغم من الوضع الصحي للسلطان قابوس، إذ اعتبر ذلك من أبرز الأحداث التي وسمت عام 2014 في سلطنة عُمان وذلك إثر خضوع السلطان للعلاج في ألمانيا منذ شهر يوليو 2014. فللمرة الأولى، تطرق ديوان البلاط السلطاني إلى الوضع الصحي للسلطان في بيان علني، وسادت السلطنة بعده حال من القلق قبل أن يوجّه السلطان رسالة إلى الشعب. ورغم هذا الوضع الصحي للسلطان فقد تواصلت سلسلة الإصلاحات في البلاد، إذ أنه فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، فقد سُجِّل صدور قوانين عدة، مثل قانون تحديد مفهوم الحصانة ونطاق تطبيقها، وقانون الطفل، وقانون حماية المستهلك، وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، إضافة إلى المرسوم رقم 2014/38 المتعلق بقانون الجنسية، والذي عده بعض المراقبين نتيجة لبدء تطبيق الاتفاقية الأمنية الخليجية، أو مقدمة للتضييق على النشطاء الحقوقيين عبر سحب الجنسيات منهم كما هو معمول به في الدول المجلس. أما الشأن الحقوقي، فبقي على حاله عبر استدعاء نشطاء حقوقيين للتحقيق بسبب كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما مُنع عدد منهم من السفر.

وفي الوقت نفسه، واصلت مسلسل كشف الفساد، ولم يتوقّف هذه المرة عند عقود النفط والغاز، بل انتقل إلى موظفين كبار على رؤوس مؤسسات كبيرة في السلطنة[2].

وقد صادقت السلطنة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2014/28، والتي تهدف إلى" تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل

---

1 - التطورات السياسية في عمان، ضمن كتاب " **الخليج 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال**، مرجع سابق، ص: 98-108.

2 - الشحري، محمد، التطورات السياسية في عمان، ضمن كتاب **الخليج 2015" الثابت والمتحول: الخليج والآخر**، مرجع سابق، ص: 67-68.

أشكاله وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في منع ومكافحة الفساد". ويمكن للمواطن في السلطنة الاستفادة من هذه الاتفاقية في تطوير القوانين والتدابير القضائية لمنع الفساد[1].

منذ سنة 2011 إلى حدود الآن، حقق العمانيين البعض من طموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية على الرغم من بعض الصعوبات التي اعترضت العملية الإصلاحية وذلك في ظل التحولات التي شهدتها البلاد العربية، فلقد أثبتت الحالة العمانية أنها كانت هادئة؛ وذلك بسبب الاستجابة من لدن سلطان عمان؛ وتحقيقه بعض المطالب الشعبية التي كانت مطالب شرعية منذ بداية الإصلاحات السياسية قرابة الخمس سنوات.

ومن على نحو آخر، فعلى مستوى سياستها الخارجية فقد أفرزت التحديات التي برزت في منطقة الخليج العربي، ومع تسارع الأحداث في منطقة الخليج العربي وتطورها، ووصولها في أحيان إلى مواجهات وحروب، سياسة عمانية ممزوجة ما بين الهدوء والحياد في المواقف، أو لعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية، فمع تجدد حالات الاضطراب في المنطقة بعد الحراك العربي تمسكت عمان بخيارها السياسي الذي اقتضى ألا تعادي أو تحالف أي طرف على حساب أطراف دولية أخرى؛ فبينما قطعت دول الخليج علاقاتها مع نظام بشار، استمرت عمان في مخالفة الموقف الخليجي إذ بقيت على اتصال مع نظام بشار والمعارضة في الوقت ذاته[2].

أما فيما يخص التدخل العسكري في اليمن وفي تعليق على عدم مشاركة عمان في التحالف العربي في اليمن قال وزير الخارجية العماني: إن عمان ليست جزءاً من عاصفة الحزم؛ لأن عمان بلد سلام.[3]

وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني وحين فرض الحصار الاقتصادي، كانت مسقط تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب، إذ استضافت مسقط اجتماعات سرية بين دبلوماسيين وقادة أمنيين من كلا الطرفين، منذ العام 2011 في محاولة للوصول إلى أرضية مشتركة، إلى أن تكللت

---

1 - **المراسيم السلطانية**، موقع وزارة الشؤون القانونية متوفر عبر الموقع الرسمي للوزارة:
http://www.mola.gov.om/royals.aspx?page=2&Gzy=2014

2 - الخويلدي، ميرزا، **عمان تدخل على خط الوساطة لحّل الأزمة السورية وتستقبل وليد المعلم**، جريدة الشرق الأوسط، العدد (13401)، 07 أغسطس 2015.

3 - براونينج، نوح، (2 أبريل 2015) **مقابلة-وزير خارجية عمان: أطراف الحرب في اليمن ما زالت غير مستعدة للحوار**، http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MT2FJ20150402

جهودها بالنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 من خلال توصل إيران إلى اتفاق جنيف مع مجموعة الدول 5+1 حيث استضافت عمان جولات المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني بين إيران ومجموعة 5+1 التي انعقدت في مسقط في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وكان أبرز أقطابها وزيرا خارجية إيران والولايات المتحدة: محمد جواد ظريف وجون كيري. وقد أفضت جولة المفاوضات تلك إلى اتفاق الإطار الذي وقعه الطرفان في لوزان السويسرية في نيسان/أبريل 2015، تمهيداً للاتفاق النهائي الذي أبرم في 14 تموز/يوليو2015 [1].

ومن خلال ذلك فالممكن أن تستمر علاقة سلطنة عمان بسياسات دول المجلس كما هي عليه الآن، فما عرف عن عمان من سياسة محايدة بعيدة عن الاحتدامات السياسية، وما ينعكس من جراء هذه السياسة من استقرار سياسي لعمان، لن يدفعها إلى الدخول في حلبة الصراع الإقليمي، خاصة مع جارتها إيران، فعمان لا ترى نفسها دولة إقليمية لها ثقلها وطموحاتها في المنطقة، ومن ثم قد تستمر عمان الدولة المحايدة مع جميع الأطراف، ومنهم دول المجلس، ومن خلال السيناريوهات المتوقعة فمن الممكن أن يعكس هذا الوضع أثره غير الإيجابي في دول الخليج المناوئة لإيران في حال تطورت العلاقات العمانية الإيرانية، وخاصة في جانبها الاقتصادي.

من صفوة القول، تسعى سلطنة عمان بلعب دور الوساطة والحياد من أجل خلق بيئة مستقرة مجاورة لها؛ وذلك لعدم رغبتها في الدخول في أي صراع، ولكونها تحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً بإشرافها على مضيق هام جداً، يعد شريان الحياة للعالم، ما يجعل الصراع من حولها مهدداً حقيقياً قد يؤثر سلباً في الموقع الجغرافي الذي تمتاز به.

المطلب الثاني

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي في سلطنة عمان

تدرك كل الأنظمة الملكية في مجلس التعاون الخليجي أنّ أنظمتها الاقتصادية لا يمكن أن تبقى معتمدة على النفط إلى الأبد. لكن، من المتوقع أن ينفد احتياطيّ النفط الخام في عمان بشكل أسرع بكثير من احتياطي المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة المجاورتين، ما يشكل ضغطا أكبر على عمان لزيادة دور القطاعات غير النفطية في اقتصادها. وسيخضع

1 - البلوشي، مريم يوسف، مرجع سابق، ص: 59-60.

استقرار سلطنة عمان السياسي الفريد من نوعه للاختبار إذا أثار الإصلاح الاقتصاديّ المستقبليّ اضطرابات، وافتقدت للسبل الكفيلة لمجابهة التحديات كما كانت تعتمد عليها في السابق[1].

وبعد أسابيع عدة من تنحّي الرئيسين التونسيّ والمصري تحت الضغط الشعبي في يناير وفبراير 2011، انضمت عمان إلى قافلة الأمم التي اختبرت الحراك العربي. فخرج الشباب العماني في تظاهرات استمرّت لأيّام عدة في صحار ومسقط، مطالباً بإصلاح سياسيّ واقتصادي. لكنّ الاضطرابات في عمان كانت بسيطة مقارنة بالحراك العربي في الدول العربيّة الأخرى، خصوصاً سوريا. ولقي ستّة متظاهرين مناهضين للحكومة حتفهم في اشتباكات مع الشرطة، وأضرمت النيران في أحد المحلات التجاريّة.

وخلافاً للأنظمة العربية الأخرى التي شنّت حملات شرسة على المتظاهرين في أوائل العام 2011، ردت السلطات العمانيّة بتقديم تنازلات، لا باللجوء إلى القوّة الغاشمة. فاعترفت الحكومة العمانيّة علناً بـ "حقوق المواطنين القانونيّة" - لكنّها أدانت "التخريب" – وزادت الإنفاق الحكوميّ على البرامج الاجتماعيّة المخصّصة للاستجابة لشكاوى المتظاهرين الاقتصاديّة. وفيما طالبت المظاهرات واسعة النطاق في الدول العربيّة الأخرى بسقوط الحكّام، أعلن المتظاهرون العمانيّون المطالبون بالإصلاح ولاءهم للسلطان قابوس، معربين عن دعمهم للنظام الملكيّ ومطالبين في الوقت نفسه بإدخال تغييرات عليه.

وساهم ردّ فعل الحكومة على التظاهرات في مسقط وصحار في تهدئة الأوضاع. فأثناء الحراك العربي، حافظت مسقط على الاستقرار والسلم في البلد، وظلّ السلطان قابوس يتمتّع بشعبيّة لم يعرف مثلها أيّ زعيم آخر في الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين. ومع أنّ التمرّد والإرهاب والتدهور الاقتصاديّ والتدخّل العسكريّ الأجنبيّ والاضطرابات الطائفيّة أدّت إلى مقتل ملايين العرب وتهجيرهم في السنوات الأربع الأخيرة، إلا أنّ الشعب العمانيّ بشكل عامّ يقدّر تناغم العلاقات بين مختلف القبائل والإثنيّات والطوائف الدينيّة في السلطنة، بالإضافة مستوى الاستقرار والازدهار العالي الذي سمح لقطاع السياحة في عمان بالنموّ.

وقد كان لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال 2012، وزيادة إنتاج النفط الخام، أثر إيجابي على الأداء الكلي للاقتصاد في السلطنة. إذ ركزت سياسة الحكومة على قضايا سوق العمل والاستثمارات العامة كرد فعل على الدعوات إلى توفير المزيد من فرص العمل

---

1 - التطورات الاقتصادية في عمان، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 143-144.

وتحسين مستوى المعيشة وللإبقاء على "السلم الاجتماعي". فقامت بتوسيع التوظيف في القطاع العام، ورفع الأجور والمزايا، وتقديم إعانات مالية للباحثين عن عمل. وتمكّنت من التوسع في الإنفاق وزيادة الاستثمار في المشاريع الاجتماعية وإنشاء بنية تحتية جديدة بفضل عائدات النفط المرتفعة[1].

وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي المدني 194,326 عاملًا وعاملة في 2012، بزيادة قدرها 5% عن عام 2011، وبلغت نسبة العمانيين منهم 86%. ووصل عدد العاملين في القطاع الخاص إلى 1,488,948 عاملًا وعاملة في 2012، بزيادة قدرها 15.5% عن عام 2011. واستمر التراجع في نسبة العاملين من العمانيين في القطاع الخاص من 13.5% إلى 11.5%. ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد الوافدين في القطاع الخاص واستقالة عدد كبير من المواطنين من هذا القطاع للعمل في القطاع العام في 2011 و2012، بعدما فتحت الحكومة أبواب التوظيف في القطاع العام إثر مظاهرات 2011[2]. ومع توحيد جدول رواتب العاملين في القطاع العام في 2013 والذي زاد من نسبة الأجور التي يتقاضاها هؤلاء[3].

كما تم الإعلان عن 50 ألف فرصة عمل للمواطنين، ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 200ريال عُماني)زيدت مؤخرا لتصل إلى 325 ريال عُماني(، وإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وتخفيض مساهمة الموظفين لصندوق التقاعد من 8% إلى 7%، ورفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة مؤسسات التعليم العالي، ومنح الباحثين عن عمل المسجلين لدى وزارة القوى العاملة مبلغا شهريا قدره 150 ريال عُماني إلى أن يحصلوا على عمل، وتم استحداث علاوة غلاء معيشة لجميع الموظفين بالقطاع الحكومي، وأوقفت رسوم عبور المركبات المتجهة إلى خارج البلَد عبر المنافذ البرية، وتم السماح بإنشاء بنوك إسلامية. وفي الجانب التعليمي، تم زيادة أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي من خريجي الدبلوم العام" الثانوية العامة"، كما أعلن عن إنشاء جامعة حكومية ثانية، وتم طرح قرابة 1000 بعثة للدراسات العليا.[4]

---

1 - الفصل التاسع: (2013) **الاقتصاد والمال،"** الكتاب الإحصائي السنوي، متوفر على الرابط:
http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/book/SYB2013/14-National%20Accounts.pdf

2 - جريدة عمان،(26 مارس 2012) **"إقتصادية الشورى تركز في مناقشاتها على جوانب تهم المواطن وترفد الإقتصاد الوطني،"**ص: 10.

3 - العربية، (26 نوفمبر 2012) **عُمان تعول على القطاع الخاص لتوظيف شبابها"**، متوفر على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/26/251812.html

4 - الشقصي، عبيد بن سعيد، (4 ديسمبر/ كانون الأول2013) **مسيرة الإصلاحات في سلطنة عُمان**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص: 5-6.

وبالرّغم من النمو الاقتصادي العالي ظاهرياً، فإنّ معدلات البطالة بين المواطنين لا تزال مرتفعة نسبياً والهاجس الأكبر الذي يُواجه الحكومة على المدى القصير، وعلى الرّغم من عدم توفّر بيانات دقيقة، إلاّ أنّ نسبة الباحثين عن عمل تُقدّر بحوالي25% . وعلى الرّغم من ازدياد معدّلات العمانيين العاملين في القطاع الخاص، إلاّ أنه لا يزال القطاع الحكومي يلعب دوراً أساسياً في توظيف الباحثين عن العمل من المواطنين، وتشير الأرقام المنشورة إلى أنّ أكثر من 47%من العمانيين العاملين يعملون في القطاع الحكومي. وكما هو الحال في باقي دول المجلس؛ يُسيطر الوافدون على أغلبية الأعمال في السّلطنة وخاصة في القطاع الخاص، حيث يستحوذ الوافدون على77% من إجمالي الوظائف و 86%من الوظائف في القطاع الخاص. والوظائف المُتاحة في القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة، أو شبه ماهرة، وظروف العمل فيها صعبة وأجورها متدنيّة، وبالتالي لا يُقبل عليها المواطنون[1].

الجدول 10 نسبة البطالة (%) من إجمالي القوى العاملة في سلطنة عمان

2015	2014	2013	2012	2011	**السنوات**
7.3%	7.2%	7.3%	7.4%	7.5%	**نسبة البطالة**

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

لكن على الرغم من الحفاظ على الاستقرار، لم يصبح النظام السياسيّ الملكي في عمان نظاماً ديمقراطياً، ولا تزال السلطة في يد السلطان قابوس. ويستنتج المراقبون أن الحكومة، وبصفتها دولة ريعيّة، نجحت في إخماد تطلعات المواطنين الديمقراطيّة مقابل منافع مادية تتمثل بإنفاق حكومي سخي على البرامج الاجتماعيّة.

في ظلّ هذه الظروف، يكمن تحدي الحكومة العمانيّة في الحفاظ على هذا الاتفاق غير الخطي مع مواطنيها في الوقت الذي يفرض فيه تراجع أسعار النفط ضغوطاً ضريبية جديدة[2].

يتبين من خلال ما تقدم أن الأوضاع الاقتصادية كانت المحفز الأكبر الاحتجاجات في عُمان، إلا أن هذه الأوضاع لم تكن وليدة فبراير 2011 أو ما تلاها من أوضاع إقليمية ناجمة عن

---

1 - التطورات الاقتصادية في عمان، ضمن كتاب **الخليج 2013" الثابت والمتحول**، مرجع سابق، ص: 143-144.

-2 Cafiero, Georgio, (Junuary 2,2015) **Will oil price drop weaken Qaboos?,** The Pulse Of The Middle East, Available In website:
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2014/12/oman-oil-gcc-budget

أزمات إقليمية خصوصا في دول الجوار، فما الذي حفّز العُمانيين على الخروج في احتجاجات غير مسبوقة؟ يمكننا أن نطرح في هذا المقام رؤيتين لتفسير محفزات الصمت والاحتجاج، الأولى هي دوامة الصمتSpiral of Silence والأخرى تدحرج الثلج Snow Ball. تفسر النظرية الأولى أسباب عدم التظاهر أو الاحتجاج بينما تفسر الثانية محفزات التظاهر والاحتجاج. فالأولى ترى أن الأقليات في الرأي يصعب عليها التعبير عن رأيها إذا كانت الأغلبية تتبنى رأيا مخالفا لهم. ويفسر التزام الصمت بالخوف من تهميش الأغلبية للأقلية وعزلها مجتمعيا أو الخوف من العقاب[1].

أما التفسير الثاني، فيرى أن تأثير الحراك العربي الذي بدأ في تونس وامتد إلى مصر وغيرها تدحرج وامتد إلى عُمان مثل تدحرج كرة الثلج التي تجمع مزيدا من الثلج أثناء حركتها. لقد ساهمت الظروف القائمة مع الدور الذي لعبته وسائل الإعلاَم في تشجيع المزيد من الجماهير على الانضمام، وكسر دوامة الصمت التي التزم بها العُمانيون لفترة طويلة سواء كان ذلك بسبب حاجز الخوف الذي كان يسكن مخيلة البعض أو بدافع حب السلطان والرضا بما أنجز خلًل الفترة الماضية. فغالبية العمانيين يدينون بالعرفان للسلطان قابوس وللنهضة التي شهدتها البلًد منذ توليه الحكم خاصة الجيل الذي تعدى سن الأربعين. فقد ولد هؤلاء وعاصروا حركة التغيير واستطاعوا أن يقيموها عن قرب. أما الجيل الجديد من فئة الشباب وهم المحرك الأكبر والفاعل الرئيس في هذه الاحتجاجات فإن تطلعاتهم ومقارناتهم لا ترتبط جميعها بالسياق التاريخي الداخلي وإنما بالواقع الحالي وما يمليه عليهم من نماذج قائمة حتى من الخارج. وهذا بحد ذاته ليس عيبا وإنما رغبة منهم بأن يصبح المجتمع العُماني أفضل حالا على الأقل من وجهة نظرهم[2].

أما فيما يخص انعكاسات الأوضاع الاقتصادية الإقليمية على الاستقرار السياسي في سلطنة عمان فتظهر تداعياتها حول قضايا إقليمية هامة خصوصا تلك المتعلقة بعلاقات سلطنة عمان بايران ودورها في الاتفاق النووي وتداعيات ذلك على الاقتصاد العماني، بالإضافة الى تداعيات التدخل العسكري في اليمن والموقف العماني من هذا التدخل.

تقيم سلطنة عمان علاقات جيدة مع إيران ويعود محور وأساس هذه العلاقات إلى الجانب الجغرافي الذي يتمثل في مضيق هرمز الذي يقع بين إيران وعمان وهو ما قد يمكن عمان من القيام بدور الوسيط والمساعد في الأزمة اليمنية بالإضافة إلى السواعد العمانية التي بُذلت قبل

-1Worrall, James,)2012)"**Oman: The "Forgotten" Corner of the Arab Spring.**" Middle East Policy, Vol. 19, No. 3, 98-115.

2- الشقصي، عبيد بن سعيد، مرجع سابق، ص: 4.

الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى على رأسهم الولايات المتحدة خاصة وأن عمان تتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة وترتبط بالولايات المتحدة من خلال العديد من الاتفاقيات العسكرية، وتظهر رغبة عمان في الحفاظ على هذه العلاقات الطيبة مع طهران، في ظل التنافس الشديد والخصام الكبير مع السعودية، من خلال رفض عمان المشاركة في العمليات العسكرية التي يشنها التحالف العربي في اليمن وذلك لأن إيران فقط تعتبرها عمليات خطيرة[1].

أما عن الجانب الإيراني فترغب إيران في استمرار هذه العلاقات الجيدة مع عمان وذلك لسببين أساسيين: **الأول:** يتمثل في إمكانية أن تكون عمان هي الحليف الوسيط بين السعودية وإيران لتحسين العلاقات بينهما والوصول إلى نقطة مشتركة بين إيران والسعودية.

أما **السبب الثاني:** فيتمثل في أن عمان جار لن يبتعد أبداً بالنسبة لإيران وبالتالي فهي ضمن مجال المحيط الحيوي الإيراني لذلك فلابد من الاستمرار في هذه العلاقات الجيدة اقتصاديا، وهذا ما يغذى هذه العلاقات بالتبادل التجاري بين البلدين والذي وصل في العامين السابقين إلى حوالي 200 مليون دولار ويتبلور هذا التقارب بصورة واضحة في توقيع عمان وإيران اتفاقية لترسيم الحدود البحرية وهو ما يؤكد على توطد العلاقات بين الدولتين وهذا كله في ظل انشغال السعودية بالحرب ضد الحوثيين الذين تدعمهم إيران[2].

إذن، فلا يبدو الوجه الاقتصادي للعلاقة بين عمان وإيران أقل أهمية من البعد السياسي، وقد ظهر أوج هذا التعاون بين البلدين في شقه الاقتصادي في مجال الطاقة، إذ وقَّع البلدان اتفاقاً يقضي بمد خط أنابيب لتصدير الغاز الإيراني إلى عمان في مارس 2015، وذلك لمدة 25 عامًا لبيع غاز طبيعي بقيمة 60 مليار دولار لمسقط[3]، حيث سيصل حجم الصادرات منه إلى قرابة 10 مليارات متر مكعب سنوياً، وفي جانب التبادل التجاري بين البلدين بلغ حجمه سنوياً مليار دولار تقريباً، في حين أشار وزير التجارة والصناعة العماني إلى أن هناك 259 شركة إيرانية تعمل في عمان، وهو ما يؤكد الأنباء حول اتفاق الجانبين على إنشاء غرفة تجارية مشتركة لتعزيز التنسيق والتبادل التجاري، كما أعلن عن ذلك في 2014، وقد نقلت صحيفة تفاهم الإيرانية، بتاريخ 9 سبتمبر من العام 2015، وهي مقربة من الرئيس روحاني، تصريح حميد جيت جيان، وزير

1-صلاح، عبد اللطيف، (28 سبتمبر2015) السياسة الخارجية العمانية: عمان بين الخليجيين وإيران، إضاءات، عبر الموقع الالكتروني: http://www.masralarabia.com

2 - مازن، شريف، (23 أغسطس 2015) **الجار اللدود: خرائط التقارب والتباعد الإيراني-الخليجي**، مركز فكر للدراسات السياسية والأكاديمية، متوفر على موقع المركز: http://fekr-online.com

3- وول ستريت: (3 سبتمبر2015) **عمان والإمارات المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي والسعودية أكبر الخاسرين**، مركز القلم للدراسات والأبحاث.

الطاقة الإيرانية، بعد لقائه أحمد بن محمد الشهي وزير شؤون البلديات والمجاري المائية بعمان، بأن إيران لا ترى أي حدود أو شروط مسبقة لمساعدة عمان في بناء السدود وحل مشكلات الري هناك، وأشار الوزير العماني كذلك إلى أن مصادر المياه العذبة في عمان تقع على الحدود الساحلية، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الملوحة فيها، وقلة كميتها، وتواجه عمان عجزاً في مياه الري الزراعي في السنة القادمة بنسبة 300 مليون متر مكعب، وأن أكثر من 60% من احتياطي المياه العذبة لدى عمان تتبخر خلف السدود الموجودة[1].

وإن عمان تسعى من هذه العلاقات الجيدة مع إيران إلى تحقيق نوع من الموازنة والتوازن في مجلس التعاون خاصة مع السعودية وما يؤكد على ذلك الاتفاق الثنائي بين عمان وإيران لإمداد السلطنة بالغاز الإيراني.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول، بأن عمان سوف تلعب دور محوري وأساسي في تشكيل خريطة المنطقة،خاصة بعد الاتفاق النووي الذي يعد بمثابة الانفتاح دولي لإيران، ويدعم القول السابق تمتع عمان بعلاقات جيدة جداً مع الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وخاصة الولايات المتحدة أما من الناحية الداخلية فكما ذكرنا أن عمان هي بلا شك سوف تصبح الوسيط الذي قد يقوم بتحسين العلاقات بين إيران ومنافسها الأساسي السعودية[2].

و قد بدأ رسمياً رفع العقوبات الاقتصادية على إيران منذ يناير 2016، مما يعني إطلاق حركة اقتصادية كبيرة بينها وبين دول الجوار من شأنها أن تعوض بعض الخسائر التي منيت بها تلك الأسواق بسبب انخفاض أسعار النفط. وتبدو سلطنة عمان المعنية الأساسية في هذا القرار، بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها محطة أساسية للتجارة بين إيران والعالم لا سيما الأسواق الأفريقية وحتى الأوروبية. من دون أن ننسى الدور الكبير الذي تولته السلطنة في مسار المفاوضات ما يمنحها امتيازاً كبيراً في هذا المجال[3].

---

1 - تقدير موقف، (11 يناير2016) **مسار الاختلاف بين عمان ومجلس التعاون الخليجي... إلى أين؟**، القاهرة، وحدة الرصد والتحليل، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ص: 6-7.

2- شريف مازن، مرجع سابق.

3- موقع الشبيبة العماني، (11 أبريل2016) **كيف تستفيد السلطنة من رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران؟**، متوفر عبر الرابط التالي:http://www.shabiba.com/article/122923

إذ أن السلطنة السنوات الماضية حافظت على علاقات ودية بينها وبين ايران، والآن تبرز الحاجة إلى استثمار تلك العلاقات في دعم مختلف القطاعات المحلية بما يتماشى مع الخطة الخمسية التاسعة، وتهدف إلى تنويع وتنشيط الدورة الاقتصادية الكاملة في البلاد[1].

وكانت إيران قد أعلنت أن البلاد بحاجة إلى استثمارات أجنبية تصل إلى حد الخمسين بليون دولار لتحقيق نمو بنسبة 9 في المئة، ما يعكس انفتاحاً إيرانياً كبيراً على الخارج من الممكن أن تكون لعمان حصة كبيرة فيه.

وهذا ما أكده الرئيس التنفيذي لشركة الثقة الدولية للاستثمار أحمد كشوب إن أمام السلطنة فرصة تاريخية قد لا تتعوض، لفتح الجسور الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، لا سيما أن إيران تحتاج إلى بناء علاقات تجارية قوية مع الجوار الذي يعاني من مشكلات عدة، فتعتبر السلطنة الملاذ الآمن وأكثر استقراراً اقتصادياً وسياسياً في المنطقة، ما يجعلها تضع السلطنة على رأس أولوياتها. وأن إيران الآن بحاجة إلى تطوير اقتصادها والبنية الأساسية، وأن تسد النقص الذي كان يشوب بعض القطاعات الداخلية، ويمكن اعتبارها الآن ورشة قائمة، لذا لا بد من الاستفادة من هذه الأمور، وزيادة حجم الصادرات العمانية إلى إيران، وحتى الاستثمار فيها[2].

وإن عمان في الظرفية الراهنة تحتاج إلى الاستثمارات والأموال الأجنبية، ومن الممكن أن تكون الاستثمارات الإيرانية جزءاً كبيراً منها، لكن هذا يتطلب مراجعة سريعة لإجراءات الاستثمار والمعوقات التي تواجهها، لا سيما أن الاستثمارات الأجنبية داخل عمان هي على قائمة أولويات الحكومة، وحاجة اقتصادية لا يمكن التفريط فيها.[3]

أما في ما يخص مجال النفط، فإن رفع العقوبات عن إيران سيحرر تصديرها له مما يؤدي إلى تراجع أكبر في الأسعار، ومن الممكن أن تقوم عمان بدور أساسي حتى في التفاوض من أجل تحديد حجم الإنتاج لوقف هذا التراجع الكبير، مستفيدة من العلاقات القوية مع إيران، مما يساهم في تخفيف الضغط على اقتصاد الوطنين واقتصاديات الدول الخليجية كافة. وإن السلطنة

1-الخطة الخمسية التاسعة (5)، جريدة الوطن العمانية، الملف الاقتصادي، (العدد 11685)، بتاريخ 11 أغسطس 2015، ص: 7.

2- كيف تستفيد السلطنة من رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران؟،مرجع سابق.

3- التميمي، ناسر، (7 ديسمبر 2015) **عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص: 10.

من الممكن أن تشكل بوابة إيران إلى العالم، إذا ما استطاعت فعلياً الاستفادة من قرار رفع العقوبات[1].

إذن فسلطنة عمان أمام فرصة تاريخية، للاستفادة من رفع العقوبات على إيران، ولتنويع اقتصادها وتنشيط التبادل التجاري معها، ودعم الموانئ وقطاع النقل والخدمات اللوجستية. خصوصا أن عمان وإيران وقعتا سابقا عدة اتفاقيات بعشرات المليارات من الدولارات، دخت حيز التنفيذ مع رفع العقوبات عن إيران. ومن الاتفاقيات الموقعة في عام 2014م اتفاقية تصل قيمتها إلى 60 مليار دولار، وتختص بقيام إيران بتصدير 10 مليارات متر مكعب من الغاز إلى السلطنة سنويا ولمدة 25 عاما [2]. وقد أكد المسؤولين العمانيين أن انعكاسات الاتفاق إيجابية على الاقتصاد الوطني، خاصة وان السلطنة وسيط نزيه مع الطرفين وهناك فرص استثمارية كبيرة يمكن ان تستفيد عُمان منها في العديد من القطاعات[3].

من صفوة القول، تواجه دول الخليج العربي تحديات اقتصادية وذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي والصراعات المحيطة في العراق واليمن وخصوصا في ظل التكلفة الاقتصادية الكبيرة لحرب اليمن وغيرها من مخلفات الحراك العربي.

إذن فإن منطقة الخليج العربية -السعودية والإمارات وسلطنة عمان- ولاسيما في المرحلة الحالية محاطة بظروف سياسية واقتصادية متعددة الأهداف والغايات، فالمنطقة العربية بشكل عام تعيش عملية صراع عنيف مع تنامي موجة)الحراك العربي) وذلك في ظل تعقد الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في خضم تصارع الأيديولوجيات والمشاريع الإقليمية والدولية وما ينتظر المنطقة من تداعيات خطيرة جراء أحداث سياسية باتت متوقعة في المنطقة، ولاسيما بالمحيط الخليجي والتي بلا شك سيكون لها تداعيات على الدول الخليجية محور الدراسة إما سلبا أو إيجابا.

1- سعيد، بسمة مبارك، (8 يناير 2014) **قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص: 8.

2 - جريدة الحياة، **عُمان وإيران تسابقان الوقت لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية**، لبنان، بتاريخ 11 أبريل 2016.

3- البلوشي، مريم يوسف، (مارس 2016) أثر العلاقات العمانية-الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 445)، ص: 31-32.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة أن تعمق الرؤية لمدى انعكاس الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دول الخليج العربي خصوصا في دول السعودية، الإمارات وسلطنة عمان، وذلك من خلال دراسة آثار الأوضاع السياسية في المنطقة العربية على اقتصادات هذه الدول.

فبعد إثارة مجموعة من التساؤلات حول الموضوع، بدأنا في الجزء الأول بتقديم **واقع اقتصاد دول الخليج العربي (السعودية-الإمارات-سلطنة عمان) في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن حيث أبرزت الدراسة** المقومات الاقتصادية لكل دولة على حدة مع تحليل أهم المعضلات والتحديات التي تواجه اقتصادات هذه الدول، وتكمن هذه المقومات والتحديات في التالي:

أولا: واقع الاقتصاد السعودي في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن: ففي ما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية: أظهرت الدراسة بأن الاقتصاد السعودي يتكون من عدة قطاعات، أهمها قطاع النفط والقطاع العام، ومن ثم القطاع الخاص، إلا أن تم التوصل لنتيجة مفادها أن جميع تلك القطاعات ونموها وتصاعد استثماراتها يرتبط بحجم العوائد المالية من عملية تصدير النفط. كما أكدت على أن الاقتصاد السعودي يستحوذ على مكانة وأهمّية فريدة بين دول مجلس التعاون، نظرا لكونه الاقتصاد الأكبر حجما وعددا من ناحية السّكان والقوى العاملة. أما فيما يخص التحديات فقد أبرزت الدراسة أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المملكة تتشابه مع باقي دول المجلس، إذ تبرز البطالة والخلل في سوق العمل بوصفهما هاجساً رئيساً في المنظومة الاقتصادية، لكن تبقى الاعتماديّة شبه المطلقة على التقلّبات في سوق النّفط العالمي كمصدر رئيس للإيرادات العامة، في مقابل تزايد الإنفاقات الحكوميّة المعتمدة، وبشكل مطلق، على الإيرادات النفطيّة؛ التحدي الأكبر للمملكة.

ثانيا: واقع الاقتصاد الإماراتي في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن: ففي ما يتعلق بالمقومات الاقتصادية لدولة الإمارات: أظهرت الدراسة بأن الاقتصاد الإماراتي يعتمد على القطاع النفطي باعتباره أهم مقومات اقتصادها وازدهارها، والذي أتاح سياسة نشطة كان لها انعكاس على السلوك الاقتصادي لهذه الدولة داخل المنظومة الإقليمية والدولية، لكن في مقابل ذلك سعت دولة الإمارات إلى تقليل الاعتماد النسبي على النفط كشريان وحيد للاقتصاد الوطني، إذ عملت أن يصبح واحدا من قطاعات عدة تعتمد عليها الدولة في اقتصادها، وذلك من خلال تعزيز عملية تنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة. وتوجهها نحو اقتصاد جديد قائم على المعرفة التقنية الحديثة.

أما فيما يخص التحديات التي تواجه الاقتصاد الإماراتي: فقد أبرزت الدراسة أن المشاكل الاقتصاديّة التي تعاني منها الإمارات، تبرز بالخصوص في قطاع الشركات الحكومية وذلك راجع في الاندماج غير الصحي بين القطاعين الخاص والعام والسلطة، ومشكل البطالة والذي تتشارك فيه مع باقي دول الخليج العربي، إذ أنتجت هذه المعضلة تزايد في أعداد العاطلين بين العمالة الوطنية نتيجة للاعتماد المفرط على العمالة الوافدة.

ثالثاً: واقع الاقتصاد العماني في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن: ففي ما يتعلق بالمقومات الاقتصادية لسلطنة عمان: أظهرت الدراسة أن القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العماني هي أيضا تعتمد في شكل كبير على إجمالي الأنشطة النفطية، ويتأثر النمو الاقتصادي بتطورات الإيرادات المتأتية من قطاع النفط. إذ تزيد مساهمة قطاع الأنشطة النفطية والخدمات على 80% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص التحديات التي تواجه الاقتصاد العماني فقد بينت الدراسة أن الاقتصاد العماني يجابه نوعين من التحديات، تحدي ذات مدى قصير والمتمثل في أزمة البطالة بالإضافة إلى أزمة الاعتماد على العمالة الوافدة.وتحدي ذات مدى بعيد ودائم، والمتمثل في تحدي تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النّفط الناضب، والانتقال بالاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة المعتمد على التنويع الاقتصادي.

أما الجزء الثاني من الدراسة فقد خصص إلى الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي وأثرها على الاستقرار السياسي، حيث أبرز هذا الجزء **الوضع السياسي لكل دولة على حدة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة لما بعد الحراك العربي، مع تحليل انعكاسات الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الاستقرار السياسي لهذه الدول،** وقد جاء ذلك على النحو التالي:

أولا: الاستقرار السياسي في السعودية في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحراك العربي: فقد أظهرت الدراسة في هذا الجانب أن المملكة العربية السعودية شهدت العديد من التطورات على المستوى المشهد السياسي فداخلياً، كانت هناك جملة مستجدات وتغيرات طرأت على المشهد السعودي، بدءا من القرارات الملكية في عهد الملك الراحل عبد الله، ثم وفاته وتسلّم الملك سلمان الحكم وإدخال تعديلات هيكلية في مؤسسات الدولة. كما طرأت تطورات على المشهد الحقوقي وملفات حقوق الإنسان أيضاً. أما إقليميا فإن التفاعل مع تبعات الانتفاضات العربية كان الفاعل المؤثّر في المشهد السياسي في المملكة العربية السعودية. وتشكل خلال السنتين الأخيرتين تحالف إقليمي تترأسه السعودية في محاولة للحد من التهديدات لرعاية مصالحها الاستراتيجية في الإقليم.

كما أظهرت الدراسة أيضا أن الاقتصاد السعودي تحمل العبء الأكبر من تكاليف الحرب على اليمن إثر انخفاض أسعار النفط وزيادة في نفقات التسلح، في حين يبقى رفع العقوبات على إيران الخطر الأكبر المحدق باقتصادها لا على المستوى القريب أو البعيد وذلك في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.

وقد خرجت الدراسة في هذا الشق بنتيجة مفادها على أنه بالرغم من الاستقرار السياسي فإن الوضع في السعودية على المحك دائماً في جانبه الاقتصادي في ظل تداعيات البيئة الإقليمية المحتدمة بالصراعات خصوصا في ظل الوضع الأمني في دول الجوار (اليمن وسوريا).

ثانيا: الاستقرار السياسي في الإمارات في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحراك العربي: فلقد أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالمشهد الداخلي، أن الدولة الإماراتية وجهت جل تركيزها على رفاهية المواطنين غير مهتمة من جانب آخر بالملفات الحقوقية والسياسية التي تنظر إليها بنظرة المنطق الأمني. أما على المستوى الخارجي فقد استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة على نهج وسيرورة واحدة في رسم ملامح سياستها الخارجية ما بين الفترة التي تلت الحراك العربي إلى حدود الآن حيث كانت فاعلا بارزا في المشهد الإقليمي وهذا ما تبين من خلال تدخلها عسكرياً في ليبيا عبر تحالفها مع النظام المصري للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وفي سوريا ضمن التحالف التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد نفس التنظيم، وفي اليمن من خلال عملية "عاصفة الحزم" إلى جانب المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى من أجل القضاء على الحوثيين. كما أكدت الدراسة بأن دولة الإمارات هي المستفيد الأكبر والأهم اقتصاديا من مخلفات الحراك العربي وما تلاه من أحداث، إذ كان له آثر إيجابي في زيادة إنعاش الاقتصاد الإماراتي وذلك من خلال نقل الاستمارات من الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات إلى الإمارات وذلك من أجل البحث عن ملاذ آمن اقتصاديا. **مع بروز** تداعيات أخرى كان محورها قضايا إقليمية هامة خصوصا تلك المتعلقة بعلاقة الإمارات بإيران في ظل الاتفاق النووي الإيراني وتداعيات رفع العقوبات عن هذه الأخيرة على الاقتصاد الإماراتي، إذ تبين أنها ستكون المستفيد الأكبر في معدلات التبادل التجاري.

أضف إلى ذلك المكاسب الاستراتيجية من تدخلها إلى جانب حلفائها في اليمن إذ لم تنحصر المصلحة الإماراتية من التدخل في اليمن بالبعد السياسي، فبتوازي مع ذلك فكان للجانب الاقتصادي الأهمية الكبرى للإستراتيجية الإماراتية في هذا التدخل وذلك راجع إلى أن مدينة عدن المطلة على مضيق باب المندب تعتبر الشريان الرئيسي للاقتصاد الإماراتي.

ثالثا: الاستقرار السياسي في سلطنة عمان في ظل الأوضاع الاقتصادية لما بعد الحراك العربي:

أظهرت الدراسة أن سلطنة عمان شهدت تطورات على الساحة السياسية منذ سنة 2011 إثر اندلاع ÇÍÊÌÇÌÇÊ كانت صبغتها سوسيواقتصادية، واجهتها سياسة الحكومة العمانية بالتركيز على قضايا سوق العمل والاستثمارات العامة كرد فعل على الدعوات لتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. أما فيما يتعلق بتداعيات الأوضاع الاقتصادية في ظل التحولات الإقليمية فقد تمثلت أبرزها في العلاقات العمانية الإيرانية لما بعد رفع العقوبات عن هذه الأخيرة إذ أوضحت الدراسة أن سلطنة عمان إلى جانب الإمارات تعتبر المستفيد الأكبر من رفع العقوبات إذ سيمكنها الوضع الجديد من تنويع اقتصادها وتنشيط التبادل التجاري معها، إلى جانب دعم الموانئ وقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- يرتبط الاستقرار السياسي بالعامل الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، أي أن الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مؤشرات التنمية في دول الخليج العربي محور الدراسة هي ضمانة لاستقرارها السياسي.
- إن التكامل الاقتصادي أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في ظل المتغيرات التي تحدث في المنطقة، وذلك بالتزامن مع الأوضاع التي تجتاح الاقتصاد العالمي، والصراعات الإقليمية التي خلفها الحراك العربي وتنامي ظاهرة الإرهاب كل هذا له تداعيات متفاوتة على الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج وذلك راجع إلى ضعف الاندماج بين الاقتصادات الخليجية إذ يمثل ذلك ثغرة أساسية في الجسم الاقتصادي الخليجي تحد من المناعة تجاه المتغيرات، كما تحد من حركتي التجارة والاستثمار على المستوى البيني والدولي، وتعطل بالتالي فرص النمو المتدافع والمستدام، والمولد لفرص العمل التي تواكب احتياجات الأسواق واحتياجات التنمية بكافة أبعادها بالأخص في الدول محور الدراسة.
- رغم التحديات الناجمة عن عدم الاندماج الإقليمي فإن وفرة الإمكانات المالية الضخمة لدول الخليج، وقدراتها الاقتصادية تشكل أهلية أساسية لتحقيق التنمية بما يحقق الاستقرار ويضعف البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب الذي تعاني منه دول المجلس ودول المنطقة. كما يعمل على تنمية إمكانات دول الخليج واستثماراتها بشكل مضطرد، وإن نجاح هذه الاستثمارات في بناء اقتصادات دول الحراك العربي سوف يزيد من فرص الدور الإقليمي لدول المجلس وزيادة وزنها الدولي على مختلف الأصعدة.

التوصيات:

ومن خلال ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. صياغة إستراتيجية خليجية موحدة ما بين دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول هذه المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وسلطنة عمان إلى جانب باقي دول الإقليم، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية. والارتقاء بعمل المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لمجابهة التحديات الاقتصادية التي لها ارتباط وثيق بمدى الاستقرار السياسي لكل منظومة.
2. الشروع بالتعاون مع الفعاليات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية المتوائمة مع توجهات دول الخليج العربي من أجل العمل على بناء نظام سياسي قادر على توظيف القدرات البشرية والاقتصادية ليست الخليجية فحسب بل العربية على العموم وذلك من أجل خدمة المشروع العربي الذي لا بد من قيامه للإسهام في التصدي للتحديات والمخاطر المحدقة بالمنطقة خصوصا فيما يتعلق بالمشروع الإيراني في منطقة الخليج العربي وذلك في ظل التداعيات السياسة والأمنية والاقتصادية التي خلفها هذا المشروع على دول الخليج.
3. يجب على كل دولة الحفاظ على مبدأ الشفافية والتشاركية ما بين الدولة ومكونات المجتمع المدني الذي يعتبر ضمانة للاستقرار السياسي، وذلك فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها دول منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال الممارسات التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم والتي تكون لها انعكاسات إيجابية على النشاط الاقتصادي.
4. ضرورة بلورة رؤية خليجية موحدة لإدارة الثروات النفطية بما يضمن استدامتها في المستقبل بالتزامن مع العمل على تنويع مصادر الدخل وتنويع قاعدة الاقتصاد لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط.
5. إن الحل لاحتواء الأزمات الإقليمية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في المنطقة وبالأخص في الدول محور الدراسة هو التوجه نحو الاستثمار من خلال إعداد مشاريع استثمارية ضخمة لتنمية الأموال الخليجية وإمكاناتها الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ولدول الحراك العربي والمنطقة العربية على حد سواء، والسعي لتوسيع دائرة التبادل التجاري، واعتبار العالم العربي منطقة تجارة حرة واحدة.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

أبو شهيوة، مالك عبيد وخلق، محمود محمد (1993)، **الإيديولوجيا والسياسة**، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

الأخصر، فاروق (1993)، **تخصيص الاقتصاد السعودي بين النظرية والتطبيق**، الدار السعودية للأبحاث والنشر.

الأسطل، كمال محمد (1999)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2002)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد عشرون عاما من الإنجازات**، الرياض، السعودية.

أوطواكو، أديس أبابا (2016)، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية (نموذج جنوب السودان)**، الخرطوم: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.

البسكتي، نصرة عبد الله (2003)، **أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الطائي، تاج الدين جعفر (2013)، **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، ط1، دمشق: دار مؤسسة رسلان.

الجابري، محمد عابد (2000)، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز الوحدات العربية.

الخزرجي، ثامر كامل محمد (2004)، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط 1، عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

خواجكية، محمد (1990)، **تجربة السعودية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

رجب، يحيى(1983)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية- دراسة قانونية-سياسية-اقتصادية**، ط2، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع.

الريس، رياض نجيب (2004)، **صراعات الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين 1967-1971**، بيروت: الرياض الريس للكتاب والنشر.

شحاتة، محمد ناصر، (2015) **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي- الاستمرارية والتغيير**، ط1، الإمارات: دار العين للناشر.

شلبي، محمد (2002)، **الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند، دراسة مقارنة**، مصر.

شلبي، محمد (2002)، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، ط4، الجزائر: دار هومة.

عبد الفتاح، إسماعيل(2008)، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

العبيد، عبد الله بن سليمان وعطية، عبد القادر محمد بن عبد القادر (1994)، **اقتصاد المملكة العربية السعودية**، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

عبيد، نايف علي (2007)، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

الغامدي، سعيد صالح، (2004) **مستقبل الخليج العربي وصراع الهوية في ظل الطائفية، العولمة.. والطريق الثالث**، الطبعة الثانية، الرياض، مكتبة العبيكان.

غيلين، روبرت،(2004) **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث).

الفارسي، فؤاد عبد السلام، (1992) **الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية**، جدة، دار الاصفهاني للطباعة.

القمودي، سالم (2000)، **سيكولوجية السلطة**، ط 2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

القمودي، سالم، (2004) **سيكولوجيا السلطة**، الطبعة 3، بيروت:مؤسسة الانتشار العربي.

كشيشيان، جوزيف، (2015) **الإصلاحات القانونية والسياسية في المملكة العربية السعودية**، (ترجمة جوزيت ريشا)، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

لسان العرب، (1981)، القاهرة: دار المعارف.

المجالي، عصام نايل، (2012) **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

مجموعة من الباحثين، (2013) **الخليج: الثابت والمتحول 2013**، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

مجموعة من الباحثين، (2015) **الثابت والمتحول 2015: الخليج والآخر**، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

مجموعة من الباحثين (2014)، **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

مقلد، إسماعيل صبري، ربيع، محمد محمود (1999)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.

هلال، علي الدين ومسعد، نيفين، (أبريل2000)، **النظم السياسية العربية – قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هنتغتون، صاموئيل (1993)، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، (ترجمة: فلو عبود)، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي.

- **الرسائل الجامعية**

الزهراني، بندر بن سالم، (2004) **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

الفتلاوي، علي عبد الكاظم، (1996)، **الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- **المجلات والدوريات والدراسات**

الأزدي، أحمد، (05 فبراير2015)، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

إسماعيل، عبد القادر، (2009)، **التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية**، بحث منشور، الأكاديمية العربية بالدنمارك.

البلوشي، مريم يوسف، (2016) أثر العلاقات العمانية – الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 445).

التريكي، فتحي، (2016) المعضلة الإماراتية في موازنة العلاقات بين السعودية وإيران، **الخليج الجديد**.

تقدير موقف، (2016) **مسار الاختلاف بين عمان ومجلس التعاون الخليجي... إلى أين؟**، وحدة الرصد والتحليل، القاهرة: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

توات، عثمان، (2014)، أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 428).

جاسم، حسين، (2015) **بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الجميل، سيار كوكب، (2003)، **المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيوستراتيجية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.

الدارودي، داوود، (2016)، **الأزمات السعودية-الإيرانية...من الخاسر**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

الدسوقي، إبراهيم، (2015)، معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 434).

الذكرى الرابعة لـ(عريضة الإصلاحات) **مبرراتها قائمة وتزداد إلحاحا، مركز الإمارات للدراسات والإعلام**، بتاريخ 03 أبريل 2015.

راشد، سامح، (كانون الثاني/يناير2004) الخليج في البيئة الإقليمية:التوجهات، تصلح الأسس التي يقوم عليها لاعتباره نظاماً إقليمياً، **السياسة الدولية**، السنة 44، (العدد 171).

زكي، رمزي، (أكتوبر1998) **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**.

الزيدي، مفيد، (مايو 2015)، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 435).

ستريت، وول، (3 سبتمبر 2015)، **عمان والإمارات المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي والسعودية أكبر الخاسرين**، مركز القلم للدراسات والأبحاث.

سعيد، بسمة مبارك، (8 يناير2014)، **قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الشقصي، عبيد بن سعيد، (4 ديسمبر/ كانون الأول 2013)، **مسيرة الإصلاحات في سلطنة عُمان**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

الصاوي، عبد الحافظ، (2016)، **الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة بين السعودية وايران**، مجموعة التفكير الاستراتيجي.

صنيتان، محمد، (2011)، انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 390).

عبد الخالق، عبد الله، (1994)، النفط والنظام الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 181).

عبد الغفار، فاروق عبد الغفار (2015)، **انخفاض أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الخليج لسياسات التنمية.

عبد الله، سامية، (2015) (7) تداعيات لانخفاض أسعار النفط على مستقبل الاقتصاد السعودي، **شؤون خليجية**.

عيد، محمد بدري، (أكتوبر 2015)، **مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

فرق الأزمات العربي- ACT، (آذار/ مارس2015) أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، الأردن، (العدد الثامن).

كريم، حسن، (2004) مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (العدد 309).

الصناديق السيادية الخليجية: (2015)، الاستثمار الآمن لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، **مجلة أراء حول الخليج**، جدة، (العدد 101).

مجموعة باحثين: (مارس 2014)، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور ، **مجلة الاقتصادية**، دائرة التنمية الاقتصادية، الإمارات، (العدد الرابع).

شهاب، محمد عبد الحميد (2014)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، **بحوث اقتصادية عربية**، بيروت، السنة 21، (العدد 66).

العسومي، محمد عبد الرحمن (18يونيو 2012)، **اقتصاد الإمارات: مؤشرات إيجابية وريادة عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المزيني، عماد الدين محمد (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، سلسلة العلوم الإنسانية.

سلامة، معتز، (يوليو 2011) الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر (العدد 185).

المومني، محمد خالد وشنيكات، خالد حامد، (2012) رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 5، العدد 1.

ناسر التميمي، (2015)، **عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

نعناع، عبد القادر، (2013) **دور النظام الفدرالي في تعزيز المواطنة: الإمارات نموذجاً**، مركز المزماة للدراسات والبحوث.

النمر، محمد، (أكتوبر 2012) قمة العقارات العالمية« تؤكد انتعاش القطاع في الإمارات، **مجلة الخليج**، ملحق الخليج الاقتصادي.

الهاشمي، سعيد سلطان، (28يناير2015) **التغيير في عُمان: بين سلطة الدولة ودولة السلطة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

علي، خالد حنفي (يوليو2003)، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد153 .

راشد، سامح (شتاء2011)، الثورات العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد148.

- **التقارير والإحصائيات الرسمية:**

البرنامج الوطني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، 2010-2014، سلطنة عمان، حزيران/يونيو 2010.

تقارير(2011- 2015)، وزارة الاقتصاد الإماراتية.

تقرير اتحاد المصارف العربية، (كانون الأول 2012) **القطاع المصرفي العُماني: مزيد من التطور والنمو**، (العدد 385).

تقرير البنك الدولي، أكتوبر 2013.

التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لعام 1390-1391هـ - 70-1970، الرياض، مؤسسة النقد العربي السعودي.

تقرير المعرفة، (2015) واقع السياحة العمانية معلومات وإحصاءات، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2011

تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2012

تقرير هيئة الإمارات للهوية، (2013) **"الهوية": مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل من أبرز تحديات الحكومات العربية**، الإمارات العربية المتحدة، هيئة الإمارات للهوية.

جريدة عمان، (8 مارس 2015) **الخطط التنموية والاستراتيجية تؤكد التوجه نحو تنويع مصادر الدخل والمنافع الاجتماعية**، بمتابعة من المجلس الأعلى للتخطيط.

سعيد، هدى، (يوليو2015) **تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على الاقتصادات الخليجية**، التقرير الاقتصادي، (العدد رقم 30) من تقرير الخليج الإستراتيجي.

صندوق النقد الدولي، (يونيو 2013) **المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة**، التقرير القطري 13/230 الصادر عن صندوق النقد الدولي،.

مركز أبوظبي للإحصاء، (مايو2015) نشرة الحسابات القومية 2010-2014.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، (سبتمبر 2015) **النشرة الإحصائية الشهرية**، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء، (يناير2014) **نشرة الإحصاء الشهرية**، سلطنة عمان.

وزارة المالية، (2007) **الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2007 م**، سلطنة عمان، المديرية العامة للموازنة والعقود.

- **المقالات الصحفية:**

حمزة، أسامة، خطط التنمية الخمسية تدعو إلى شمولية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني، **جريدة اليوم**، بتاريخ 4 ماي 2003.

فتح الرحمن، يوسف، السعودية: التغييرات الهيكلية ومعالجة الخطة العاشرة تدعمان تنويع الاقتصاد وتخلقان فرص عمل جديدة، **جريدة الشرق الأوسط**، الرياض، (العدد 13305)، بتاريخ 3 مايو 2015.

الخطاف، إيمان، السعودية: تراجع أسعار النفط ينعكس على مستقبل الصادرات غير النفطية، **جريدة الشرق الأوسط**، الرياض، (العدد 13407)، بتاريخ 13 أغسطس 2015.

792 مليار درهم تجارة الإمارات غير النفطية مع العالم خلال 9 أشهر، % 25 نمو صادرات الدولة، القسم الاقتصادي، **جريدة الاتحاد الإمارتية**، بتاريخ 3 فبراير 2016.

سبع إمارات أصبحت دولة في مقدمة الدول العصرية، **صحيفة الرياض**، العدد 17327، الأربعاء 20 صفر 1437 هـ - 02 ديسمبر 2015.

أكثر من 4.3 مليون نسمة سكان السلطنة بنهاية نوفمبر2015، **جريدة عمان**، 2 مارس 2016.

"إقتصادية الشورى تركز في مناقشاتها على جوانب تهم المواطن وترفد الإقتصاد الوطني"، **جريدة عمان**، ص 10، 26 مارس 2012.

نجاح سياسات تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية، **جريدة الوطن العمانية**، قسم الوطن الاقتصادي، سلطنة عمان، 27 يوليو 2015.

التعذيب الجسدي وسوء المعاملة والإهانة ليست في قاموس أخلاقيات الإماراتيين، مؤتمر صحفي لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان بحضور وفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، (العدد 102488)، بتاريخ 23 أكتوبر 2012.

جلالة السلطان المعظم يعتمد الموازنة العامة للدولة لعام 2015، **جريدة عمان**، القسم الاقتصادي، 2 يناير 2015.

(الخمسية التاسعة) تطمح لوضع السلطنة كمحور لوجيستي بالمنطقة و(موازنة 2016) تحفز النمو الاقتصادي وتحافظ على مستوى الخدمات، **جريدة عمان**، 3 يناير 2016.

فكري، زكريا، الخطة الخمسية الثامنة... مؤشرات وتحديات وأهداف محققة، **جريدة عمان**، 2 مارس 2016.

البرى، أحمد، خلية الأخوان الإماراتية، **صحيفة الأهرام**، 29 مارس 2013

فاروق، هادي، 85.4 مليار درهم استثمارات سياحية متوقعة في الدولة 2012، **جريدة البيان الاقتصادي**، الإمارات، تاريخ 01 أبريل 2012.

صحيفة" البيان "الإماراتية بتاريخ 1 إبريل2012 م

الخطة الخمسية التاسعة (5)، **جريدة الوطن العمانية**، الملف الاقتصادي، (العدد 11685)، بتاريخ 11 أغسطس 2015.

عُمان وإيران تسابقان الوقت لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية، **جريدة الحياة**، لبنان، بتاريخ الاثنين 11 أبريل 2016.

"إقتصادية الشورى تركز في مناقشاتها على جوانب تهم المواطن وترفد الإقتصاد الوطني"، **جريدة عمان**، 26 مارس 2012.

عبد العزيز الدخيل، "الميزانية الجديدة مجرد زيادة في الإنفاق ولا جديد." **جريدة الشرق**، بتاريخ 07 يناير 2013.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. الشبشيري، محمد ، توقعات أسعار النفط خلال 2016، ألفابيتا للمال والاقتصاد، (العدد 99626)، 21 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط التالي:

http://alphabeta.argaam.com/article/detail/99626

2. جليدان، سعود بن هاشم، آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، جريدة اليوم، السعودية، بتاريخ 5 أغسطس 2015، على الرابط التالي:

http://www.alyaum.com/article/4081925

3. الخزاعي، فرج، (2015) انخفاض أسعار النفط وتأثيره على اقتصاديات دول الخليج،، وكالة عشتار الإخبارية، متوفر عبر الرابط التالي: **http://ishtarnews.net/**

4. **الملك سلمان يواجه 4 تحديات اقتصادية من تركة الملك الراحل**، (2015/01/24)، الخليج أونلاين، الرياض، على الرابط التالي:

http://alkhaleejonline.net/articles/1422107337671255800 /

5. **اهتمام عالمي واسع بفوز دبي باستضافة "إكسبو 2020**"، (29 نوفمبر 2013) الخليج الاقتصادي، عبر الرابط التالي:

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/61ec8458-fcf5-463f-976b-10e4b483ff58

6. المحمد، خالد،(6 مايو 2015) **الإمارات: استثمارات سيادية تتخطى التريليون دولار**، العربي للتجديد، على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople

/2015/5/5

7. أبو الهيجاء، وسام،(11 ديسمبر 2015 ("الثروة السيادية" في الخليج.. صدارة عالمية وحصن اقتصادي، الخليج أونلاين، على الرابط التالي:

http://alkhaleejonline.net/articles/1426229203685864900/

8. "قطاع العقارات في دبي يواصل مرحلة التعافي ويشهد ارتفاعا مستمرًا في الأسعار على مدى 16 شهرا متتاليا"، (22 أبريل 2013)، بنك دويتشه،

https://www.db.com/mena/arabic/content/1386.

9. **الرحومي، حمد، (8 سبتمبر 2013) معارض التوظيف السنوية عمل إستعراضي،"** الإمارات اليوم، على الرابط التالي:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content

&view=article&id=1739

10.بن غيث، ناصر، (2 ديسمبر 2011) "التنمية الإقتصادية المستدامة والبطالة: الحل أم السبب؟"،

http://www.mstdama.com/2014/04/blog-post_8595.html

11.تقارير وإحصائيات وزارة الموارد البشرية والتوطين على موقع الوزارة التالي: **/http://www.mohre.gov.ae**

12.بن غيث، ناصر، (7 نوفمبر 2013) "دول الخليج تواجه أكبر تحدي 'البطالة'، جريدة الوطن،

http://www.elwatandz.com/watanarabi/10848.html

13. بيانات البنك الدولي، تعداد السكان

http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?page=1

14. الاقتصاد والسلطة.. أهم عوامل جذب الاستثمار فى سلطنة عمان (16 يناير 2016)، موقع عيون، على الرابط التالي: **http://eyoonn.com/243079,-**

15. موقــــع صـــــندوق الاحتيـــاطي العــــام للدولـــــة، وزارة الماليـــــة العمانيـــــة: **http://www.sgrf.gov.om/arabic/oman.html**

16. **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، البنك الدولي، مؤشر ما بين سنة 2011-2015، على موقع البنك الدولي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

17. الشبيبة، (28 فبراير 2014)، الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 1995-2020، سلطنة عمان، على الرابط التالي:

http://www.shabiba.com/article/32179

18. 39.81 مليار متر مكعب إنتاج عُمان من الغاز الطبيعي خلال2015، (27 يناير 2016)، موقع مباشر للاقتصاد العالمي، عبر الموقع التالي:

http://www.mubasher.info/news/2897178/39-8

19. فكري، زكريا، (02 مارس 2016) ملتقى عمان الاقتصادي يؤكد على جاهزية السلطنة **للاستثمارات**، عمان اليوم، عبر الرابط التالي:

http://omandaily.om/?p=333357

20. وجهات نظر، (15 أغسطس 2015) قطاع السياحة في السلطنة.. عين على المستقبل، سلطنة عمان، متوفر على الرابط التالي:

http://wejhatt.com/?p=4364

21. حسين، خالد، (6 مايو2015) الصناديق في عمان "بوصلة" الاستثمار الداخلي، العربي الجديد، عبر الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople

/2015/5/5

22. موقع الشبيبة، (13 مارس 2015) الاستثمار في السلطنة.. فرص إنتاجية وخدمية وتجارية، عبر الرابط التالي:

http://www.shabiba.com/article/77430/

23. موقع الشبيبة، (18 أغسطس2015) الاقتصاد وتحديات أسعار النفط، على الرابط التالي:
http://www.shabiba.com/article/94880

24. ورداني، يوسف، (03 نوفمبر 2014)، مسارات قلقة: السياسات الخليجية في التعامل مع **الشباب،** المركز العربي للبحوث والدراسات، متوفر عبر الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/16345

25. موقع الجزيرة الإخباري، (29 يناير 2011) اعتقالات في السعودية بعد احتجاجات، على الرابط التالي:**http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/29/**

26. منظمة العفو الدولية، (9 نوفمبر 2012) تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات"، متوفر على موقع المنظمة،: **http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08**

27. نون بوست، (30 يناير2015)، قرارات الملك السعودي ترسّخ الحكم الجديد، متوفر على الرابط التالي:

http://www.noonpost.net/content/5213

28. موقع الجزيرة، (6 يناير 2016) العلاقات السعودية-الإيرانية... توتر له تاريخ، متوفر عبر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/1/6

29. أحمد، يوسف، (17 يناير 2016) سوق الأسهم السعودي يتلقى خسائر كبيرة بعد رفع العقوبات عن إيران، قسم الاقتصاد بعين ميديا،، المقال متوفر على موقع عين ميديا:

http://www.eye2media.com

30. المركز العربي للدراسات المستقبلية، (03 ديسمبر 2011) الإمارات ترفع الرواتب بنسب تصل لـ100%، متوفر على موقع المركز:

http://www.mostakbaliat.com/archives/14459

31. صحيفة مصر العربية الإلكترونية، (21 يناير 2014) "الإخوان في الخليج.. بين الحصار والإحتضان، متوفر على الرابط التالي: **http://tinyurl.com/o426cq**

32. الألفي، أمير،(4 يوليو 2014) 57.6 مليار درهم تصرفات عقارات دبي في النصف الأول، الإمارات اليوم، على الرابط التالي:

http://www.emaratalyoum.com/business/local/2014-07-04-1.691057

33. حسام، عبد النبي، (26 أبريل 2016) "الإمارات دبي الوطني" يحقّق 345 مليون درهم من رسوم الأعمال المصرفية الربعية، الإمارات اليوم، على الرابط التالي:

http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-04-26-1.479491

34. الخليج الاقتصادي، (22 أكتوبر 2015) الصندوق: الإمارات الأسرع في تجاوز تبعات أسعار النفط بفضل التنوع الاقتصادي، على الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/01c9d749-6c18-482a-aaed-38159a65c855

35. الصاوي عبد الحافظ، (5 يناير2016) معضلة الإمارات فى الصراع الخليجي الإيراني، مقال منشور عبر الرابط التالي:

http://islammemo.cc/akhbar/arab/2016/01/05/278485.html

36. **لماذا لا تستطيع الإمارات قطع علاقاتها مع إيران؟**، مقال منشور بتاريخ 7 يناير 2016، على الموقع الإلكتروني التالي:

http://almawqea.net/news.php?id=4168#.Vww-7PnJzDd

37. فرانك غاردنر، (14 يناير 2014) انقسام بين دول الخليج إزاء رفع العقوبات عن إيران، بي بي سي عربي، على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140114_uae_iran_gulf_conflict

38. نون بوست، (6 يناير2016) العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟، متوفر على الموقع التالي: **http://www.noonpost.net**

39. تقرير خاص، (18 أغسطس2015) التدخل العسكري للإمارات بين الإقتصاد والسياسة، حصاد اليوم، عبر الرابط التالي:

http://www.hasadalyoum.com/news8365.html

40. الخفي والمعلن في صراع السعودية والإمارات على اليمن، 23 أغسطس 2015، متوفر عبر الرابط التالي:

http://ar.farsnews.com/middle_east/news/13940601000135

41. باتميره، أحمد، (19 فبراير 2011) مسيرة خضراء في سلطنة عمان للمطالبة بإصلاحات ومحاربة الفساد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11771، متوفر عبر الرابط التالي:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=608950&issueno=11771

42. الهوتي، أحمد، (18أغسطس 2012)، عام على الإصلاحات السياسية في سلطنة عمان، الجزيرة للدراسات، عبر الموقع التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/201281493652563567.htm

43. جريدة الوطن العمانية، (20 أكتوبر2011) تعديل بعض أحكام النظام الأساسي، متوفر عبر الرابط التالي:

http://www.alwatan.com/graphics/2011/10oct/20.10/index.html

44. جريدة الأنباء الكويتية، (18 نوفمبر 2011) عُمان 2011.. إصلاحات سياسية واقتصادية ودستورية.. وترسيخ للديموقراطية بقيادة السلطان قابوس، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alanba.com.kw/weekly/arabic-international-news/reports-and-issues/243179/18-11-2011.

45. جريدة عُمان، (27 مايو2011) ترحيب واسع النطاق بالمراسيم السامية لإعادة تنظيم هيئات وكيانات اقتصادية وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط، متوفر على الرابط التالي:

http://main.omandaily.om/node/97478

46. العبري، مالك، (19 سبتمبر 2012) قراءة في الديمقراطية العمانية: الإنجازات والتطلعات، متوفر عبر الموقع التالي:

http://malikalabri.com/malik/?topic

47. موقع الجريدة الرسمية الالكترونية، (6 مايو 2013) مرسوم سلطاني رقم 2013/29 بإصدار قانون المعاملات المدنية،

http://omanlegal.org/law/omanlegal/omanlegal-1301.pdf

48. المراسيم السلطانية، موقع وزارة الشؤون القانونية متوفر عبر الموقع الرسمي للوزارة:

http://www.mola.gov.om/royals.aspx?page=2&Gzy=2014

49. الفصل التاسع: (2013) الاقتصاد والمال،" الكتاب الإحصائي السنوي، متوفر على الرابط:

http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/book/SYB2013/14-National%20Accounts.pdf

50. العربية، (26 نوفمبر 2012) عُمان تعول على القطاع الخاص لتوظيف شبابها"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/26/251812.html

51. صلاح، عبد اللطيف، (28 سبتمبر2015) السياسة الخارجية العمانية: عمان بين الخليجيين وإيران، إضاءات، عبر الموقع الالكتروني:

http://www.masralarabia.com

52. مازن، شريف، (23 أغسطس 2015) الجار اللدود: خرائط التقارب والتباعد الإيراني-الخليجي، مركز فكر للدراسات السياسية والأكاديمية، متوفر على موقع المركز: **http://fekr-online.com**

53. موقع الشبيبة العماني، (11 أبريل2016) كيف تستفيد السلطنة من رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران؟، متوفر عبر الرابط التالي:

http://www.shabiba.com/article/122923

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Books**

IMD WORLD COMPETITIVENESS YEARBOOK, (2013) Institute for Management Development.

Jan Erik Lane, (2007) **Comparative politics: the principal agent perspective**, London: Routledge.

Kaplan A, Marton, (1986) **New Approaches To International Relations**.

Lane, Jean Erik and Arson, Svante, (1999) **politics and society in western Europe,** fourth edition, London: Sage publications.

Quarrying Industries Developments In the UAE, (2013) In The Book ArabIndustrial 2012, The Arab Trade Financing Program (ATFP).

- **Journals, Periodicals And Studies:**

Ajami, Foud, (March-April 2012) The Arab Spring at One A Year of Living Dangerously, **Foreign Affais**, Vol. 91, (No. 2).

Al-Darwish Ahmed, (2015) **Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth**, Washington, D.C.: International Monetary Fund

Al-Iriani, Mahmoud, (2006)" Energy-GDP revisited: An example from GCC countries using panel causality, **Energy policy**.

Angad Rajpal, Analyst and Anthony Taylor, (2013) Fund Manager,**UAE Real Estate 2012 Review And Outlook For 2013,** UAE, Emirates MBD.

Gause, George, (November 26,2013) Why the Iran Deal Scares Saudi Arabia, **Middle East Politics And Policy**, Brookings Doha Center.

GCC: “**Surge in Oil Revenues Fuels Strong Growth**”, Institute of International Finance.

Ghafar, Adel Abdel, (February 18, 2016) Will the GCC be able to adjust to lower oil prices?, **Middle East Politics And Policy**, Brookings Doha Center.

Hicks, John, (1970) **Atheory of Economic History**, Oxford Clarendon press.

Khalifa, Ali Mohammed, (1979) **The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation** ,Boulder, CO: **Westview Press**,.

Linz.Juan and Stepan, (August 1996) **Problem of democratic transition and consolidation: Southern Europe,South America and post – communist Europe**, Paper Bank.

Rodolf, Hammann, (1983), The Industrial Revolution In Europe /Amodel for the Developping countries**? Economices**, vol.28.

Worrall, James. (2012), Oman: The "Forgotten" Corner of the Arab Spring. **Middle East Policy**. Vol. 19,(No. 3).

- **Thesis**

Sindi ,Talat, (1983), **Impact of the ford foundation proposals on the public service in Saudi Arabia**, Thesis (M.A.), California State University, California, USA. (M.A.) - California State University.

Report And Statistics:

Annual Report 2012,(2012) Central Bank of Oman.

Katzman, Kenneth, (September 14,2015) **The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy,** Congressional Research Service, CRS Report.

Ministry of Planning, (1975) **Second development plan 1975-1980**, Riyadh, Ministry of Planning.

Report about Global Competitiveness, (2014/2015) World Economical Forum.

Sala-i-Martin, Xavier, (2015) The Global Competitiveness Report, **World Economic Forum Geneva**, Switzerland.

The Saudi Arabian central planning organization, The First development plan, Riyadh, 1970.

- **Websites**

The World Factbook, United Arab Emirates, Available in website **https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html**

Reuters,(December 28, 2012) Protester shot dead in Saudi Arabia’s Eastern Province:Saudi Arabia police said they shot back after coming under attack,

Available in Website: **http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/protester-shot-dead-in-saudi-arabia-s-eastern-province-1.1124839**

Georgio Cafiero, (Junuary 2,2015) Will oil price drop weaken Qaboos?, The Pulse Of The Middle East, Available In website:

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2014/12/oman-oil-gcc-budget demonstrations-qaboos.html#

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Les ouvrages

2. Bertrand , Badie, (1998) **le développement Politique**, 5 édition, Paris.

THE EFFECT OF ECONOMIC CONDITIONS ON THE POLITICAL STABILITY OF GULF COOPERATION COUNCIL (SAUDI ARABIA, UNITED EMIRRATES, OMAN) IN THE PERIOD (2011-2016)

By
Eqbal Mefleh

Supervisor
Dr. Hani Akhorashida, Prof.

ABSTRACT

This Study review the economical effects on the political Stability for the culf cooperation council includes united Arab Emirates, the kingdom of Saudi Arabia and Oman at the current regional transformations in the Arab countries, especially the countries of the Arab spring in addition to the decrease that happens recently in oil prices.

There was a reflection of these two parts on the included countries in this study which has been discussed through the study theory. At first we have talked about the economical abilities for the countries of the gulf cancel, then expiation the economical, political and sociological reflection on the political stability of the Gulf countries, depends on the study methodology and samples, where it was mentioned in the first chapter.

The study has been concluded with a number of recommendation and results, which were concealed to the study goals, summary it here with this point:

That it should be unified Gulf vision to manage the oil resources to ensure the sustainability in the future, concurrently to work on the point of diversification of income sources and diversification of economies base to face the danger of the oil prices decrease .